

القضاء الشرعي في مصر
في العصر العثماني

د. محمد نور فرحات

رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

الافراج الفنل : مءمء قظب

الفلاف : اسالة سعلء

القضاء الشرعي في مصر في العصر العشماي

د. محمد نور فرحات
رئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه
كلية الحقوق - جامعة الزقازيق



مؤسسة المصرية للطباعة والنشر

١٩٨٨

تقديم

يسعدنى أن أقدم للقارىء الكريم هذه الدراسة للأستاذ الدكتور نور الدين فرحات ، رئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه بكلية الحقوق جامعة الزقازيق ، عن تاريخ القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى .

والدكتور فرحات له رؤية اجتماعية تقدمية تنعكس فى دراسته، وتعطيها أهمية خاصة ، رأينا معها فائدة نشرها فى سلسلة « تاريخ المصريين » ، حتى تتاح لقارىء هذه السلسلة الفرصة للاطلاع على تاريخ القضاء المصرى من نافذة اجتماعية افتقدناها فى دراسات سابقة .

ومن المعروف أن القانون هو جزء من البناء الفوقى الحضارى للمجتمع ، وهو يعكس حالة علاقات انتاجه ودرجة تطورها ، لأنه انعكاس حتمى لها . فعلاقات الانتاج الاقطاعية تفرز بالضرورة قانونا اقطاعيا ، وعلاقات الانتاج الرأسمالية تفرز قانونا رأسماليا . . وهكذا . فالقوانين لا تنشأ من فراغ ، وانما تنشأ لتنظيم وخدمة علاقات ملكية معينة فى عصر معين . وأية محاولة لدراسة القوانين منفصلة عن أصلها الاقتصادى والاجتماعى هى محاولة ناقصة بالضرورة ، لأنها تفصل الظاهرة عن أصلها فصلا تعسفيا .

وقد حاول الدكتور محمد نور الدين فرحات فى هذه الدراسة ربط الظاهرة القانونية بجذورها الاجتماعية ، بعد أن لاحظ أن

انشاء المحاكم الأهلية المصرية فى يونيو ١٨٨٣ لا يبدو أن يكون
تتويجا ظافرا لنضال البورجوازية المصرية التى بدأت بذورها فى
النمو فى عهد محمد على باشا من ملاك الأبعاديات والجفالك ، وقد
رأى أن نقطة البداية فى دراسة التاريخ الاجتماعى للقضاء المصرى ،
يجب أن تكون بدراسة القضاء الشرعى فى العصر العثمانى - وهو
القضاء السابق مباشرة على القضاء الأهلى الحديث - لأن نظام القضاء ،
شأنه فى ذلك شأن كافة النظم الاجتماعية ، لا يفهم حاضره على وجهه
الصحيح دون فهم ماضيه القريب والمباشر . فكانت هذه الدراسة
الهامة ، التى اعتقد الدكتور فرحات أن مجال الاهتمام بها قاصر على
الدوائر القانونية ، فنشرها فى مجلة « الحق » التى يصدرها اتحاد
المحامين العرب ، فى عام ١٩٨٤ ، تحت عنوان : القضاء المصرى قبل
انشاء المحاكم الأهلية ، ولكننا رأينا نقلها من بؤرة الاهتمام الخاص
الى دائرة الاهتمام العام ، عن طريق نشرها فى هذه السلسلة الواسعة
الانتشار ، وهى سلسلة « تاريخ المصريين » ، ولعلنا بذلك نكون قد
حققنا رسالة السلسلة فى توفير المعرفة التاريخية العلمية الرصينة
لقارئنا العزيز .

رئيس التحرير
د . عبد العظيم رمضان

تاريخ القضاء المصرى قبل انشاء المحاكم الأهلية

الدكتور محمد نور فرحات

رئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه
كلية الحقوق ، جامعة الزقازيق

« انك لا تعرف الأهور مالم تعرف أشباهها ،
ولا عواقبها مالم تعرف أقدارها ،
ولن يعرف الحق من يجهل الباطل ،
ولا يعرف الخطأ من يجهل الصواب ،
وكيف يعرف السبب من يجهل المسبب »
الجاحظ (عمرو بن بحر)

توطئة

فى ديسمبر عام ١٨٨٢ وجه مجلس النظار المصرى خطابا الى سعادة ناظر الحقانية طالبه فيه « بالاسراع فى تشكيل المحاكم الأهلية المستجدة من رجال مستعدين للقيام بوظيفة القضاء سواء من الموجودين بالمجالس المحلية الآن أو من غيرهم . . . وأنه تتبع أمام المحاكم المستجدة القوانين المتبعة الآن فى المحاكم المختلطة على ما هى عليه ما عدا قانون العقوبات وتحقيق الجنايات فإنه يصير تعديلها بما يكون ملائما لحالة البلد بحسب الأفكار » (١) وبناء عليه صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فى يونيو ١٨٨٣ .

وفى الثلاثين من ديسمبر عام ١٨٨٣ م . (غرة ربيع الأول عام ١٣٠١ هـ) صدرت الأوامر العلية بالتعيينات القضائية الأولى ، وتم الافتتاح الرسمى للمحاكم الأهلية فى اليوم التالى فى حفل مهيب فى سراى عابدين « العامره » بحضرة خديوى مصر الذى ألقى كلمة تعهد فيها باحترام القانون وتحقيق العدل ، ويكون ذلك « بإيجاد المجالس الكافلة لاجراء الأحكام وتنفيذها تطبيقا للقوانين ، واناطة هذه الأعمال برجال قادرين على القيام بها أتم قيام جديرين بالاعتماد عليهم والوثوق بهم ، خبيرين بما تكلفهم به وظائفهم من النظر بكل

دقة فى شئون ذوى المصالح لا تأخذهم فى الحق لومة لائم ولا يميلون
لغير الطريق المستقيمة ٠٠٠ ، (٢) .

ويعتبر هذا الحدث بحق انعطافا تاريخيا هاما ترك آثاره المباشرة
على واقع المجتمع المصرى وواقع المجتمع العربى بصفة عامة . فمنذ
هذا التاريخ بدأت مفاهيم الشرعية وسيادة القانون وفكرة الحقوق
المتبادلة بين الحكام والمحكومين ومبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ
أنه لا جريمة ولا عقوبة بغير نص ، وعموما كافة المبادئ التى تقوم
عليها الدولة الحديثة ، تتغلغل فى النسيج الاجتماعى المصرى بعد أن
كانت قد أفلت أو كادت تغيب فى ظل حكم الدولة العثمانية لمصر من
عام ١٥١٧م الى عام ١٨٠٥م . وأخذت هذه الأفكار والمفاهيم تطل
برأسها على استحياء متودد منذ تولى محمد على حكم مصر عام ١٨٠٥م
أثر التحولات الاجتماعية الجذرية التى أحدثها ، الى أن أصبحت شعارات
معلنة يناضل من أجلها مثقفو الطبقة الوسطى المصرية العائدون من
بعثات أوروبا يمدون الرأسمالية المصرية الصاعدة بسندها
الفكرى وزادها العقل وثقافتها المستنيرة .

ومن هنا ، فلا غنى للباحث المنصف ، الذى يربط الظواهر
الأيديولوجية والقانونية بجذورها الاجتماعية ، من التسليم بأن
انشاء المحاكم الأهلية المصرية كان تتويجا ظاهرا لنضال البرجوازية
المصرية التى بدأت بذورها فى النمو منذ عهد محمد على باشا من
ملك الأبعاديات والشفالك ثم اشترأبت قامتها فى عهد سعيد واسماعيل
بتقرير الملكية الخاصة للأرض الزراعية وبنشأة طبقة رجال الأعمال
الوطنيين ذوى الثقافة الغربية الذين رغبوا فى التحرر من الغرب من
ناحية والانضواء تحت ثقافته من ناحية أخرى .

وعلى أى حال ، فظنى أن المهمة الملحة التى تطرح نفسها على
الباحثين هى تناول السلطة القضائية بالدراسة باعتبارها مؤسسة

اجتماعية 'Social Institution' تؤثر وتتأثر بجميع العناصر المعنوية والمادية للكيان الاجتماعي العام في حركة تطورها التاريخي .
اذ أن هذا النوع من الدراسات هو وحده الكفيل بمساعدتنا على التقييم العلمي (ولا أقول الشرح الفقهي) لنظمتنا القانونية والقضائية .
وهو نوع من الدراسات استقرت أقدامه تماما في الغرب على يد رجال المدرسة الواقعية الأمريكية وأصحاب الفقه السوسيولوجي الفرنسي وممثلي المدرسة التاريخية في إنجلترا وتوابعها . وهو نوع من الدراسات لم يتأصل بعد في مصر وفي مجتمعاتنا العربية .

وعلى أي حال ، فعن طريق هذا المدخل التاريخي نستطيع فهم كيف أن قضاة مصر قد احتفلوا عام ١٩٣٣ احتفالهم المهيّب بالعيد الذهبي للقضاء المصري (ذكرى مرور خمسين عاما على انشاء المحاكم الأهلية) في حين عام ١٩٨٣ مرت الذكرى المئوية للقضاء على ما لها من أهمية وجلال في صمت وسكون . وهذا في ظني هو ما يميز المناخ الديمقراطي الليبرالي الذي كانت تحياه مصر في مطلع هذا القرن ومناخ القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات والطوارئ الذي يحيط بنا في الثمانينات .

والدراسة الماثلة أمامنا الآن هي الخطوة الأولى في جهد علمي عزم الباحث على التصدي لتبعاته وهو دراسة التاريخ الاجتماعي للقضاء المصري . وقد رأينا أن نأخذ نقطة البدء فيه بالقضاء الشرعي في العصر العثماني . وهو القضاء السابق مباشرة على القضاء (الأهلي) الحديث ، لأن نظام القضاء شأنه شأن كافة النظم الاجتماعية لا يفهم حاضره على وجهه الصحيح دون فهم ماضيه القريب والمباشر أو على حد تعبير الجاحظ « وكيف يعرف السبب من يجهل المسبب » .
وقد اعتمدنا في بحثنا على مجموعة متنوعة من الوثائق والمصادر (٣) . وأهم هذه الوثائق هي سجلات المحاكم الشرعية لمصر

المحروسة المحفوظة فى أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة . وهذه سجلات يربو عددها على الألفين تؤرخ لتاريخ مصر السنىاسى والاجتماعى والثقافى والقانونى منذ مطلع القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر . وهى على أهميتها القصوى تقبع محاطة بالاهمال مطمورة فى عباءة البيروقراطية تحوطها قلة الرعاية والاهمال . وشأنها فى ذلك شأن وثائق مصر السىاسية والقانونية الخطيرة التى تؤرخ لتاريخنا لقرون مضت ترقد فى سراديب اللامبالاه فى مخازن دار المحفوظات بالقلعة وخاصة فى المخزن السادس والأربعين وليس لى أن أقول الا أن تاريخنا المنقوش والملون على جدران المعابد والقلاع أكثر ابهارا لنا من تاريخنا المسطور والمدون فى صفحات الكتب والوثائق لأن المشاهدة والتطلع وامعان النظر أكثر امتاعا لنا من القراءة والتدبر وامعان العقل .

وثانى المصادر التى اعتمدت عليها فى هذا البحث هى كتابات مؤرخى الحوليات لهذا العصر وأهمها : الجبرتى (عجائب الآثار فى التراجم والأخبار) وابن اياس (بدائع الزهور فى وقائع الدهور) وأحمد شلبى بن عبد الغنى (أوضح الاشارات فىمن تولى مصر من الوزراء والباشوات) ، ومحمد المخبى (خلاصة الأثر فى أعيان القرن الثانى عشر) وغيرها .

وثالث هذه المصادر هى المخطوطات المتعلقة بموضوع دراستنا والمحفوظة بالمكتبات والمتاحف والتى حقق بعضها الباحثون المصريون والأجانب ، وأهمها : رسالة فى علم وبيان طريق القضاء (وأسماءهم) للشيوخ أحمد العريشى قاضى عسكر مصر أيام الحملة الفرنسية . ، وردود حسين أفندى الروزنامجى على أسئلة المستشار الاقتصادى للحملة الفرنسية وغيرها .

ورابع هذه المصادر هى الكتابات التاريخية المعاصرة التى تعرضت بين ثناياها للتاريخ القضائى المصرى وهى كثيرة وأهمها :

كتابات الأستاذ الباحث العالمى المحقق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، والباحثة الاستاذة الدكتورة ليلي عبد اللطيف أحمد ، وباحثة الوثائق الاستاذة الدكتورة سلوى ميلاد ، والاستاذ الفلسطينى فرحات زياده رئيس مركز دراسات الشرق الأدنى فى واشنطن والأستاذ الأمريكى المتخصص فى تاريخ مصر العثمانية جون ستانفورد شو والعالمان المستشرقان الأمريكان جيب وبووين ، ولكل هؤلاء يدين الباحث بفضل كبير .

على أن الفضل كل الفضل فى المعاونة والارشاد والمشورة والنصح يرجع للأستاذ الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم الذى أمدنى بعدد من المراجع والمخطوطات والأحكام كما كان لمناقشاتى معه أثر كبير فى إثراء هذا البحث فله ما يزيد على الشكر .

واسأل الله التوفيق .

فى فلسفة الحكم والحدود الموضوعية للاختصاص الولائى للقضاء فى ذلك العصر

لعله من المسلم به بين الباحثين اليوم أن القضاء كمؤسسة اجتماعية ، شأنه شأن كافة المؤسسات الاجتماعية الأخرى ، إنما يتأثر فى أدائه لوظائفه وفى علاقته بكافة مؤسسات المجتمع الأخرى بعاملين على درجة كبيرة من الأهمية : أولهما طبيعة نظام الحكم وفلسفته وأهدافه العامة التى يسعى الى تحقيقها ووسائله فى تحقيق هذه الأهداف ، وثانيهما : التراث التاريخى التقليدى للقضاء فى عصر من العصور ونعنى بها مجموعة القيم والتقاليد التى يقوم عليها عمل القضاء والمتوارثة جيلا بعد جيل والتى تحدد مفهوم المؤسسة القضائية عن نفسها وآليات عملها الداخلى وعلاقتها بالحكام والمحكومين على السواء (٤) .

فجماع هذين العنصرين : العنصر المعاصر المتمثل فى طبيعة نظام الحكم وأهدافه ، والعنصر التاريخى التقليدى : المتمثل فى قيم القضاء وتقاليده ، هما اللذان يحددان وضع القضاء وطبيعة نشاطه وحدوده فى عصر من العصور . ومن هذا المنظور سنبحث وضع القضاء المصرى قبل انشاء المحاكم الأهلية أى خلال الحقبة العثمانية من تاريخ مصر .

أما عن العنصر الأول وهو المتمثل فى فلسفة نظام الحكم العثمانى فى مصر وطبيعته وأهدافه فإن القدر المتيقن منه والذي يجمع عليه كافة الباحثين فى تاريخ هذه الفترة ، أن الفتح العثمانى لمصر لم يكن يسعى الى تحقيق أهداف حضارية أو دينية بل ان هدفه الأول والأخير كان جمع المال لصالح الخزانة السلطانية وتأمين الحدود الشرقية للامبراطورية العثمانية ، وقد انعكس ذلك الهدف المحدد والواضح على عمل كافة المؤسسات فى اقليم مصر وفى باقى الأقاليم المفتوحة . اذ عمد العثمانيون على ترك أهالى الأقليم على عاداتهم وأعرافهم ونظمهم التى كانت سائدة فى العصور السابقة على الغزو العثمانى (وخاصة فى عصر المماليك الجراكسة) ، مع ادخال ذلك القدر من التعديلات اللازمة لضمان وصول المال (ارسالية الخزانة) الى عاصمة الدولة العثمانية .

ومع ذلك فقد قابل العثمانيون فى أوائل حكمهم بمصر عددا من الانتفاضات ومظاهر التدمير والشغب خاصة من أمراء المماليك أهمها انتفاضة أحمد باشا الملقب بالخائن (لمحاولته الاستقلال بحكم مصر) الأمر الذى دفعهم الى احكام قبضتهم على البلاد ووضع نظم قانونية تكفل لها الاستقرار والانصياع لحكم الامبراطورية . وهكذا صدر فى مصر أول قانون عثمانى عام ١٥٢٥ م . عرف باسم قانون نامه مصر نظم كافة مرافق مصر وحدد نظام الحكم بها وتعرض ما تعرض لتنظيم القضاء .

الا أن الأمر فى مصر لم يدم كما أراد العثمانيون . اذ أنه منذ أواخر القرن السادس عشر ، حين بدأ الضعف يدب تدريجيا فى أواصر الامبراطورية ، بدأ زمام الحكم والادارة يخرج من يد السلطة المركزية وأصبحت تتجاذبه أنواء صراعات جماعات السلطة وبيوت المماليك دون أن يكون لعاصمة الدولة المركزية وممثلها من

قدرة على ممارسة وظائفها التقليدية اللهم الا التحايل على جمع المال باستغلال هذه الصراعات وبأى طريق كان .
وقد انعكس ذلك كله على وسائل الحكم والادارة . فاستبدل العثمانيون نظام الأمانات الذى كان متبعا أوائل القرن السادس عشر بنظام المقاطعات . ونظام الأمانات هذا كان شبيها بنظام الادارة الحديثة . اذ كان يعهد بمرافق الدولة الى مجموعة من الموظفين الأجورين من الدولة والمسؤولين أمامها عن تصرفاتهم . أما نظام المقاطعات الذى طبق فى مصر منذ أواخر القرن السادس عشر فكان نظاما للمقاولة الادارية افصح عن أهداف الحكم العثمانى بصراحة فائقة . اذ كانت مرافق مصر تقسم الى وحدات متميزة وفقا لتمييزها كمصادر للايراد المالى . ويعهد الى شخص واحد بإدارتها عن طريق المزاة العلنى ، اذ يتعهد هذا (المقاطعى) بتوريد أكبر مبلغ من المال للسلطان من مقاطعته . وفى مقابل ذلك تطلق يده فى ادارة شئون المقاطعة الى أن تولى محمد على باشا حكم مصر عام ١٨٠٥ فألغى نظام الالتزام بالمقاطعات وأعاد ترتيب الوظائف العامة بها على أسس تؤكد سلطة الدولة .

على أن الأمر فيما يتعلق بتنظيم القضاء قد أخذ طابعا أكثر تعقيدا . فالقضاء هو أكثر مؤسسات الدولة فى ذلك الوقت ارتباطا بالطابع الدينى . والقضاة هم قبل كل شئ من علماء الدين الاسلامى الذين كانوا يتبعون الهيئة الاسلامية التى تقابل الهيئة العسكرية الحاكمة لكل المرافق والمؤسسات الأخرى . والقضاء له تقاليد اسلامية المتراكمة فى وجدان العالم الاسلامى والتى لا يسهل تخطيها .

مع ذلك ، فما يلاحظه كل باحث فى تاريخ القضاء المصرى العثمانى ، أن هذا القضاء لم يقدر ، ولم يكن متوقعا منه أن يقدر ، على أن يعيش بمعزل عن التغيرات السلبية فى نظام الحكم والادارة فى الدولة العثمانية .

حقيقة أن العثمانيين لم يجسروا على اعلان تحويل القضاء الى نظام المقاطعات كما حدث بالنسبة لكافة مؤسسات مصر فى أواخر القرن السادس عشر ، الا أنهم وجدوا فى مفهوم الانابة القضائية الراسخ فى الممارسة الاسلامية ما يغنيهم عن ذلك . فصاحب السلطة القضائية الأصيل هو السلطان أو الخليفة يفوضها من يشاء مطلقة من القيود أو مقيدة بحدود يراها . وكان السلطان يفوضها لشيخ الاسلام فى مصر الأستانة ، وكان شيخ الاسلام يفوضها لقاض تركى يوفد الى مصر يسمى قاضى عسكر مصر ، وكان قاضى عسكر مصر يفوضها لقضاة الأقاليم الرئيسية ، وكان قضاة الأقاليم الرئيسية يفوضونها لمجموعة من النواب فى النواحي والأحياء . وقد تمكنت عوامل الفساد التى دبّت فى أواخر الدولة بدءا من أواخر القرن السادس عشر أن تستشرى فى نظام القضاء من خلال هذه التفويضات المتتابة . اذ تحولت التفويضات من تكليف بأداء فرض دينى كما كان الحال فى الدولة الاسلامية الاولى الى عقود بيع للوظيفة وشراء لها شأن الأمر فى كافة وظائف الدولة ، مقابل ما يحصل عليه القاضى من حصيلة الرسوم القضائية من أرباب الدعاوى وطالبي التوثيق . وهذا أمر سنبحثه تفصيلا فى موضعه . وهكذا انعكس نظام الادارة العام فى مصر على نظام القضاء وحوله من تكليف بغرض دينى الى نظام أشبه بنظام أشبه بنظام التزام المقاطعات الذى كان سائدا فى كافة مؤسسات الدولة .

هذا عن انعكاس نظام الحكم العثمانى على تنظيم القضاء ، فماذا عن اختصاص هذا القضاء وولايته ؟ ان الباحث فى سجلات المحاكم الشرعية لهذه الحقبة من الزمان يستطيع أن يقرر مطمئنا أنه كان للقضاء ولاية الفصل فى المنازعات حين تثور منازعة بين فردين على حق من الحقوق الخاصة ، فكان اختصاص القضاء شاملا فيما تجوز فيه الدعوى ، وكانت الدعوى جائزة تسمع من كل من اعتدى على حق من حقوقه المقررة بمقتضى الشرع أو القانون .

أما فيما عدا ذلك ، فحين يكون حق المجتمع أو الدولة هو الذى حدث المساس به ، كما فى جرائم التسعير والتموين ، وكما فى جرائم تزيف العملة وتزوير الأوراق الرسمية ، أو كما فى جرائم التجمهر والشغب ومقاومة السلطة الشرعية (وما أكثرها فى ذلك الوقت) فلم يكن للقضاء كما تنبؤ بذلك السجلات ، وكما تنبؤ بذلك حوليات هذه الفترة ، ولاية فى هذا الشأن .

ويبدو أن اقتصار ولاية القضاء الشرعى على الدعاوى الخاصة ، أمر يمكن رده الى تقاليد ممارسة القضاء فى الدولة الاسلامية ، كما يمكن رده الى طابع الظلم والتعسف واضمحلال الشرعية الذى ساد فى مصر العثمانية .

اذ يحدثنا كثير من الباحثين فى التاريخ الاجتماعى والسياسى للدولة الاسلامية عن نمو قضاء حكام السياسة (الموظفين الزميين) الى جانب قضاء حكام الشرع (القضاة الشرعيين) . فقد كان لصاحب الشرطة اختصاص واسع فى المسائل الجنائية خاصة فى التعازير . كما كان لعمال الأقاليم الحق فى التأديب والزجر وقرار النظام .

وكان للمحتسب أيضا اختصاص واسع ومطلق فى جرائم الأسواق والجرائم الماسة بالآداب والأخلاق العامة . ورغم أنه لا يدخل فى مجال دراستنا المائلة البحث فى نشأة وظيفة المحتسب وطبيعتها واختصاصاتها (٥) ، إلا أن ما تجدر الإشارة اليه أن وظيفة المحتسب نشأت فى بداية الأمر فى العصور الأولى للدولة الاسلامية وظيفته قضائية ذات طابع خاص ، يتولاها قضاة مجتهدون من علماء الفقه « لقرار الحقوق المعترف بها التى لا يتدخلها التجاحد » (٦) استنادا الى مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، أما فى مصر العثمانية فقد تحولت الى وظيفة ادارية يتولاها الجند ثم تحولت شأنها شأن كافة مرافق مصر الادارية الى نظام مقاطعات الالتزام وصيبرات تسمى

« مقاطعة احتساب النفس بمصر المحروسة » (٧) • وأصبحت هذه المقاطعة مصدرا من مصادر الإيرادات ذات الشأن للدولة العثمانية ، وهي إيرادات يأتى بعضها من الاتاوات التى كان يفرضها المحتسب على مخالفى أوامره نظير التغاضى عن هذه المخالفات ويأتى بعضها الآخر من الرسوم والعوائد المقررة له على التجار والصناع • وتحفل كتابات الجبرتى على وجه الخصوص بأمثلة تلو الأمثلة على الممارسات الجنائية للمحتسب المتحررة من كل قيد ، مهما تمثل هذا القيد فى شرع أو قانون (٨) •

والمطالع لكتابات المؤرخين عن هذه المرحلة سرعان ما يكتشف أن سلطة التجريم والعقاب كانت شائعة بين عدد من الحكام العسكر وبين قاضى الشرع • فلنقرأ معا ما كتبه ابن اياس عن قضاء أمير الأمراء :

« ان ملك الأمراء (٩) جلس للمحاكمات على العادة فعرض عليه ثلاث محاكمات فى ذلك اليوم ، الأولى أن شخصا من الشهود قد اشترى جارية مسلمة من شخص نصرانى فلما ووجه بتهمة اختلط عليه فى الكلام وتلجلج لسانه عن الجواب ، فاشتد غيظ ملك الأمراء عليه فرسم بقطع يده اليمنى فقطعت وأن يشهر به فى القاهرة ، وكان حاضرا فى المجلس قاضى القضاة المالكي ، والقاضى شهاب ابن سيرين أحد نواب الحنفية والقاضى شمس الدين العبادى والأمير ارزمك الناشف وجماعة من الأمراء العثمانية فلم يجسر أحد منهم أن يشفع فيه لشدة غضب ملك الأمراء عليه • • والمحاكمة الثانية • • عرض عليه شخص مشهور بتزوير المراسيم على لسان المباشرين فرسم بأن يشنق فشنق وشهر به فى القاهرة وهو مخزم الأنف مقطوع الأذان ، • • وكان ملك الأمراء عجولا فى أمر القتل وقد شنق وخوزق فى أيام ولايته على مصر ما لا يحصى من الناس والغالب راح ظلما من غير ذنب » (١٠) •

حقيقة أن كلا الجريمتين اللتين عاقب عليهما أمير الأمراء عقاباً بشعاً يمكن اعتبارهما من قبيل الجرائم الماسة بالمصلحة العامة التي يجرى العقاب عليها من ولي الأمر دون اشتراط دعوى ، وهما جريمة استرقاق من لا يجوز استرقاقه ، وجريمة التزوير في أوراق رسمية ، إلا ابن اياس يخبرنا أيضاً أن أمير الأمراء كان يعاقب بنفس هذه العقوبات البشعة على جرائم السرقة (١١) .

وقد صدر بعد هذه المحاكمات الشهيرة قانون نامة مصر الذي منع الناس من التوجه بدعاويهم (ومنها الدعاوى الجنائية) لغير القاضى الشرعى ، وأقر فى نفس الوقت اختصاص حكام السياسة فى العقاب على الجرائم التى لا يكون فيها تداع لمساسها بالمصلحة العامة مباشرة . وهكذا استقر اختصاص القضاء الشرعى فى النوع الأول من الجرائم دون النوع الثانى (١٢) .

على أن المطالع للسجلات يلحظ أن الدعاوى الجنائية التى كان يحركها الأفراد من المجنى عليهم والمضرورين أمام القضاء الشرعى وكذلك القضايا التى يحيلها الوالى لهذا القضاء ، كانت تنتهى الى تقرير الادانة أو البراءة أى الى الفصل فى اسناد الفعل الجنائى الى المتهم فقط دون تحديد العقوبة التى يجب توقيعها . ويصدق ذلك فى مسائل التعازير فقط (١٣) . الأمر الذى يدفع للاعتقاد بأن سلطة القضاء فى هذا الشأن كانت سلطة تحقيق وقائع وليست سلطة تحديد عقوبة . وهذا يمثل فى مسائل التعازير انقاصاً حقيقياً من ولاية القضاء واهداراً خطيراً لمبدأ الشرعية . اذ كان الحكم فى مسائل التعزير ينتهى بعبارات على النحو التالى : « وكتب ذلك ضبطاً للواقع ليراجع عند الاحتياج وليعرض على من له ولاية الأمر فى ذلك » (١٤) أو « ووجب على المدعى عليه التعزير على ذلك بحسب ما يقتضيه الشرع الشريف وحكم بذلك » (١٥) أو « وثبت ذلك ليعرض على ولاية الأمور » (١٦) . وغير ذلك من الأحكام التى لا تتضمن عقوبة ما ،

الأمر الذى يدفع للاعتقاد أن تقريركم العقاب ونوعه فى التعازير كانت متروكة لولاة الأمور كصاحب الشرطة والباشا حسب أهمية الجريمة ، وأن سلطة القاضى الشرعى الجنائى كانت سلطة فحص وقائع وتقرير الادانة أو البراءة فحسب .

ومع ذلك فحتى فى نطاق المسائل التى كانت تجوز فيها الدعوى فقد وجد عديد من القيود الاجتماعية التى كانت تقف دون شمول سلطة القضاء الشرعى فقد تميز البناء الاجتماعى المصرى فى ذلك الوقت بتفتته الى مجموعة من الجماعات الاجتماعية الفرعية المخلقة على نفسها . وقد اعترف لرؤساء هذه الجماعات بحق الفصل فى المنازعات التى تثور بين أعضاء جماعتهم . وهكذا تمتع بقدر من الاختصاص القضائى كل من نقيب الأشراف وشيوخ الحرف ورؤساء الجماعات الدينية وشيوخ العربان وغير هؤلاء من رؤساء الجماعات .

وفى نفس الوقت ، وفى ظل غياب مفهوم الفصل بين السلطات ، كان اختصاص القضاء الشرعى يمتد ليشمل مجالات غريبة عن عمل القضاء اليوم ، كالشاركة فى الاحتفالات العامة ، ورؤية الهلال ، والاشراف على الأوقاف والمساجد ، ومحاسبة الموظفين عند تركهم عملهم ، والاشراف على الجمارك ومساحة الأرض وضبط خراجها بالإضافة الى كثير من الواجبات الأخرى .

أما فى الجرائم المتعلقة (بالمصلحة العامة) ، فحوليات ذلك العصر مليئة بالإشارات الواضحة على انحسار كل ولاية للقضاء الشرعى عنها ، ويكفى هنا أن نورد مثالا واحدا من عشرات الأمثلة أورده أحمد شلبي بن عبد الغنى عن تجريم حمل السلاح فى مصر ، كيف تم التجريم ، وكيف كانت تضبط الجريمة وتحقق وكيف كانت توقع العقوبة ، يقول أحمد شلبي بن عبد الغنى :

« .. طلع بعض الرعاية وغوشوا فسأل الوزير : ما الخبر ..
أخبروا الباشا بأن السراجين والغز ينهبوا الفقري والمسيبين ويقتلوا
وأن الناس قفلت دكاكينها وبطلت البيع والشراء . فلما أخبر
الوزير أحضر أغاة مستحفظان وأمر بأن ينزل ينادى فى البلد بعدم
شيل السلاح وكل من شال سلاح ترمى رقبتة .. فنزل من يومه
وشق القاهرة .. وصار كل من رآه مسلحا رمى عنقه .. » (١٧) .

تلك كانت حدود القضاء الشرعى فى ذلك العصر ، وهى حدود
ضيقة للغاية فى مجتمع انشغل فيه الحاكم عن مصالح المحكومين
بصالحه ، لذا غابت الشرعية ، وانعدمت ضمانات الأفراد ، وانشغل
قضاة الشرع بالفصل فيما لا يهم السلطة وممثليها من غير الهام
من الأمور .

تقسيم : وسنقسم دراستنا الحالية الى مباحث أربعة :

المبحث الأول : خطوات اصلاح القضاء .

المبحث الثانى : تنظيم المحاكم .

المبحث الثالث : القائمون بالقضاء وأغوائهم
ومواردهم .

المبحث الرابع : القضايا والمتغيرات الاجتماعية
الجديدة .

المبحث الأول

خطوات اصلاح القضاء

عندما فتح العثمانيون عام ١٥١٧ كان النظام القضائي في مصر المملوكية يعاني من الفوضى واضطراب الحدود واضمحلال مفهوم الشرعية . فقد وجد قضاة المذاهب الأربعة ونوابهم في مصر . وكان كل منهم يقضى وفقا لمذهبه فيما يعرض عليه من منازعات في مسائل الملكية والعقود والأحوال الشخصية والتجريم والعقاب وغيرها ، ولا نعرف مناط اختصاص كل مذهب من المذاهب . والأرجح أن الأمر كان متروكا لمحض اختيار المدعى . والأرجح أيضا أنه عند تنازع الاختصاص القضائي كان السلطان نفسه يقوم بترجيح اختصاص على اختصاص أو بترجيح حكم على حكم .

ومع ذلك ، لم يكن القضاء الشرعى شاملا الاختصاص في العصر المملوكى . فيكاد يجمع أغلب الباحثين على تعاظم دور القضاء الزمنى في ذلك العصر حتى أصبحت دائرة اختصاص القضاء الشرعى دائرة ضيقة للغاية . وقد سبق أن تحدثنا عن نمو قضاء الحاجب في العصر المملوكى وبجوره على قضاء الشريعة . وبالإضافة

الى ذلك فقد تمتع الأجناد المماليك بنوع من الحصانة القضائية تمنع قضاء الشريعة العام من نظر الأقضية التي يكونون طرفاً فيها .
فاذا أضفنا الى ذلك اختصاص صاحب الشرطة والمحتسب بتوقيع العقوبة عن الجرائم التي يكتشفونها حال ممارستها لموظفيهم لأدركنا حقيقة دائرة اختصاص قضاة الشريعة في ذلك الوقت .

وقد حاول العثمانيون اثر فتحهم لمصر ادخال بعض الاصلاحات على النظام القضائي . وتمثل أول هذه الاصلاحات أن السلطان سليم الأول قد ألغى وظائف الحجابة وألغى بذلك الاختصاص القضائي للحجاب الذي كان قد استشرى في ذلك الوقت .

وتتابعت محاولات العثمانيين لاصلاح النظام القضائي في مصر . وبدأ الأمر بأن أوقف السلطان سليم قضاة المذاهب الأربعة عن مباشرة مهام وظائفهم وعهد بمهمة القضاء لشخص عثماني أسماه قاضي العرب . وعن هذا يقول ابن اياس « وكانت الأحوال قد فسدت جدا فان السلطان سليم شاه لما دخل القاهرة جعل في المدرسة الصالحية قاضيا من قبله سماه قاضي العرب فصار لا يحكم الا في المدرسة الصالحية ، فمنع نواب قضاة مصر والشهود والذين بها قاطبة أن يعقدوا عقدا لأحد من الناس ولا يكتبوا اجازة ولا وكالة ولا وصية ولا شيئا من الأشغال قاطبة » . الا أن هذا الايقاف كان اجراء مؤقتا ، اذ سرعان ما أعاد السلطان سليم القضاة الى عملهم بل وجعلهم موضع ثقته يرسلهم بعروض الصلح الى سلطان مصر الثائر طومانباي ، ويستقبلهم كل عيد صاعدين اليه في القلعة مهنئين (١٨) .

وقد استمرت محاولات العثمانيين في اصلاح النظام القضائي في عهد الوالي العثماني الأول خاير بك وقد حدث أن خاير بك قد جمع القضاة الأربعة وعنفهم لسوء سلوك نوابهم وطلب منهم تحديده

عدد هؤلاء النواب وتم له ذلك . ويبدو أن الأمور قد عادت الى سيرتها الأولى ، اذ سرعان ما جمع خاير بك القضاة الأربعة مرة أخرى فلما تكامل المجلس تكلم ملك الأمراء مع القضاة في أمر نوابهم وما يفعلونه وفي أمر الوكلاء (يقصد وكلاء المتقاضين) فوقع في ذلك المجلس غاية ما يكون من اللفظ . . فوقع الاتفاق في المجلس بأن كل قاض من القضاة الأربعة يقتصر على سبعة من النواب لا غير . . والقاضي من النواب يجلس في بيت القاضي في نوبته ويسمع الدعوى بمفرده . وأن القاضي اذا عقد عقد نكاح يأخذ على من تزوج البكر ستين نصفا وعلى من تزوج من الثيب ثلاثين نصفا ، يأخذ العاقد شيئا والشهود شيئا والباقي يحمل الى بيت الوالى . ولا يتزوج أحد من الناس ولا يطلق الا في بيت قاض من القضاة الأربعة والوكلاء تبطل قاطبة من المدرسة الصالحية « (١٩) .

وعلى ذلك ، فانه يمكن حصر الاصلاحات التى أدخلها خاير بك على النظام القضائى فى مصر فيما يلى : قصر عدد النواب على سبعة نواب لكل قاض ، جعل بيت القاضي هو المكان الذى تعقد فيه الجلسات ، ابطال نظام وكلاء الدعاوى ، فرض رسوما على عقود الزواج يؤول منها جزء الى من وثق العقد والى الشهود ويؤول الباقي الى الوالى .

وفى عام ١٩٢٨ هـ . استحدث العثمانيون بمصر منصبا قضائيا جديدا هو منصب القسام ووظيفته يقال لها القسامة ، وهى قسمة التركات واستخلاص حقوق الخزانة العامة منها وتوزيع الباقي على مستحقيه . وبالإضافة الى ذلك اختص القسام بتوثيق عقود زواج الطبقة العليا بمصر وهم العثمانيون والجنود والمماليك . وعن هذا يتحدث ابن اياس قائلا : « ثم أشيع أنه حضر صحبة العسكر شخص من العثمانية يزعم أنه قاض من قضاة ابن عثمان وعلى يده

مراسم من عند السلطان سليمان بأن يستقر فى وظيفة يقال لها القسم . وموضوع هذه الوظيفة أن يكون متحدثا على جميع الترك قاطبة الأهلية وغير الأهلية ، ولا يعارضه أحد من الناس فى ذلك . ويأخذ فى ذلك . ويأخذ مما يتحصل من كل تركة العشر لبيت المال فحصل للناس بسبب ذلك الضرر الشامل . ومن مضمون مراسيمه أن لا أحد من الممالك الجراكسة وأولاد الأتراك قاطبة وأرباب الدولة والأصباية والانكشارية يعقد عقدا على بكر أو ثيب الا عند ذلك القسم . ويأخذ على عقد البنت ستين نصفا والنيب ثلاثين نصفا . فأخذ قسائم على قضاة القضاة بذلك ، فاضطربت أحوال الناس لذلك . ولم يتعصب أحد من قضاة القضاة لمنع ذلك عن المسلمين . وقد خافوا على مناصبهم من العزل وتغافلوا حتى ضعفت شوكة الاسلام فى أيامهم واستطالت قضاة الروم (يقصد العثمانيين) عليهم ، (٢٠) .

على أن أجرا الخطوات التى اتخذها العثمانيون لاصلاح النظام القضائى المصرى حدثت عام ٩٢٨ هـ . فى عهد السلطان سليمان باشا القانونى ، اذ عزل العثمانيون قضاة مصر ونوابهم قاطبة ، وأصبح قاضى قضاة مصر يرسل سنويا من الآستانة ويقال له قاضى العسكر ، الذى يقوم بدوره بتعيين نواب له كقضاة للمذاهب الأربعة ، اذ أنه فى شهر جمادى الثانى من هذا العام « حضر شخص من اسطنبول وعلى يده مرسوم من عند السلطان سليمان بن عثمان فكان من مضمونه أن الواصل الى الديار المصرية الذى يسمى سيدى جلى هو أعظم قضاة السلطان سليمان وأكبرهم . وأن السلطان سليمان رسم بإبطال القضاة الأربعة الذين بمصر . ويصير قاضى العسكر الذى هو قادم يتصرف فى الأحكام الشرعية على المذاهب الأربعة . وأن سائر النواب والشهود تبطل قاطبة ويقتصر الأمر على أربعة نواب ، من كل مذهب نائب لا غير ، وكل نائب يقتصر على

اتنين من الشهود لا غير . وأن النواب الأربعة يكونون فى الصالحية لا غير . وأن لا أحد يعقد عقدا ولا يوقف وقفاً ولا يكتب وصيته ولا عتقا ولا اجارة ولا غير ذلك من الأمور الشرعية حتى تعرض على قاضى العسكر بالمدرسة الصالحية دائماً . فلما وقف ملك الأمراء على مرسوم السلطان سليمان بن عثمان ، أرسل يقول للقضاة الأربعة : اصرفوا الرسل عن أبوابكم والنواب قاطبة والوكلاء والزموا بيوتكم الى أن يحضر قاضى العسكر . فامثلوا ذلك » (٢١) .

وسرعان ما حضر قاضى العسكر العثمانى ليكون قاضيا لقضاة مصر (٢٢) وكان من اتباع المذهب الحنفى لكونه المذهب الرسمى للدولة وقد عين قاضى العسكر العثمانى أربعة نواب له من العثمانيين، يمثل كل منهم مذهباً من المذاهب الأربعة . وعين لكل نائب عثمانى نائباً مصرياً يقوم بمساعدته فى القضاء بمذهبه وأمر بالآ يزيد عدد الشهود لكل نائب من نوابه الأربعة عن شاهدين . وألزم الشهود بأن يباشروا مهام عملهم فى التوثيق بالمقر الرسمى للقضاء فى مصر بالمدرسة الصالحية وحدد لهم الرسوم التى يجاوزونها عن عملهم بالتوثيق . ثم جمع الرسل (الذين كانوا يقومون بمهمة تماثل مهمة المحضر اليوم) وحدد الرسوم التى يجوز لهم جبايتها من المتقاضين . وأعاد تعيين القسام باختصاصه السابق ليقوم بأعمال قسمة التركات وأعمال التوثيق المتعلقة بالعثمانيين والمماليك والجند . تلك هى ملامح التنظيم القضائى الذى أحدثه العثمانيون فى مصر فى عهد السلطان سليمان القانونى كما حدثنا عنها ابن اياس (٢٣) .

وواضح أن العثمانيين قد اهتموا فى هذا الوقت بالتنظيم القضائى فى عاصمة مصر القاهرة . ولم نخبرنا مؤرخو هذه الفترة بموقع أقاليم مصر فى الوجه القبلى والبحرى وفى الثغور من هذا التنظيم القضائى الجديد . كما أن كتابات المؤرخين عن الفترات اللاحقة قد جاءت خلوا من الحديث عن تطور التنظيم القضائى الذى

وضع العثمانيون أسسه عام ٩٢٨ هـ . اللهم الا ما كتبه السيد أحمد
العريشي قاضى عسكر مصر فى رده على ضباط الحملة الفرنسية (٢٤)
لذا ، كان لابد للخروج بصورة واضحة عن ملامح التنظيم القضائى
لمصر العثمانية من الرجوع الى السجلات القضائية لمحاكم مصر
الشرعية . وهذا ما سنقوم به فيما يلى .

المبحث الثانى

تنظيم المحاكم فى مصر العثمانية

تقسيم :

أسفر تطور التنظيم القضائى فى مصر العثمانية عن استقرار بنية قضائى متدرج فى البلاد ، تقع فى أعلاه محكمة الباب العالى الذى كان يرأسها قاضى العسكر فى العاصمة وتليها مجموعة من محاكم البنادر الكبار فى العاصمة والأقاليم ، ثم تليها فى الترتيب محاكم الأحياء والنواحي الى جانب ذلك وجدت مجموعة من المحاكم ذات الاختصاص النوعى المحدد وهى محكمة القسمة العسكرية ومحكمة القسمة العربية ومحكمة بيت المال .

على أنه يحسن تناول محاكم البنادر الكبار بقدر من التمييز تميز محكمة القاهرة أو كما كانت تسمى مصر المحروسة عن محاكم الأقاليم نظرا لأن قضاة الأقاليم لطبيعة مكان عملهم كان ينعقد لهم قدر من الاختصاصات غير متوفر لقضاة العاصمة .

وعلى ذلك سندرس تنظيم المحاكم فى مصر العثمانية على النحو التالى :

- **أولا : محاكم الباب العالي**
- **ثانيا : محاكم مصر المحروسة**
- **ثالثا : محاكم الأقاليم**
- **رابعا : المحاكم ذات الاختصاص النوعي**

أولا : محكمة الباب العالي

(المحكمة الكبرى)

انشاؤها وتشكيلها وجلساتها :

وهي أعلى درجات القضاء في مصر العثمانية ويرأسها قاضي العسكر العثماني نفسه ومقرها مدينة القاهرة . ويرجع أول سجلات هذه المحكمة الى عام ٩٣٧هـ ، ١٥٣٠م . مما يرجح معه أن يكون هذا هو تاريخ انشائها وتستمر هذه السجلات حتى عام ١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م .

وكان لرئيس المحكمة قاضي العسكر الحنفى أربعة نواب من المذاهب الأربعة . وكان جميع هؤلاء من العثمانيين الترك . وفي ذلك يقول الشيخ أحمد العريشى (وهو أول قاضي عسكر مصر، تعيينه الحملة الفرنسية) . « وقضاة مصر من أهلها ما عدا قاضي المحكمة الكبرى » (٢٥) ، ويقصد ما عدا قضاة المحكمة الكبرى ونوابها اذ كانوا من العثمانيين . وكان قاضي العسكر العثماني يأتي الى مصر ومعه نوابه ، وفي كثير من الأحيان كان هؤلاء النواب يلزمونهم أينما ذهب لتولى القضاء في أى إقليم من أقاليم الدولة العثمانية (٢٦) .

وكانت محكمة الباب العالى تعقد جلساتها عادة برئاسة قاضى
العسكر نفسه ، ويجلس خلفه عدد من العدول على شكل ركن
مستدير ، وخلفهم يجلس النائب الحنفى ويجلس خلفه عدوله فى
صف مائل قصير ، ويجلس فى المؤخرة النواب الثلاثة الشافعى
والمالكى والحنبلى وخلفهم عدولهم (٢٧) .

وكان النائب الحنفى يشغل مكانا متميزا فى هذه المحكمة
باعتباره المساعد الأول لرئيسها وكان يتولى الشئون الادارية والمالية
للمحكمة .

وكانت المحكمة تعقد جلساتها فى كامل هيئتها الا أنه فى
الغالب من الأحوال كان قاضى العسكر ينيب أحد نوابه لنظر قضية
من القضايا أو للقيام بعمل من أعمال التوثيق .

اختصاص المحكمة باعتبارها محكمة للدرجة الأولى :

كانت محكمة الباب العالى هى المحكمة ذات الولاية العامة فى
مصر العثمانية . فهى صاحبة الاختصاص الأصيل بكل ما يشور فى
أقليم مصر من منازعات لكون رئيسها قاضى القضاة . وهذا مفهوم
فى ظل مبدأ الانابة القضائية الذى يقوم عليه نظام القضاء الاسلامى
والذى تحدثنا عنه فيما سبق (٢٨) .

ومحكمة الباب العالى فى واقع اختصاصها محكمة الصفوة
فى مصر تنظر المنازعات التى تثور بين أفراد الطبقة الحاكمة من
العثمانيين والجنود وتوثيق معاملاتهم القانونية وقد عبر عن ذلك
الشيخ أحمد العريشى بقوله « وهى خاصة بكل قاصد عظيم القدر
يأتى من اسلامبول من أبناء الترك » (٢٩) .

ومع ذلك فلم يكن هناك ما يمنع من أن تنظر المحكمة منازعات الرعايا من المصريين وتوثق معاملاتهم ، وهذا ما تنبىء به سجلاتها . وهذا أيضا ما يحدثنا به الشيخ أحمد العريشى بقوله ان الناس كانوا يستغنون بالمحكمة الكبرى عن محاكم الأحياء والنواحي خاصة فى القاهرة (٣٠) .

وتخبرنا السجلات أنه لم تكن ثمة حدود للاختصاص المحلى أو المكاني للمحكمة . حقيقة أن الكم الغالب من عملها كان يتعلق بمدينة القاهرة أو بمصر المحروسة كما كانت تسمى فى ذلك الوقت إلا أنها كانت تسمع دعاوى وتوثق تصرفات تدخل فى الاختصاص المكاني لمحاكم أخرى بأقاليم مصر «٣١» .

كما كان اختصاصها النوعى شاملا كافة المنازعات المدنية والجنائية وتوثيق كافة التصرفات بمختلف صورها باعتبارها المحكمة ذات الولاية العامة .

على أن محكمة الباب العالى قد استأثرت بأنواع من القضايا (بالإضافة الى اختصاصها العام) وبتوثيق أنواع من التصرفات التى تخرج بحكم القانون عن اختصاص المحاكم الأخرى . تلك هى القضايا والتصرفات المتعلقة بالمسائل التالية :

١ - التنازل عن أرض الالتزام للغير وهو ما يسمى بإسقاطات القرى .

٢ - المسائل المتعلقة بشروط الوقف واستبداله (٣٢) .

٣ - شئون الرزق وهى حقوق انتفاع كانت مقررة لبعض الأفراد على الأرض الزراعية .

٤ - التواجير الطويلة (وهى عقود إيجار العقارات لمدة طويلة تصل الى تسعين عاما) .

٥ - الحكم على الغائب .

٦ - العقود التي يكون القاصر طرفاً فيها .

٧ - مبايعات الانقاض .

٨ - فسخ العقود والآنكحة .

فاختصاص محكمة الباب العالي بهذه المواد هو اختصاص نوعي ، اذ تتعلق به سلطة هذه المحكمة وحدها دون غيرها من المحاكم .

وقد تقرر استئثار محكمة الباب العالي دون غيرها بهذه المواد بموجب أوامر متعددة صادرة من قاضي عسكر مصر الى نواب وكتبة المحاكم الدنيا .

والملاحظ على الخطابات التي تضمنت هذه الأوامر أنها كانت تنهى عن كتابة هذه المواد أو توثيقها ، فهل كان النهي مقتصراً على قيام المحاكم الدنيا بتوثيق هذه التصرفات أم أنه كان شاملاً للتوثيق والفصل في المنازعات .

الواقع أننا نميل الى الاعتقاد الى أن النهي كان شاملاً فيمتنع على المحاكم الدنيا أن توثق أو تسمع الدعوى أو تفصل فيها اذا تعلق الأمر بمسألة من المسائل المذكورة . اذ أننا من ناحية لم نعر بعد صدور هذه الأوامر في سجلات المحاكم الدنيا التي أمكننا الاطلاع عليها على مادة من المواد المتعلقة بالموضوعات السابقة . هذا فضلاً عن أن الاجراءات التي كانت تتبع أمام المحاكم في ذلك الوقت كانت تؤدي الى نتيجة واحدة وهي أن النهي عن الكتابة والتوثيق كان يعنى ضمن ما يعنى النهي أيضاً عن سماع الدعوى والفصل فيها ان وجدت ثمة دعوى متعلقة بأمر من هذه الأمور . اذ كانت الكتابة هي الاجراء الأول اللازم لتحريك الدعوى . وكان المدعى

يتوجه بدعواه الى المحكمة فيبديها شفاهة أمام كاتب المحكمة والذي كان يسمى الشاهد أو العدل (وجمعها شهود أو عدول) ويقوم الشاهد بتدوين دعوى المدعى فى صورة دقيقة تصلح لعرضها على القضاء . فعمله هنا أشبه بعمل قاضى التحضير (٣٣) . وكان الشهود ، كما سنرى تفصيلا فيما بعد يحضرون الجلسات ويدونون اجراءات الجلسة فى السجلات . ثم كانوا يصدرون الحجج الشرعية المثبتة للمعاملات والمثبتة للاجراءات والمثبتة للأحكام بعد مهرها بتوقيع القاضى أو ختمه . اذن فالنهي عن التسجيل والكتابة كان يتضمن نهيا عن توثيق التصرف اذا ما تعلق الأمر بالتوثيق ، ونهيا عن السير فى اجراءات الدعوى اذا ما تعلق الأمر بخصوصية قضائية .

والوثائق التى تدل على قصر نظر المسائل السابقة وتوثيق تصرفاتها على محكمة الباب العالى دون غيرها من المحاكم الدنيا وجدت فى سجلات محكمة الباب العالى كما وجدت فى سجلات المحاكم الدنيا والملاحظ عليها طابع التدريج . فقد نهت أولا عن كتابة هذه المواد وتوثيقها الا باذن من محكمة الباب العالى ، ثم قصرت سلطة الكتابة والتوثيق على محكمة الباب العالى على الاطلاق . وسنورد الآن نصا لهذه الوثائق .

الوثيقة الأولى : ١٧ ربيع آخر ١٠١٥ هـ .

« مراسلة من شيخ الاسلام الى السادة النواب والموثقين والكتاب . . انكم لا تتعاطون كتابة شئ من الاستبدالات والاعسارات والفسوفات والحكم على الغائب ومبايعات الأنقراض والاجارات الا بمعرفتنا واذننا ومراجعتنا فى ذلك المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة ومطلق التواجر قليلا كان أو كثيرا لا يكتسب الا بمحكمة الباب العالى فساعة قراءتها تقيدها فى السجل لتصير حجة عليكم والحذر من المخالفة والتهاون نوكد فى ذلك غاية التأكيد » (٣٤) .

الوثيقة الثانية : ٩ رمضان سنة ١٠١٥ هـ .

« وردت مراسلة من حضرة سيدنا ومولانا شيخ الاسلام الناظر في الأحكام امشرعية يومئذ بمصر المحمية على يد الناصر بن محمد المتصرف بالباب مضمونه السادة النواب الناهجون مناهج انصواب بالقاهرة وبولاق ومصر القديمة زيدت فضائلهم مما نعلمهم به يعد التحية والتسليم ان التفاتنا التام النظر في مصالح الخاص والعام والتقيد بأمور الرعايا وانه قد سبقت العادة القديمة ان الاجارات الطويلة والاستبدالات ومبايعة الانقاض وفسخ الانكس والاعسارات والحكم على الغائبين وغير ذلك مما وقع المنع منه سابقا من السادة الموالى العظام قضاة القضاة بمصر لا يفعل بدون اذن صريح منا . . . (٣٥) »

الوثيقة الثالثة : ١٥ شوال ١١٠٧ هـ .

« من قاضى العسكر للسادة النواب والكتاب العدول بمحاكم مصر المحروسة وبولاق ومصر القديمة : نعلمهم أنهم من الآن لا يتعاطون كتابة التواجر الطويلة ومبايعة الانقاض والاستبدال والفسخ والحكم على الغائب وهي تعلقات الباب العالى » (٣٦) .

الوثيقة الرابعة :

وهي التى حددت نهائيا اختصاص محكمة الباب العالى فى هذا المجال ووردت بسجلات أغلب المحاكم ومؤرخة فى ١٣ جمادى الآخرة عام ١١٥٥ هـ .

« السادة النواب والكتاب بالمحاكم . . من الآن لا تتعاطون كتابة التواجر الطويل ولا الاستبدال ولا الاسقاط فى القرى

ولا التواجرات فى القرى ولا الكتابة على الواقف بما له من الشرط.
ولا الفسخ ولا الكتابة على الغايب ولا القاصر ولا كتابة
الرزق ولا ما يتعلق بالقسمتين العسكرية والعربية وانما يتعاطى
ذلك الجالسون بالباب العالى والقسمة العسكرية والعربية ولا أحد
من كتبة القسمين يتعاطى ما يتعلق بالباب العالى من المواد المذكورة
وانما يتعاطى ذلك كتبة الباب العالى الجالسين والحذر من المخالفة
ومن حذر فقد أندر » (٣٧) .

بالإضافة الى ذلك فقد اختصت محكمة الباب العالى دون غيرها
اختصاصا نوعيا بما يتعلق بنوع محدد من الأوقاف التى وقفها
سلاطين المماليك على الحرمين الشريفين ومنها وقف كان يسمى
وقف (الدشيشة) لأن ريعه كان يصرف على اطعام أهل الحرمين
بها (٣٨) .

كما اختصت محكمة الباب العالى بالمنازعات المتعلقة بالدميين
والتي كانت تدخل أصلا فى الاختصاص القضائى للجماعات المالية
إذا فضل المدعى ذلك دون وجود أية قيود على هذا الاختصاص .
والأمثلة فى سجلات المحكمة عديدة على ذلك (٣٩) .

ويبقى بعد ذلك سؤال فيما يتعلق باختصاص محكمة الباب
العالى وهو : هل كان لهذه المحكمة اختصاص قيمى بحيث لا تنظر
فى الدعوى أو لاتوثق التصرف القانونى إذا قلت قيمته عن نصاب
مالى محدد ؟

توجد فى هذا الشأن وثيقة ترجع الى ١١٨٠ هـ . (أى بعد
ما يزيد على مائتى عام من تاريخ انشاء المحكمة) هذا نصها :

« مراسلة شريفة من شيخ الإسلام الى السادة الكتبة بالقسمتين
والباب العالى ومحاكم مصر المحروسة وبولاق القاهرة ومصر القديمة

... اذنا لكل من كان باش كاتب المحاكم أن يكتب الاسقاط من كيس الى خمسة وفي الاستبدال من ماية الى مائتين بغير زايد على ذلك . ولا تمضى مبايعة من محكمة أكثر من خمسمائة ريال وماعدا ذلك تمضى من الباب وكل من خالف ذلك قابله نساء بما يليق به تحريرا فى عاشر شوال ١١٨٠ هـ « (٤٠) » .

ورأينا أن هذه الوثيقة تتضمن حكمن : أولهما بإباحة بعض ماكان محظورا على المحاكم الدنيا . وثانيهما بوضع قاعدة جديدة بالاختصاص القيمى فى مسائل المبيعات على اطلاقها .

فقد رأينا أن مسائل استبدال الوقف واسقاطات القرى كانت تدخل فى الاختصاص النوعى لمحكمة الباب العالى بحيث يمتنع على المحاكم الدنيا النظر فيها أو توثيق التصرفات القانونية المتعلقة بها . ويبدو أنه نظرا للتدهور السريع فى قيمة النقود ورغبة فى تخفيف العبء على عاتق المحكمة الكبرى فقد خولت المحاكم الدنيا أن تنظر وتوثق الاسقاطات من كيس الى خمسة والاستبدالات من مائة الى مائتى ريال . وهذا ما ينبىء عنه الأمر الصادر من شيخ الاسلام (قاضى العسكر) باستخدامه عبارة « اذنا » اذ لا يؤذن الا بما كان محظورا . ولكن ما الحكم اذا قلت قيمة الاسقاط عن كيس أو قلت قيمة الاستبدال عن مائة ريال ؟ هل يخرج الأمر فى هذه الحالة عن ولاية المحكمة لتفاهة قيمة الحق ؟ أم أن الأمر مرجعه الى عدم دقة الصياغة القانونية وهى ظاهرة ملحوظة فى أحكام ووثائق هذه الفترة ؟ لا تخبرنا السجلات والوثائق بذلك ولايكشف الاطلاع عليها عن اجابة شافية فى هذا الأمر . الراجع أن أمر قاضى العسكر قد أخذ بالغالب الأعم اذ أنه كان يندر بل لا يتصور أن تقل قيمة الاسقاط والاستبدال عن هذه الحدود . وعلى أى حال فإن الحكم الأول الذى تضمنته الوثيقة المذكورة يتعلق بتحديد حدود

قيمة للاختصاص النوعى الذى كانت تستأثر به محكمة الباب العالى فيما مضى ، أما الحكم الثانى فيتعلق بقاعدة جديدة لتوزيع الاختصاص القيمى بين محكمة الباب العالى والمحاكم الدنيا فى مسائل البيوع ومواده أن تختص محاكم الاحياء والنواحى بالبيوع التى لا تزيد قيمتها على خمسمائة ريال أما يزيد عن ذلك فيكون من اختصاص محكمة الباب العالى .

اختصاصها كمحكمة للدرجة الثانية

وكل ما ذكرناه آنفا يتعلق باختصاص محكمة الباب العالى باعتبارها محكمة للدرجة الأولى ولكن هل كان لهذه المحكمة اختصاص باعتبارها محكمة للدرجة الثانية ؟ أى هل كانت تنظر طعوننا عن الأحكام الصادرة من المحاكم الأدنى منها ؟

من المستقر عليه بين الباحثين فى التاريخ القانونى للمجتمعات الاسلامية أن هذه المجتمعات لم تعرف نظاما دقيقا منضبطا للطعن فى الأحكام القضائية . وهذا الى حد كبير أمر صحيح . الا أن بعض الباحثين الأوروبيين يذهبون فى ذلك الى تفسيرات أقرب ما تكون الى الهوى والتحيز وأبعد ما تكون عن النظرة العلمية المنصفة للأمور (٤١) . ان القضاء الاسلامى كان يقوم على ما فصلنا فيما سبق على مفهوم الانابة القضائية فالقاضى الأعلى ينيب القاضى الأدنى فى كل سلطاته أو بعضها وجميعهم يستمدون سلطتهم القضائية من الخليفة وبالتالى كان للأصلاء والنواب متدرجين الى أدنى حق مراجعة بعضهم البعض فيما يصدرونه من أحكام . وعلى حين يوجد عديد من الاشارات فى الحوليات المعاصرة على قيام الولاية والقضاة بمباشرة هذه السلطة تخلو الوثائق التى رجعنا اليها فى سجلات المحاكم الشرعية من الاشارة الى الطعون فى أحكام المحاكم

الأدنى . الأمر الذى يؤكد ما استقر عليه الباحثون من عدم وجود نظام دقيق منضبط للطعن فى أحكام المحاكم الأدنى أمام الجهات القضائية الأعلى ومنها محكمة الباب العالى . الا أن عدم وجود هذا النظام نتيجة لبساطة المعاملات القانونية ولتباعد المسافات بين المناطق القضائية ولاستقرار المتقاضين على قبول ما حكم به القاضى الأدنى ، لا يعنى أن سلطة القاضى الأعلى كانت مغلوطة عن مراجعة قضاء نوابه اذا وجد لذلك داع . والأرجح أن الطعون فى أحكام المحاكم الدنيا لم تظهر فى سجلات محكمة الباب لأن النزاع كان يعرض برمته مرة أخرى أمام المحكمة العليا دون اشارة الى أنه يمثل طعنا فى حكم محكمة أدنى .

ثانيا : محاكم مصر المحروسة

(القاهرة)

نشأتها وتشكيلها :

وجد بالقاهرة فى العصر العثمانى عدا محكمة الباب العالى التى كانت تعد المحكمة الكبرى فى مصر ، ومحكمتى القسمة العسكرية والقسمة العربية اللتين اقتصتا نوعيا بمسائل التركات ، عدد من محاكم الأخطاط (الأقسام) اختص كل منها بقسم ادارى من أقسام العاصمة .

وكانت محاكم أخطاط القاهرة هذه تتبع محكمة مصر المحروسة (وهو لفظ كان يطلق على مدينة القاهرة) وتعتبر من محاكم البنادر الكبار شأنها شأن محاكم البنادر الكبار فى غيرها من الأقاليم كالاسكندرية وثغر رشيد وثغر دمياط والمنصورة والمحلة الكبرى وغيرها . فهذه كلها كانت أشبه بالمحاكم الابتدائية اليوم تتبع كل منها مجموعة من المحاكم الجزئية فى الأخطاط والنواحى .

وفى بداية الأمر كان قضاء محاكم القاهرة من النواب العثمانيين الذين ينيبهم قاضى العسكر عنه فى مباشرة القضاء فى

الاقليم الفرعى . ولكن مع حلول القرن الثامن عشر أصبح هؤلاء
القضاة يختارون من المصريين (٤٢) .

ومحاكم مصر المحروسة التى وجدت فى العصر العثمانى وفقا
لسجلات هذه الفترة اثنتا عشرة محكمة هى :

١ - محكمة مصر القديمة : تبدأ سجلاتها من عام ٩٣٤ هـ
(١٥٢٥ م) وتنتهى فى عام ١٢٢٥ هـ (١٨١٠) .

٢ - محكمة الصالحية النجمية : وتبدأ سجلاتها عام
٩٣٤ هـ (١٥٢٥ م) وتنتهى عام ١٢٢٦ هـ (١٨١١ م) .

٣ - محكمة طولون : وتبدأ سجلاتها عام ٩٣٧ هـ (١٥٣٠ م)
وتنتهى عام ١٢٢٦ هـ (١٨١١ م) .

٤ - محكمة البرمشية : وتبدأ سجلاتها عام ٩٧٣ هـ
(١٥٦٥ م) وتنتهى عام ١٢٢٧ هـ (١٨١٢ م) .

٥ - محكمة الزاهد : وتبدأ سجلاتها عام ٩٧٢ هـ (١٥٦٤ م)
وتنتهى عام ١٢٢٦ هـ (١٨١١ م) .

٦ - محكمة باب السعادة والخرق : وتبدأ سجلاتها عام
٩٥٣ هـ (١٥٤٦ م) وتنتهى عام ١٢١٢ هـ (١٧٩٧ م) .

٧ - محكمة الصالح : وتبدأ سجلاتها عام ٩٥٣ هـ
(١٥٤٦ م) وتنتهى عام ١٢٢٦ هـ (١٨١١ م) .

٨ - محكمة جامع الحاكم : وتبدأ سجلاتها عام ٩٤٥ هـ
(١٥٣٨ م) وتنتهى عام ١٢٢٥ هـ (١٨١٠ م) .

٩ - محكمة قناطر السباع : وتبدأ سجلاتها عام ٩٥٧ هـ
(١٥٥٠ م) وتنتهى عام ١٢٢٦ هـ (١٨١١ م) .

- ١٠ - محكمة قوصون : وتبدأ سجلاتها عام ٩٦٣ هـ
(١٥٥٥ م) وتنتهى عام ١٢٢٥ هـ (١٨١٠) .
- ١١ - محكمة باب الشعرية : وتبدأ سجلاتها عام ٩٥٥ هـ
(١٥٦٤ م) وتنتهى عام ١٢٢٦ هـ (١٨١١ م) .

وكان يرأس قضاة (نواب) هذه المحاكم قاضى العسكر
العثمانى باعتبار رئاسته لمحاكم القاهرة فى جانب رئاسته لمحاكم
مصر كلها . وكان القاضى يشغل وظيفته كالعادة عامين على أن مدته
فى بعض الأحيان كانت تقتصر على عام واحد . وكان تعيين القاضى
الجديد وإقالة القاضى الحالى من الأمور التى يجب ذكرها صراحة فى
سجلات المحكمة .

اختصاصها :

كانت محاكم مصر المحروسة تختص نوعيا بالفصل فى جميع
المنازعات وتوثيق جميع العقود والتصرفات القانونية الا ماخرج من
اختصاصها بنص خاص مما يدخل فى الاختصاص النوعى لمحكمة
الباب العالى أو محكمتى القسمة العسكرية والعربية .

وهكذا تحفل السجلات بأمثلة على مباشرة هذه المحاكم
لاختصاصها فى مجال الأحوال الشخصية كتوثيق عقود الزواج
واشهادات الطلاق والفصل فى منازعات الزوجية ، وفى مجال
الأحوال العينية كتوثيق عقود البيع والشراء والهبة والإيجار وغيرها
والفصل فى منازعات الأموال ، فضلا عن الاختصاصات غير القضائية
بالإشراف على الأوقاف وتعيين نظارها والتصديق على تعيين رؤساء
الحرف وغير ذلك .

ولكن : ما هو المعيار الذى يحكم الاختصاص المكانى لهذه المحاكم ؟ الواقع أننا لا نستطيع أن نقدم اجابة يقينية من واقع السجلات أو من واقع الوثائق المتاحة • وكل مايمكن الاستئارة به فى هذا الشأن هو الأوامر المتناثرة التى كانت تصدر بين الفينة والأخرى من قاضى عسكر مصر الى قضاة الأخطاط والأقاليم والنواحي : « بأن يكتب الكاتب الكتابات الخاصة بالحى الذى تقع فيه محكمته ويسلمها لباشكاتب المحكمة ليمضيها » (٤٣) ولكن متى تكون الكتابات خاصة بكاتب المحكمة ، أى متى ينعقد الاختصاص بها ؟ هل اذا كان المدعى مقيما بدائرتها ؟ أم اذا كان المدعى عليه كذلك ؟ أم أن العبرة بموقع العقار فى المنازعات العقارية ؟ هنا لا تجيب سجلات المحاكم اجابة مطمئنة ؟ فهى لا تذكر محل اقامة المدعى أو المدعى عليه ، كما أن موقع العقار دائما ما يكون فى دائرة اختصاص المحكمة •

ومما يزيد الأمر غموضا أننا لم نعثر فى السجلات التى أمكننا البحث فيها على حالة واحدة تثير منازعة حول اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بل ان القاعدة العامة كانت هى حضور المدعى والمدعى عليه أمام القاضى فيدعى المدعى ويجيب المدعى عليه على الدعوى وتبدأ اجراءاتها • الأمر الذى يشير الى أن مسألة الاختصاص المحلى للمحاكم الأخطاط والنواحي لم تكن من الأمور المثيرة للبحث فى هذا العصر •

ولا نشك فى أن مشكلة الاختصاص المحلى للمحاكم فى مصر العثمانية كانت مشكلة ضئيلة الأهمية من الناحية العملية • ويبدو هذا واضحا فى ظل بناء اجتماعى مغلق يقوم على علاقات اجتماعية وقانونية ضيقة ومحدودة فى الاطار المكانى • فقد كان الحى فى

مصر العثمانية وحدة اجتماعية قائمة بذاتها تدور في داخلها أغلب العلاقات الاجتماعية المتصورة . بل ان كثيرا من المنازعات كانت تحسم داخل هذه الوحدة الاجتماعية المكانية بمعرفة شيوخها التقليديين . وبالتالي يبدو مفهوما كيف أن ذهاب المدعى والمدعى عليه الى محكمة الحي ، حين تفشل الوسائل الاجتماعية الأخرى ، كان يتم برضاتهما ، وكيف أن عددا كبيرا من المنازعات كان يتم حسمها داخل المحكمة بالتراضي أو يتم تنفيذ ما حكم به القاضى فى الحال (٤٤) .

ثالثا : محاكم الأقاليم

ترتيب محاكم الأقاليم وقضاتها :

كانت الديار المصرية مقسمة الى عدد من الأقاليم القضائية الكبرى التى تتوافق الى حد ما مع التقسيم الإدارى للبلاد وان لم تتطابق معه . ومحاكم هذه الأقاليم الى جانب محكمة مصر المحروسة التى تعرضنا لها كانت جميعا تسمى محاكم البنادر الكبار .

وقد حدد الشيخ أحمد العريشى فى تقريره الى علماء الحملة الفرنسية عدد محاكم الأقاليم فى مصر العثمانية ، فذكر انها الى جانب محكمة مصر المحروسة محاكم : ثغر الاسكندرية و ثغر رشيد و ثغر دمياط والمنصورة والمحلة الكبرى ومنف العليا وهذه هى محاكم المرتبة الكبرى التى يعين بها كبار القضاة وأكثرهم كفاءة ، تليها محاكم الجيزة ودمنهور وبنى سويف وبلبيس الشرقية والفيوم وهذه كانت تسمى بمحاكم المرتبة الموصلة أى عن طريق المرور بها يصل القضاة الى مناصب المرتبة الكبرى ، وتليها محاكم الخانقاه (الخانكة) ومنية ابن خصيب ومنفلوط .

وجرجا وزفتى والمنزلة وهذه هي محاكم المرتبة الثالثة ، ولكنها محاكم أسويط وتزمنت وسلسمون والبهنسا وسنديون والنحارية وهذه محاكم المرتبة الرابعة ، وتليها محاكم سنبواه ودلجامع أشمونين والفشن ومحلة أبا على الغربية ومحلة مرحوم وفوه وهذه محاكم المرتبة الخامسة ، ثم تليها محاكم طهطا والمنشية وقنا وقوص وأبو تيج والواح والبرلس وهذه محاكم المرتبة السادسة وكانت تسمى « مرتبة دخول أولى » لأنها أول ما يدخله القضاة حدينو العهد بالقضاء (٤٥) (٤٦) .

وجدير بالاشارة أن تقسيم المحاكم فى مصر العثمانية الى محاكم المرتبة الكبرى والمرتبة الموصلة ثم محاكم المراتب الثالثة والرابعة والخامسة ومرتبة الدخول لاينطوى على تدرج للمحاكم حسب أهميتها وسمو اختصاصها ، فهذه كلها محاكم على درجة واحدة من حيث الاختصاص لا تدرج بينها ، ولكنه ترتيب بحسب أهميتها وطبيعة العمل فيها بحيث يعين شيوخ القضاة فى البنادر الهامة ذات الايرادات العالية ويعين الحديثون منهم فى المحاكم الأقل أهمية وايرادا ، فهو تقسيم يراعى مرتبة القاضى لا مرتبة المحكمة .

وكان كل اقليم من هذه الأقاليم القضائية الرئيسية مقسما الى عدد من النواحي وفق ما يرى قاضى الاقليم ، وبكل ناحية من هذه النواحي محكمة محلية . وكان يمارس القضاء فى هذه النواحي نواب معينون من قبل قاضى الاقليم الرئيسى وتابعون له مباشرة يقوم بتعيينهم وب عزلهم ويسأل هو أمام رؤسائه عن عملهم ولا شأن لقاضى العسكر العثمانى بهم وهذا واضح مما قرره الشيخ أحمد العريشى بقوله « وأما عدد نوابهم ووكلائهم وعدد رجالهم ومعاونيهم

• • ومن فى كل بندر من أهل العلم والشریعة فهذا أمر لا یعلمه
الا الله سبحانه وتعالى « (٤٧) •

وفى بداية الامر كان قضاة الأقالیم الرئیسیة یعینون من بین
القضاة الأتراك العثمانیین بقرار یرصد من قاضى عسكر الأناضول
بعد موافقة قاضى عسكر مصر • وكان هؤلاء القضاة جاهلین باللغة
العربیة ویستعینون بتراجمه الأمر الذى كان یعوق تحقیق العدل
على أكمل وجه (٤٨) •

الا أنه فى أواخر العصر العثمانى صار أغلب هؤلاء القضاة
یختارون من المصریین قاضى العسكر نفسه واقتصر القضاة
القادمین من اسطانبول على عدد من قضاة المرتبة الکبرى (٤٩) •
وكان نص قرار التعیین كما یلى : « حیث علم احتیاج اقلیم کذا الى
حاکم شرعى ، ینظر فى الأحكام الشرعیة والقضايا الدینیة والأحوال
والجسور السلطانیة والبلدیة وذلك لازم مهم فقد وقع اختیارنا على
فلان فى نیابة القضاء بالاقلیم وأمرنا بتوجیهه للقضاء المذكور
واجرائه على أجل العوائد وأكمل القواعد ، وأكدنا علیه فى اتباع
رضا الله تعالى سرا وعلائیة ، وعدم الخروج على الشرعیة المحمدیة ،
والقوانین المعتبرة المرضیة والحکم بأصح الأقوال ونصب الأوصیاء
وتزویج الصغار الذین لا أولیاء لهم ونصب الدواب والشهور والنظر
فى جمیع المصالح على هذا المنوال ، على وجه التفصیل والاجمال
على عادة من تقدمه ، وذلك بطریق العدل والانصاف ، فبقدم علیه
كل واقف بالاجمال فى تلقیه وسماع کلمته فى تنفيذ أحكام الشرع
الشریف من غیر تبذیل ولا تحریف ولا یتصرف أحد فى قضاء
ولا حکم الا بمعرفته وتفویضه ، ومن خالفه فى شىء من القضايا
فلا یلومن الا نفسه « (٥٠) •

كما كان انتهاء مدة القاضى الحالى يذكر فى سجلات المحكمة على نحو ما ورد بسجلات محكمة المنصورة : « الى هنا انتهت مدة محمد أفندى قاضى المنصورة سابقا » وتليها مباشرة عبارة تفيد تولى القاضى الجديد على النحو التالى : « يوم الأربعاء المبارك غرة ذى الحجة الحرام ختام (١١٢٢ هـ) وهو ابتداء مدة مولانا مصطفى أفندى قاضى المنصورة وميت غمر وسلمون ومنية فراح بالدقهلية وفيه جلس مولانا المومى اليه دام فضله بالمحكمة وتسلم كتبخذه فخر الأفاضل الكرام مولانا ابراهيم أفندى أمين الصندوق ومفتاح خزانة المحكمة على جارى العادة جعل الله تولى قدومهما مباركا ميمونا بالخير والبركة » (٥١) .

وكانت مدة شغل منصب قاضى الاقليم عامين وأحيانا لا تستمر هذه المدة سوى عام واحد .

أما النواب فى النواحي فقد جرت العادة على أن يشغلوا منصبهم مدى الحياة . وكان نائب الناحية يختار من بين المصريين . وهناك اشارات الى حالات كان يتم فيها توارث منصب نيابة القضاء بنواحي الأقاليم .

اختصاصات محاكم الأقاليم :

كان لمحاكم الأقاليم اختصاصاتها القضائية شأنها شأن نظيراتها من المحاكم الأخرى فى مصر العثمانية . وتتمثل هذه الاختصاصات فى الفصل فى المنازعات التى تثور بين المواطنين وتوثيق العقود والتصرفات القانونية الهامة .

وتشير سجلات محاكم الأقاليم ، شأن الأمر فى محاكم مصر .

المحروسة ، الى أن كل محكمة كانت تضم عدداً من النواب يمثلون المذاهب الأربعة . وأنه حيث كان المتنازعان أو طرفا التصرف القانوني ينتميان الى مذهب واحد كان نائب هذا المذهب هو الذى يختص بنظر المنازعة وتوثيق التصرف ، وأنه حيث يكون المتنازعان أو أطراف التصرف مختلفين فى المذهب ولم يتراضيا على الاحتكام الى مذهب معين كان النواب يتعددون بتعدد مذاهب أطراف النزاع .

ولم يكن يخرج من الاختصاص النوعى لمحاكم الأقاليم الا ما اُختصت به محكمة الباب العالى دون غيرها مما سبقت الإشارة اليه . أما مسائل قسمة التركات بالنسبة للمدنيين فكانت تدخل فى اختصاص هذه المحاكم ولا تدخل فى اختصاص محكمة القسمة العربية كما يظهر من ان اختصاص هذه المحكمة كان مقصوراً على اقليم القاهرة وتوابعها (مصر المحروسة) .

والى جانب الاختصاص القضائى العادى لمحاكم الأقاليم كان لهذه المحاكم نوع من الاختصاص القضائى الإدارى لم تعرفه مصر المحروسة . ويتمثل هذا الاختصاص فى الفصل فى شكاوى الأفراد ضد ممثلى الإدارة فى الاقليم . ولدينا فى هذا الشأن وثيقتان على قدر من الأهمية يبين منهما كيف أن قضاة الأقاليم كانوا يتلقون الشكاوى ضد رجال الإدارة ويفصلون فيها طبقاً للشرع والعرف ويجلسون معهم فى مجلس القضاء أعيان الاقليم وكبار موظفيه وعلمائه من أهل الحل والعقد :

الوثيقة الأولى :

بحضرة كل من العالم العلامة مولانا الشيخ أحمد الجالى مفتى الشافعية بالمنصورة ومولانا الشيخ عبد الله الحضراوى المفتى الحنفى

والأمير عمر جوربجي متولى كو كلليان والأمير يوسف جوربجي،
متولى توفكجيان والأمير على جوربجي متولى جراكسة ، محمد أوده
باشا سردار مستحفظان حالا (المشكو فى حقه) والأمير سليمان.
تابع المرحوم الأمير بكتاشى جوربجي عزبان واطلاعههم على
ما سيذكر فيه .

حضر لمجلس الشرع الشريف المشار اليه أعلاه الحاج محمد
الشماع بالمحلة الكبرى وعرف أن الأمير محمد أوده باشا مستحفظان
(صاحب الشرطة فى الاقليم) يعارض بائعى الشمع فى المنصورة
ويأخذ منهم على كل قنطار شمع ٥ أرطال للتكية وحضر الحاج
مصطفى رزق الشماع والحاج مصطفى المنزلاوى الشماع بالمنصورة.
وعرفوا مولانا أفندى بأنه لم يكن على الشمع الوارد الى المنصورة
شئ لسردار مستحفظان ولا لغيره من السدادرة .

فعند ذلك منع مولانا أفندى المشار اليه أعلاه من أن يعرض
الى الشمع الوارد الى المنصورة من المحلة أو من رشيد أو من غيرها
من السدادرة وغيرهم منعا شرعيا ، (٥٢) .

فهذه الوثيقة عبارة عن شكوى تقدم بها تجار الشمع بالمنصورة
الى قاضى محكمة المنصورة ضد صاحب الشرطة لأنه دأب على أن
يقتطع من تجارتهم نصيبا بغير وجه حق فمنعته المحكمة من ذلك .

الوثيقة الثانية :

فقد حضر الشريف أبو العباس بن الشريف مصطفى والشريف
محمد بن المرحوم السيد أحمد والشريف عبد الرحمن بن السيد.
سليمان من ذرية السيد عثمان الرفاعى الحال ضريحه بناحية دماص
الجميع من أهالى ناحية دماص ، وأبرزوا من أيديهم فرمانا شريفا

من حضرة الوزير المعظم راغب محمد باشا محافظ مصر حالا خطابا
لقدرة الأمراء الكرام الأمير محمد بك حاكم ولاية الدقهلية ولولانا
أفندى المشار اليه أعلاه .

وللأمراء الجوربجية المتولين بالولاية وسردارية السبعة بلكات
مضمونة أنهم قدموا عرض حال أنهم من ذرية السيد عثمان المذكور
وأنهم من قديم الزمان والى هذا الأوان ليس عليهم للكشفاف
والملتزمين وقيامه مقام المسلمين مظالم ولا حادث ولا سخرة ولا عونة
ولا ركة ولا دقنة من ساير أمثال هذه المظالم وأنه الآن يعارضهم
بعض الملتزمين بصدد احداث مظالم عليهم .

وبرز الأمر الشريف من حضرة مولانا الوزير المشار اليه أعلاه
بإبطال الحوادث عن الاشراف المذكورين وأن يسجل الفرمان
بالسجل المحفوظ بمحكمة مدينة المنصورة ويكتب بذلك حجة
بأيديهم مؤرخة بـ ٢٠ محرم سنة تاريخه .

ولما أطلع مولانا أفندى المومى اليه أعلاه على الأمر الشريف
قابله بمزيد القبول والامتنال وقيده بالسجل المحفوظ ومنع عنهم
الحكام من التعرض لهم بسبب « (٥٣) » .

فالشاكون فى الوثيقة الثانية هم أفراد من طائفة الأشراف
وهم الذين يقولون بنسبهم الى الرسول صلى الله عليه وسلم .
وهم وفقا لما استقر عليه العرف فى ذلك الوقت معفون من بعض
الالتزامات التى يخضع لها سائر الرعايا ومنها الالتزام بالسخرة ،
وأن بعض الملتزمين قد درج على عدم الاعتراف بذلك الامتياز لهم
ومخالفة ما جرى عليهم العرف . فاستحضروا من العاصمة وثيقة
تثبت امتيازهم وقدموها للقاضى « فمنع عنهم الحكام من التعرض
لهم بسبب » .

والى جانب هذه الاختصاصات القضائية لمحاكم الأقاليم فقد تمتعت هذه المحاكم بعدد من الاختصاصات الادارية التى لم تكن مخولة لمحاكم مصر المحروسة نظرا لاختلاف طبيعة النطاق الاقليمى لعمل كل منهما .

وقد تضمن قانون نامة مصر عديدا من الواجبات الملقاة على عاتق قضاة الأقاليم والنواحى والتى تخرج بطبيعتها عن الوظيفة الاصلية للقاضى وهى الفصل فى المنازعات وتدخل فى اطار وظيفة أخرى هى الوظيفة الادارية الاشرافية . كما تضمنت سجلات المحاكم الشرعية عديدا من الاشارات الى هذه الوظيفة عدا ما تضمنه منها قانون نامة مصر .

وأول هذه الوظائف الادارية لقضاة الاقاليم وظيفة الاشراف على الزراعة وتوزيع التقاوى على الفلاحين . من ذلك ما تنص عليه المادة ٣١ من القانون فى فقرتها الثانية بقولها :

« وبعد رى الأراضى بكاملها تسلم التقاوى للكشاف وشيوخ العربان وعمال البلاد ، ويقوم القضاء بتوزيعها على الفلاحين بمحضر كى يتمكنوا من تحضير الأراضى السلطانية بكاملها . وبعد ذلك يأخذ القضاء والأمناء التقاوى كاملة والغلات على البيادر ، ويقومان بتحرير محضر عند جبايتها ، ثم يودعانها شئون الخاصة . وإذا فاض النيل العظيم ولم تكف التقاوى ، سلمت (للفلاحين) التقاوى اللازمة بمحضر ، وحصلت منهم بعد ذلك بمحضر أيضا . وإن بقيت أرض بدون زراعة وبعد التفتيش عليها وجد أن ذلك حدث بسبب عدم تسليم التقاوى (للفلاحين) وقع الجزاء على الكاشف والشيوخ والعمال » (٥٤) .

وواضح من هذا النص أنه نظرا لأهمية التقاوى (جمعها وجبايتها) بالنسبة للزراعة ، ولأهمية الزراعة القصوى بالنسبة

للاقتصاد القومى ولتأمين وصول الخراج الى خزانة السلطان ، فقد رأى المشرع العثمانى أن تتم هذه العملية تحت اشراف قاضى الشرع .

وبالإضافة الى ذلك كان على قاضى الاقليم فى حالة تشرق الأرض أى بوارها وعدم صلاحيتها للزراعة أن يتثبت أن ذلك لا يرجع الى ظلم الحكام الاداريين فان ثبت لديه أن البوار راجع الى مثل هذا الظلم كان عليه ان يخبر السلطة المركزية لتتولى حساب ممثليها فى الأقاليم وعلى هذا الحكم نصت الفقرة الخامسة من المادة ٣١ من قانون نامه مصر بقولها :

« واذا ثبت أثناء القيام بالمسح وجود قرى أصابها الخراب، بحث القاضى والمساح السبب الذى أدى الى ذلك . فان ظهر أن السبب يرجع الى ظلم العامل أو تعدى الكاشف أو جور شيخ العرب ، عرض الأمر على ناظر الأموال . فيأمر أمير الأمراء بانزال العقاب بهم بعد تحصيل النقص فى الأموال منهم » (٥٥) .

وقد جرى العمل فى أقاليم مصر العثمانية أن يحضر موظفو الادارة الى محكمة الاقليم بعد انتهاء مدة عملهم ويقرروا أنهم أدوا عملهم على الوجه الأكمل وانهم استوفوا ما يستحقون من أموال ووافوا خزانة السلطان ما عليهم من فرائض مالية . والأمثلة على ذلك فى السجلات كثيرة ، فعلى سبيل المثال تذكر احدى الوثائق أنه .

« وحضر الخولى عبد الله ، والخولى سلامه ، والخولى هيكىل ، وأشهدوا على أنفسهم الاشهاد الشرعى وهم بأكمل الاحوال المعتبرة شرعا ، انهم غلقوا واستوفوا من ديون الأمير حسن أغا عوايدهم سنة تاريخه (١١٥٩ هـ - ١٧٤٦ م) بالتمام والكمال (٥٦) .

وبالإضافة الى اختصاصات قضاة الأقاليم بالاشراف على الزراعة وعلى عمال الادارة ، فهناك ما يدل على اختصاص هؤلاء القضاة بتنصيب مشايخ الطوائف الحرفية بعد موافقة أفراد الطائفة الحرفية . من ذلك ما اثبتته سجلات محكمة المنصورة من أنه .

« فى يوم السبت تاسع جماد الاول سنة ١١٥٧ هـ . حضر طايفة الخروجية بالمنصورة وهم كل من الشيخ سعد كيوان . والحاج يوسف بن أحمد الشرابلى ، والحاج أحمد عبيد ، والمعلم محمد الحصرى ، وابراهيم جاويش ، والسيد محمد محمد السيد ابراهيم الصعيدى ورضوا أن يكون الحاج محمد بن شاهين شيخا ومتحدثا عليهم ، ونصبه مولانا أفندى شيخا عليهم لرضى الطايفة المذكورة ، وبفراغ الحاج الشرابلى عن المشيخة المذكورة التى كان منصبا عليها بموجب حجج مؤرخة بسابع جماد آخر سنة ١١٤٣ هـ - ١ ديسمبر ١٧٣٠ م (٥٧) .

كذلك تشير السجلات الى أن قضاة الأقاليم كانوا يختصون بالاشراف على الأسعار وفقا لما يتفق عليها الأعيان والحكام وأفراد الطائفة كما كان القاضى يراقب قيمة العملة المتداولة وفقا لما يتلقاه من أوامر من العاصمة فى هذا الشأن ، وهو اختصاص كان معقودا فى العاصمة للمحتسب أو لأمين الاحتساب . وهناك أمثلة عديدة فى السجلات على هذا النوع من الاختصاص :

« يوم الأربعاء العشرون من شهر رجب سنة ١١٢٦ هـ - ١ أغسطس ١٧٤١ م . حضروا طايفة الخبازين وعملوا تسعيرة خبز، فوافق الخبز الصومالى النظيف المقر بالنار وقيتين ونصف وربع وقيمة بجديد . وأن الخبز الطباقى أربع أواق الا ربع أوقية بجديد (٥٨) .

ومن ذلك أيضا ما ورد بالسجلات أنه

« يوم الخميس وهو غاية رجب ١١٢٧ هـ - ١ أغسطس ١٧١٥ م . حضر مجلس الشرع الشريف بين يدي مولانا أفندي كل من الأمير عثمان الرزاز ملتزم ناحية دماص والأمير سليمان جوربجي جميليان وأحمد جوربجي سردار مستحفظان بالمنصورة حالا ، والسيد أحمد قايمقام النقابة الشريفة وسردار الجراكسة بالمنصورة حالا ومحمد أوده باش عزبان بالمنصورة حالا ومحمد أوده باش مستحفظان بالمنصورة سابقا والأمير محمد الألفي أوده باش عزبان بالمنصورة سابقا والأمير محمد مراد الرزاز والأمير أحمد جميليان ناظر المحمودية والأمير سليمان تابع مصطفى جلبى القيصر لى وعلى جلبى جميليان وحسين خضر جراكسة ملتزم منية فارس والأمير سليمان تابع المرحوم عثمان كتخدا عزبان كان وسيدى محمد الرزاز المعروف بالاكلارجى وتجمع الكثير من أعيان المنصورة واتفق رأيهم على أن اللحم الضانى الطيب بنصفين فضة الرطل الزياتى .. »

ومن أمثلة أوامر تحديد العملة التى كان قضاة الأقاليم يلتزمون بقيدها فى السجلات والرقابة على تنفيذها ما يلى :

« ورد بيورلدى شريف من الديوان العالى من حضرة الوزير عابدى باشا مضمونة المنيف أن :

الريال بستين نصف فضه من الفضة البيضاء والأسدى بـ ٤٥ نصف فضه والشريفى أبى طره بـ ١٠٠ نصف فضة بالاتفاق وأن المقاصيص وسجل البيورلدى فى سجلات المحكمة وأجهر النداء بذلك » (٥٩) .

وكان لقضاة محاكم الموانئ والثغور اختصاصا من نوع خاص
اقتصر عليهم واستأثروا به لطبيعة مكان عملهم وهو اختصاصهم
بالإشراف على شئون الجمارك .

وقد أشار قانون نامه مصر الى هذا النوع من الاختصاص
الإدارى لقضاة الموانئ فى المادة ٢٧ التى نصت على ما يلى :

« وعندما تجيء سفينة من عند الفرنجه الى موانئ (مصر)
ترسل من قناصلهم الدفاتر الممهورة الخاصة برسوم الأمتعة
المرسلة من قبلهم . واذا كان تبديل قنصل كافر من هؤلاء جاء
بهذا الدفتر مختوما الى مجلس القضاء وأطلع عليه الناظر
والأمين (٦٠) وفتح على ملأ من الناس فى ذلك المجلس . وبعد
أن يدون ما سطر فيه فى سجل القاضى يأخذ الأمين صورة منه
ليعامل التجار على ضوئه بموجب القانون . وترسل صورة أخرى
بتوقيع القاضى والأمير الى مصر ، فيحفظها أمين البلد فى الخزينة
لكى ينفذ ما جاء فيها عند تقديم الحساب حتى لا تختلس الأموال
السلطانية أو تخفى » (٦١) .

فالواجب الأول الذى يقع على قاضى الميناء فيما يختص
بمسائل الجمارك هو أن يعتمد الدفاتر الممهورة التى يتقدم بها
قناصل الدول والخاصة بالرسوم الجمركية المفروضة على البضائع
التي ترد من بلادهم وأن يدون ما ورد به فى سجل المحكمة وأن
يرسل صورة منها الى العاصمة .

ولقاضى الميناء فضلا عن ذلك اختصاص تنفيذى يتمثل فى
الإشراف والرقابة الكاملة على كل ما يتعلق برسوم الصادرات
والواردات لضمان حقوق خزانة السلطان ، وقد نصت على ذلك
الفقرة التالية من نفس المادة بقولها :

« وعلى القاضى أن يباشر بنفسه ما يحدث فى تلك الموانئ ليتابع المخصصات المتعلقة بالأموال السلطانية على وجه الحزم سواء كان منها ما يخص محصول الميناء أو المقاطعات • ويتحقق من المحاصيل التى تحملها السفن جميعا فى الذهب والاياب • ولا يعتمد على العامل والأمين عند تقييمه أسعار الامتعة والأقمشة ويدون ذلك فى السجلات ويكون معهم عند استلامهم العشور ورسوم الجمارك ويتسلمها منهم كل يوم مع محصول المقاطعات أيضا • ويزيد مال المقاطعات أن وجد أنها تقبل الزيادة • ولا يترك مالا واجب الدفع أو مقدارا واجب الاداء على محصول الا ويحصله • ولا يحق للعامل أن يحصل مالا أو يجمع مقدارا من الأموال الأميرية دون اذن القاضى وتوقيعه ولا أن يصرف مالا دون علمه • ولا يتأخر (القاضى) عن تقديم الأموال التى حصلها الى خزانة مصر كل ثلاثة أشهر حتى يتمكن كاتب الروزنامة «روزناسجى» من تسجيلها وخصمها من أقساط العامل » (٦٢) •

والملاحظ على النصوص السابقة أنها كانت نافذة عندما كان نظام الأمانات الغالب فى ادارة مرافق مصر • فكانت ادارة هذه المرافق ، ومنها الجمارك منطة بعدد من الموظفين يسمون الأمناء تابعين مباشرة للسلطة المركزية • أما فيما بعد ، على وجه التحديد بدءا من أواخر القرن السادس عشر ، ساء نظام الالتزام فى ادارة كافة المرافق (المقاطعات) ومنها مقاطعات الجمارك على النحو الذى أوردناه فيما سبق • وقد أدى ذلك الى أن تعدلت وظيفة القاضى الجمركية لتصبح وظيفة اشرافية رقابية أكثر منها وظيفة تنفيذية كما أراد لها قانون نامه مصر •

وقد أوكل قانون نامة مصر الى قاضى الميناء اختصاصا ظل متمتعا به طوال العصر العثمانى وهو الاختصاص بمكافحة التهريب

الجمركى . وقد نصت على هذا الاختصاص المادة السابقة من قانون
نامه بمصر قولها :

« هذا وقد يتصاحب بعض جنود السباهى أو أحد من
أشراف الحجاج أو الأكابر مع من يلوذ بهم من التجار عند وصول
سفينة أو اقلاعها ، فيخلصون كل من بالسفينة من رسوم الجمارك
ولا يأخذون منهم شيئا ، أو يساعدوا على تقييم أمتعتهم بأبخس
الأثمان ، فيدفعوا رسوما زهيدة ، ويلحق الضرر والخسار (نتيجة
لذلك) بالأموال السلطانية . وعلى القاضى وأمين الجمرك أن
يتحققا مما يقوله (التجار) عن بعض العبيد السود من الأسرى
من أنهم من خدامهم ، تحاشيا لدفع رسوم عليهم . وليكن ما برفقة
السباهى أو طائفة الحجاج من الأمتعة هدايا ومن العبيد ما يقوم
على خدمتهم وليس على سبيل التجارة ، والا أخذت عن هذا كله
رسوم الجمارك كاملة . وإذا امتنع أو تمرد شخص ما فى هذا
الخصوص وكانت السفينة التى يستقلها متجهة الى الابواب العالية
(استانبول) عرض القاضى وأمين (الجمرك) أمره على الابواب
الشهانية (عند الوصول) . وبعد أن تأخذ منه الأموال السلطانية
الواجبة كاملة طبقا للقانون ، يوقع عليه الجزاء هناك ، فتؤخذ
منه الرسوم المقررة كذلك وينفذ عليه بعدها ما جاء فى الفرمان
السلطانى » (٦٣) .

ويعالج النص السابق بعض حالات التهرب الجمركى التى
كانت شائعة فى ذلك الوقت ، وهى استخدام السباهية (جنود
الفرسان) وأشراف الحجاج وأكابرهم سلطتهم لتمكين الناس من
التهرب من الجمارك ، فأوجب على القاضى وأمين الجمرك أن يمنعا
ذلك وقرر اعفاء على الأمتعة الشخصية وحدها .

وهكذا يبدو واضحا أنه كان لقضاة الأقاليم والموانئ
اختصاصات ادارية تفوق اختصاصهم القضائى الأصيل ، فقد نيط

لهم الاشراف على الزراعة وعلى عدم تبوير الأرض وعلى قيام موظفى الأقاليم بواجبهم على الوجه الأكمل ، كما اعطيت لهم اختصاصات المحتسب فى العاصمة فى الرقابة على العملة والأسواق والتسعير هذا فضلا عما تمتع به قضاء الموائىء من سلطة كاملة فى الاشراف على الجمارك ومنع التهرب منها • والذى لا شك فيه ، وما تنبىء عنه كتابات المؤرخين أن سلطات قضاة الأقاليم الادارية قد اضمحلت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر لتلاشى سلطة الادارة العثمانية ذاتها نتيجة لنمو سطوة المماليك وتسلطهم التدريجى على كافة مقاطعات مصر الأمر الذى ابعده الممارسة الفعلية عن التنظيم التشريعى النموذجى الذى أتى به قانون نامه مصر • فاذا اضيفنا الى ذلك عوامل الفساد التى نخرت فى جهاز القضاء العثمانى ذاته لأدركنا ما آلت اليه هذه السلطة فى الواقع العملى •

رابعاً : المحاكم ذات الاختصاص النوعى

محكمة القسم :

وهما محكمتان اختصتا بمسائل تحقيق الوفاة والوارثة وقسمة الأموال ، المحكمة الأولى كانت تسمى محكمة القسمة العسكرية والمحكمة الثانية : محكمة القسمة العربية .

وقد ابتدع العثمانيون محاكم القسمة هذه فى النظام القضائى المصرى وأشار الى ذلك ابن اياس بقوله « ثم أشيع أنه حضر صحبة العسكر شخص من العثمانية يزعم أنه قاض من قضاة ابن عثمان وعلى يده مراسيم من عند السلطان بأن يستقر فى وظيفة يقال لها القسام . وموضوع هذه الوظيفة أن يكون متحدثاً على جميع الترك قاطبة الأهلية وغير الأهلية ، ولا يعارضه أحد من الناس فى ذلك . ويأخذ مما يتحصل من ذلك تركة العشر لبيت المال . . . فحصل للناس بسبب ذلك الضرر الشامل . . » (٦٤) .

وأيا كان ما رده ابن اياس عن القسام العثمانى واختصاصه . فقد استقر النظام القضائى بمصر العثمانية على أن تكون بها محكمتان للقسمة : عسكرية وعربية (٦٥) .

واختصت محكمة القسمة العسكرية بقسمة تركات الاجناد من أفراد الوجاقات السبعة وبكل ما يترتب على الوفاة من آثار

قانونية كتعيين الأوصياء على القصر ومحاسبتهم وغير ذلك من مسائل الولاية (٦٦) . والثابت من السجلات أن اختصاص محكمة القسمة العسكرية كان شاملا لجميع أنحاء القطر أما اختصاص محكمة القسمة العربية والذي كان يتحدد نوعيا بقسمة تركات المصريين وما يرتبط بذلك ، فقد انحصر مكانيا في دائرة مضر المحروسة فقط أى القاهرة وتابعيتها بولاق ومصر القديمة . أما قسمة تركات المصريين وما يرتبط بها في الأقاليم خارج القاهرة فقد اختصت بها محاكم الأقاليم بحضور مندوب القسمة العربية من القاهرة أو أمين بيت المال في الاقليم .

وقد اتسع مع الزمن اختصاص محكمة القسمة العسكرية بقدر ما على حساب اختصاص محكمة القسمة العربية . إذ أن المحكمة الأولى أصبحت تختص بقسمة تركات غير الاجناد من كبراء القوم من المدنيين الذى يشتركون انتماءهم الى وفاق من الوجاقات العسكرية مقابل تمتعهم بالامتيازات التى يتمتع بها أعضاء هذا الوراق ، وهذه ظاهرة على أى حال أصبحت ملحوظة بمرور سنوات الحكم العثمانى لمصر .

وقد كان اختصاص محكمتى القسمة على النحو السالف بيانه اختصاصا متعلقا بالنظام العام . فقد تعددت المنشورات التى يصدرها قاضى عسكر أفندى ويوجهها الى مرءوسيه من القضاة ينظم فيها بطريقة أمره اختصاصات القسمة ويحذر من مخالفتها ولعل أوضح هذه المنشورات هو ذلك الذى تضمنته سجلات محاكم اخطاط القاهرة عام ١١٦١ هـ والذى ينص على ما يلى :

« لا أحد من كتبة الباب (٦٧) - وكتبة المحاكم بمصر وبولاق ومصر القديمة من الآن يتعاطى كتابة ما يتعلق بالقسمتين من تحرير التركات ووصاية وأيلولات وكتابة على قاصر وقيامات وكتابة على وصى واشهادات على ورثة وغير ذلك مما يتعلق بالقسمتين » (٦٨)

ونستطيع أن نفهم اصرار العثمانيين على تخصيص محكمتين لمسائل القسمة وما يتعلق بها بالرجوع الى أهداف الحكم العثماني لمصر ، وفهم تفاعلات صراعات السلطة الدائرة على سطح الحياة السياسية في ذلك الوقت . فقد تنبه العثمانيون منذ السنوات الأولى لفتحهم مصر الى أهمية احكام القبضنة والرقابة على أيلولة التركات وما يتفرع عنها من حقوق ، باعتبار أن ذلك هو مقدمة ضرورية للتحكم في مصادر الثروة وخاصة ثروة الطبقة الحاكمة . فقد كان القدر الذي يستخلص من التركة كحق لبيت المال (وهو العشر) يعد مصدرا هاما من مصادر الإيرادات التي تغذي الخزانة السلطانية وزادت أهمية هذا المصدر لتضاؤل المصادر الأخرى تدريجيا نتيجة لتعاظم نفوذ البيوت المملوكية وضعف السلطة العثمانية . وقد نتج عن زيادة العداوات بين البيوت المملوكية واشتعال الصراعات فيما بينها حتى أصبح ذلك طابعا مميزا للحياة في مصر طوال القرن الثامن عشر ، أن زادت إيرادات الخزانة من التركات زيادة كبيرة ، وأصبح هذا المصدر هو أهم المصادر قاطبة حتى أن قاضي العسكر العثماني لم يجد بدا من أن يتولى أعمال القسامة بنفسه أو بواسطة أحد ابنائه .

محكمة بيت المال :

وكانت تتكون من قاضي العسكر وأمير الأمراء والدفتردار وكانت هذه المحكمة تختص بنظر المنازعات المتعلقة ببيت المال وبمحاسبة أمين بيت المال عن عمله .

وقد نصت المادتان الخامسة والثلاثون والسادسة والثلاثون من قانون نامة مصر على هذه المحكمة وحددت اختصاصها وذلك على الوجه التالي :

م ٣٥ : ٠٠٠ والقاضى فى مصر مخول بسماع دعاوى بيت المال التى تقل عن ١٠٠٠٠٠٠٠ اقحه والفصل فيها بمعرفة ناظر الاموال . وان زاد المبلغ على ١٠٠٠٠٠٠ (٦٩) اقحه عرض ناظر الاموال موضوعه بمعرفة امير الامراء على الابواب السلطانية وانتظر الرد بشأنه .

م ٣٦ : صدر انفرمان النافذ نفاذ القضاء والقدر الى امير الامراء وناظر اموالنا لاتصافها بالاستقامة التامة واعتمسنادنا على اهتمامها الفائق - بخصوص نظر القضايا التى تتعلق ببيت المال قلت او كثرت فى ديوان العدالة المشيد الاركان بمعرفة قاضى مصر المحروسة وحضور امير الامراء وناظر الاموال . وتطبيق ما يقتضيه الشرع الشريف فى هذا الخصوص دون ميل او انحياز لاحد او مجافاة للحقيقة . وعلى هؤلاء ان يحذروا امين بيت المال وكاتبه وسائر المستخدمين ويمنعوهم من اخذ شىء من بيت المال خفية او علانية . ومن لم يطع الامر بعد هذا التنبيه وظهر فى حوزته شىء اخذه استردوه منه ولم يتركوا له مجال الافلات ووقعوا عليه الجزاء . ثم عهدوا بعمله الى شخص موثوق فيه وعرضوا الامر علينا . « (٧٠) »

وواضح من نصوص هاتين المادتين انهما حددتا نصابا ماليا لاختصاص محكمة بيت المال وهو مائة ألف اقحه فاذا زادت قيمة المنازعة عن ذلك احيل الامر الى السلطان العثمانى فى الاستانة لاتخاذ قرار بشأنه وهذا الحكم اوردته المادة ٣٥ . اما المادة السادسة والثلاثون فتطلق اختصاص المحكمة بنظر منازعات بيت المال قلت او كثرت . وسياق المادة يشير الى انها لا تضع حدودا على هذا الاختصاص وفى هذا تناقض واضح مع المادة السابقة عليها مباشرة التى تحدد اختصاص المحكمة بالمنازعات التى لا تزيد قيمتها على مائة ألف اقحه . والا قرب الى الفهم السليم ان هذه المحكمة تختص بنظر المنازعات قلت او كثرت فى حدود ما نصت عليه المادة ٣٥ وهو مائة ألف اقحه .

واللافت للنظر أن المادة ٣٥ تجعل للقاضي سلطة سماع الدعاوى المتعلقة ببيت المال في حين جعلت الفصل في هذه الدعاوى من سلطه ناظر الأموال وبحضور أمير الأمراء (م ٣٥) وهي تفرقة عرفت في النظام القانوني المصري العثماني : بين سماع الدعوى أي السير في إجراءاتها وتحقيق وقائعها . والفصل فيها أي إصدار حكم يحسم موضوع النزاع . وقد انعكست هذه التفرقة أساسا في مجال التعازير إذا كان القاضي (كما سنرى تفصيلا) مخولا بسماع الدعوى فقط في حين أن الفصل فيها بقرار بات كان من اختصاص رجال التنفيذ . وهذه هي ذات التفرقة التي نراها الآن في محكمة بيت المال إذ سلطة القاضي كانت موقوفة عند سماع الدعوى التي يفصل فيها ناظر الأموال (الدفتردار) بحضور أمير الأمراء .

ولكن ما هي منازعات بيت المال التي كان ينقد بها الاختصاص للمحكمة المذكورة . بيت المال كما أشرنا من قبل هو الهيئة التي تراث تركت من لا وارث لهم ، وكانت تؤول إليها أيضا حصيلة العشرة في المائة التي كانت تقتطع من مال المتوفين عن ورثه . وكانت هذه الهيئة كما ذكرنا تدار في أوائل الحكم العثماني (حتى أواخر القرن السادس عشر) بنظام الأمانة أي بواسطة موظف يسمى الأمين يأخذ أجره من الدولة ، ثم أصبحت بعد ذلك تدار مثل كافة مرافق مصر بواسطة نظام الالتزام .

فهل كانت محكمة بيت المال المنوه عنها تختص بنظر كافة الدعاوى التي يكون بيت المال طرفا فيها كتلك التي يرفعها دائنو المتوفى لاقتضاء ديونهم من التركة وتلك التي ترفع على مدينى المتوفى وغير ذلك من الدعاوى التي ترفع بمناسبة التركة ؟

الراجح لدينا أن محكمة بيت المال كانت تختص بنظر الدعاوى التي يكون فيها أمين بيت وموظفيه متهمين في ذمتهم المالية بسبب

عملهم فهي اذن محكمة جنائية من نوع خاص . وما يؤيد رأينا هذا مجموعة من الأسباب :

أولها : أن المادة ٣٦ بعد أن تحدثت عن تشكيل المحكمة واختصاصها أوجبت على أعضائها أن يحذروا (مقبدا) موظفي بيت المال « ويمنعوهم من أخذ أى شئ من بيت المال خفية أو علانية » . وهذا تحذير سابق على المحاكمة . أما اذا لم ينفح التحذير ووقعت الجريمة ، هنا ينعقد الاختصاص للمحكمة : « ومن لم يطمع الأمر بعد هذا التنبيه وظهر فى حوزته شئ أخذه ، استردوه منه ولم يتركوا له مجال الافلات ووقعوا عليه الجزاء » .

ثانيها : أن سلطة قاضى الشرع فى هذه المحكمة هي نفس سلطته فى التعازير فى المحاكمات الجنائية عموما وهي سماع الدعوى وتحقيق الوقائع واسناد التهمة دون الفصل فيها بحكم بات يوقع العقوبة ، فهذا الأمر الأخير متروك لرجال التنفيذ وهو فى حالتنا هذه ناظر الأموال (الدفتردار) .

ثالثها : أنه توجد تحت ايدينا وثائق تدل على أن المنازعات بين دائنى المتوفى الذى لا وارث له وبيت المال كانت تختص بها المحاكم الشرعية العادية (٧١) .

رابعها : أن ظاهرة فساد موظفى بيت المال ، وتكرار استيلائهم على أموال البيت كانت من الظواهر الملحوظة فى العصر العثمانى الأمر الذى كان يستدعى دائما مواجهتها بتنظيم قانونى خاص (٧٢) .

المبحث الثالث

القائمون بالقضاء وأعوانهم ومواردهم المالية

قاضى القضاء :

قاضى القضاء أو كما كان يسمى فى ذلك الوقت قاضى العسكر هو رئيس الهيئة القضائية ، وكان يعين من بين كبار أعضاء الهيئة الإسلامية بالعاصمة العثمانية .

وكان قاضى عسكر مصر يختار من بين أقدم القضاة العثمانيين من حاملى رتبة المولالا الأكبر (٧٣) . وكان ترتيبه يأتى فى المراتبة الثالثة بعد شيخ الإسلام العثماني ونائبه قاضى عسكر الروم وقاضى عسكر الأناضول . وكان ترتيبه يعد مساويا لقضاة عسكر المدن الهامة لكمبراطورية وهى الآستانة ومكة المكرمة واورنة وبروسة .

وكان تعيين قاضى عسكر مصر يتم بقرار من السلطان العثماني بناء على اقتراح شيخ الإسلام (٧٤) . ورغم الشروط الصارمة التى كان وضعها السلطان سليمان القانونى لشغل وظيفة قاضى العسكر، إلا أن انتشار الفساد فى الدولة العثمانية سمح لاعتبارات القرابة والوساطة والرشوة أن تكون عوامل حاسمة للتعيين فى هذا المنصب (٧٥) .

ولم يكن لوالى مصر يد فى تعيين قاضى العسكر بها . وكل ما كان يملكه الوالى فى هذا الشأن هو حق تعيين قائم مقام لقاضى العسكر اذا شغل منصبه لآى سبب ، وذلك حتى يأتى القاضى الجديد المعين من الآستانة . وأحيانا ما كان الوالى يقرن تعيينه للقائم مقام بطلب يرفعه الى الباب العالى فى الآستانة بتثبيت القائم مقام هذا فى وظيفة قاضى العسكر (٧٦) .

وفى السنوات الأولى للحكم العثمانى لم تكن هناك مدة محددة لا يتخطاها قاضى القضاة فى وظيفته ، فقد وصلت هذه المدة أحيانا الى ستة عشر عاما ، ثم نقصت تدريجيا الى ثلاث سنوات الى أن استقرت فى القرن الثامن عشر لتصبح سنة واحدة مثل سائر الوظائف بالدولة (٧٧) .

وكان تعيين قاضى العسكر وعزله من الحوادث الهامة التى تسجل فى سجلات الديوان العالى . ومن أمثلة ذلك ما يلى :

« لما كان فى اليوم المبارك ، الموافق لغرة ربيع الأول من شهور سنة ثمان وسبعين ومائة وألف ، حل ركاب سيدنا ومولانا المولى الأعظم ، والنحرير الأفخم شيخ مشايخ الاسلام ، ملك علما الاعلام ، قاموس البلاغة ، ونبراس الأنام ، مجبى ما اندرس من مذهب الامام الأعظم أبى حنيفة النعمان ، محرر القضايا والأحكام ، بمزيد الأحكام مؤيد شريعة سيد الأنام ، مولانا حفيد محمد أفندى ، الناظر فى الأحكام الشرعية ، والأوامر الخاقانية بديوان الدولة العثمانية ، قاضى القضاة يومئذ بمصر المحمية . . . » (٧٨) .

وفضلا عن الاختصاصات القضائية لقاضى القضاة باعتباره رئيس الهيئة القضائية فى مصر ورئيس محكمة مصر المحروسة ، حيث كما يمارس عمله فى محكمة الباب العالى كما ذكرنا ، كان لقاضى القضاة أيضا وظيفة سياسية على قدر كبير من الأهمية

باعتباره الرجل الثانى فى الهيئة الحاكمة بعد الوالى مباشرة . ولهذا فقد تمتع قاضى قضاة مصر بمكانة كبيرة تلى مكانة الوالى مباشرة وكان اسمه يأتى دائما تاليا لاسم الباشا فى الفرمانات التى يبعث بها السلطان الى مصر (٧٩) .

والواقع أن الوظيفة السياسية لقاضى القضاة تعتبر من السمات الاولى التى اقترنت بالحكم العثمانى لمصر منذ العصور الاولى له . فقد أوفد السلطان سليم الأول قضاة مصر الأربعة الى السلطان المملوكى الشائر طومانباى المتحصن فى البهنسة يعرضون عليه الصلح ، وقد ترتب على هذه المهمة أن فقد اثنان من القضاة حياتهما بفعل المماليك . واستمر هذا الدور السياسى ملازما لوظيفة قاضى القضاة طوال الحكم العثمانى لمصر (٨٠) .

اذ يشهد مجمل تاريخ مصر العثمانى على الدور السياسى الذى كان يقوم به قاضى القضاة فى التوسط بين الفئات المتصارعة ومحاولة اخماد الفتن وعودة الهدوء والنظام الى البلاد .

فكثيرا ما توسط قاضى القضاة بين الجند والباشا فى فترات تمرد الجند وعصيانهم مثلما حدث عام ٩٩٧ هـ . ابان تمرد الجند على والى مصر الوزير أويس باشا ، وعام ١٠١٧ هـ . ابان تمرد الجند على محمد باشا قول قران ، وعام ١٠٤٠ هـ . عندما ثار الجند والمماليك على موسى باشا لمقتل الأمير قيطاس بك ، وغير ذلك من الأمثلة المتعددة (٨١) .

وكان قاضى القضاة يحضر الاجتماعات السياسية الهامة التى تعقد بها الصفوة فى مصر لمناقشة ما يمر بها من أزمات والخروج بتوصيات ومطالب ترفع الى الوالى ، وكانت هذه الاجتماعات تسمى بالجمعية ، ويقوم القاضى بصياغة الحجة التى تنتهى اليها هذه الجمعية . من ذلك الجمعية التى عقدت بمصر عام ١٠٤١ هـ اثر الأزمة الاقتصادية التى مرت بها البلاد (٨٢) .

وكان قاضى القضاة يرأس جلسات الديوان التى تعرض بها أمور ذات طابع قضائى ، كتوثيق العقود الهامة ، وفض المنازعات التى يرى أصحابها الذهاب بها الى الديوان العالى مباشرة لأهميتها وخطورتها (٨٣) .

أما عن إيرادات قاضى القضاة فقد أجملها حسين أفندى الروزنامجى فى رده على علماء الحملة الفرنسية فى العبارة التالية :

« . . . وله عوائد معلومة على سائر أوقاف مصر ، وعلى سائر التمكينات التى يقع فيها البيع والشراء بحسب قدر الأثمان ، وله عوائد على الميرى مثل الأوتلاق . . . وله عوايد على الناس بحسب الوقائع والبيع والشراء ، وللقاضى عوائد على المذكورين (أى على رؤوسيه من القضاة) فى كل شهر » (٨٤) .

ويتضح من هذا أن إيرادات قاضى القضاة كانت نوعين : إيرادات نقدية وإيرادات عينية .

أما عن الإيرادات النقدية فمن الثابت أن قاضى القضاة لم يكن يتقاضى راتبا من الدولة باستثناء ما كان يجنب له من ضريبة الجوالى (أهوال الجزية على غير المسلمين) والذى قدر بحوالى ١٧٠٠ بارة سنويا (٨٥) .

أما غير ذلك ، فقد كانت الإيرادات النقدية لقاضى القضاة تتمثل فى التالى :

١ - العوائد النقدية التى يفرضها ويحصلها شهريا من قضاة أخطاط القاهرة ومن قضاة الأقاليم نظير ما يحصلونه بدورهم من رسوم قضائية . وقد كانت هذه العوائد هى سبب احتفاظ هؤلاء القضاة بوظائفهم .

٢ - ما يحصله قاضى القضاة مباشرة من رسوم نظير فصله

فى الدعاوى وتوثيقه لل عقود الهامة فى محكمة الباب العالى أو فى الديوان • وكانت هذه الرسوم تقدر بحوالى ٢٥٪ من قيمة الحق المتنازع عليه أو من قيمة موضوع التصرف القانونى الذى يجرى توثيقه ، وقد زادت هذه الرسوم زيادة كبيرة فى القرن الثامن عشر لتصل الى ٨٪ و ١٠٪ •

٣ - ما يحصله من إيرادات أوقاف مصر باعتباره المشرف الأعلى على هذه الأوقاف •

أما عن إيراداته العينية فهى ما كان يحصل عليه القاضى كل شهرين من الخزينة من جراية وعليق من القمح والشعير • وقد بلغ هذا الايراد العينى ٤٨٠ أردبا نصفها من القمح والنصف الآخر من الشعير •

نواب قاضى القضاة وقضاة أخطاط القاهرة والأقاليم :

كان قاضى القضاة يعين له نوابا أربعة يمثلون المذاهب السنية الأربعة • ولكن نظرا لأن المذهب الحنفى كان هو المذهب الرسمى للدولة فقد كان النائب الحنفى يعد بمثابة وكيل لقاضى القضاة ومشرف على الشئون المالية والإدارية بمحكمته •

والى جانب هؤلاء كان هناك قاضيا القسمة وقضاة أخطاط القاهرة وقضاة الأقاليم الرئيسية •

وجميع هؤلاء كانوا يعينون فى بداية الحكم العثمانى بقرار يصدر من الآستانة من بين علماء الاسلام العثمانيين المنتمين للمذهب الحنفى •

الا أنه فى العصور المتأخرة من الحكم العثمانى لمصر أصبح أغلب هؤلاء القضاة يعينون بقرار يصدر من قاضى عسكر مصر من

بين العلماء المصريين ، حتى أن الشيخ أحمد العريشى لا يذكر لنا الا خمسة معينين « بأوراق وسندات تأتي اليهم من اسلامبول هم قضاة المحلة الكبرى والاسكندرية والمنصورة ورشيد والجيزة » وذلك من بين ستة وثلاثين منصبا قضائيا رئيسيا . يقول الشيخ العريشى « وأما باقى المناصب قررنا فيها من كان أهلا لها من أولاد العرب (المصريون) المستحقون لذلك وفقهم الله » (٨٦) .

وقد استقر التنظيم العثماني للقضاء فى مصر على نظام لترقية القضاة حسب خبرتهم . فالأقل خبرة والأحدث تجربة يعينون بالمحاكم التى كانت تسمى رتبة الدخول الأولى : « لأن القضاة لا يتوصلون الى ما فوقها الا بعد الدخول فيها فهى بمنزلة الباب الى مناصب القضاء » (٨٧) ثم يرقون الى الرتبة الخامسة فالرابعة والثالثة ثم الرتبة الموصلة ثم الرتبة العليا أو رتبة ستة التى تشمل محاكم مصر المحروسة (القاهرة) والاسكندرية ورشيد ودمياط والمنصورة والمحلة الكبرى ومنف العليا (٨٨) .

وقد كان لكل قاض من قضاة الأقاليم الرئيسية السابق ذكرها نواب أربعة يمثلون المذاهب الفقهية السنية . وكان النائب الحنفى يحظى بمكانة خاصة اذ كان يعد وكيلا لقاضى الاقاليم ومشرفا على الشئون المالية والادارية بالمحكمة (٨٩) .

ولم تكن الدولة العثمانية تصرف راتبا للقضاة . بل كانوا يعينون فى مناصبهم على سبيل الاكرام لتمكينهم من الرسوم القضائية التى يجمعونها ، وذلك مقابل ما يدفعونه لقاضى العسكر العثماني ثمنا لوظائفهم . وقد عبر الشيخ أحمد العريشى عن الحالة المالية للقضاة بقوله « وأما صفات القضاة فهم ناس فقرا أصحاب عيال مستحقون لهذه الخدمة الشريفة فيأذنهم لفضيلة العلم والعقل وراحة الناس » (٩٠) .

وعلى هذا ، كانت ايرادات قضاة الاقاليم تأتي من الرسوم القضائية . وكان الرسم يبلغ ٢٥ اثنى ونصف فى المائة من قيمة التصرف القانونى أو الحق المتنازع عليه (٩١) .

ونمة نوع من الرسوم كان محددًا تحديدًا حكيمًا مثل رسوم عقود الزواج ورسوم قسمة التركات .

فالقاضى الذى يعتمد زواجًا يأخذ على زواج البكر ستين نصفًا وعلى زواج الثيب ثلاثين نصفًا وتوزع هذه الرسوم بين القاضى والشهود وبيت المال .

وكانت رسوم قسمة التركة اثنى عشر نصفًا اذا كان للمتوفى ورتة واذا كانت التركة تؤول كلها الى بيت المال لعدم وجود وارث استأثر القاضى بثلث التركة وترك لبيت المال الثلثين (٩٢) .

وبالإضافة الى هذه الأنواع من الرسوم التى كان يحصل عليها القضاة كان لقضاة الموانئ مواردهم (٩٣) الخاصة نظير عملهم فى الاشراف على الموانئ ، فكان قاضى الاسكندرية على سبيل المثال يحصل على ٢٥٠٠٠ بارة سنويًا من الخزانة مقابل عمله فى الجمر .

ويبدو أن النظام الرسمى للرسوم القضائية قد تطور فى أواخر العصر العثمانى اذ يقدم لنا أدوارد ويليام لين وصفًا مفصلاً لهذه الرسوم فى عصره . فبينما كانت هذه الرسوم يتحملها فيما مضى من كسب الدعوى أصبحت تلقى على عاتق من خسر الدعوى . وفى أوائل القرن التاسع عشر كانت هذه الرسوم تقدر فى منازعات الملكية والبيع باثنين فى المائة من قيمة الحق ، وفى مواد التركات والوراثة بأربعة فى المائة من قيمة التركة يلزم بها كل وارث فى نصيبه ، الا اذا كان الوارث قاصراً فيقدر الرسم على نصيبه فى التركة باثنين فى المائة فقط ، واذا تعلقت المنازعة أو التصرف بمال

عقارى كانت الرسوم تقدر باثنين فى المائة من قيمة العقار ان كان معلوم القيمة والا قدرت الرسوم بما يوازى القيمة الايجارية للعقار لمدة عام . أما ما عدا ذلك من منازعات وتصرفات فقد كان القاضى يقدر الرسوم الى كل حالة على حدة تقديرا جزافيا (٩٤) .

وكانت حصيلة الرسوم تودع خزانة المحكمة ، حيث يقوم القاضى باقتطاع جزء لنفسه ، ويوزع جزءا على موظفى المحكمة ، ويذهب بالباقى الى قاضى عسكر مصر وفقا للنظام الذى كان معمولاً به .

نواب النواحي :

كان كل اقليم من الأقاليم القضائية الرئيسية مقسما فيما عدا عاصمة الاقليم (حيث يباشركاضى الاقليم عمله) الى عدد من النواحي الفرعية ويمارس القضاء بكل ناحية نائب يعينه قاضى الاقليم الرئيسى .

والقاعدة أنه كان يجرى تعيين النواب القضائين للنواحي مدى الحياة من بين المصريين . كما أنه كان يحدث أحيانا توارث مناصب نيابة القضاء بين الأبناء والأحفاد .

وكانت وظيفة نائب الناحية تشغر بالوفاة أو الاستقالة . وفى حالة الوفاة كان قاضى الاقليم الرئيسى يعين نائبا جديدا من بين أبناء النائب المتوفى أو من عداهم . وكان يلزم قبول استقالة النائب من قاضى الاقليم الرئيسى ، وفى هذه الحالة يقوم بتعيين نائب جديد مكان النائب المستقيل .

وكان نواب النواحي يتعيشون من الرسوم القضائية على النحو السابق شرحه . والواقع ان نظام نيابة القضاء وما درج عليه

القضاة الرئيسيون من بيع نيابات القضاء فى الاقساليم والنواحي التابعة لهم ، كان سببا مباشرا لفساد نظام القضاء فى مصر العثمانية . اذ أن القاضى النائب كان يجد نفسه مضطرا لتعويض قيمة ما دفعه نمنا لمنصبه من حصيلة الرسوم القضائية التى جمعها بالإضافة الى أنه كان ملزما بتوريد نسبة ثابتة من هذه الرسوم الى قاضيه الرئيسى .

ومنذ بداية الحكم العثمانى نظر العثمانيون نظرة تشكك الى نظام نيابة القضاء ، وصدرت الأوامر تلو الأوامر بمنع بيع مناصب القضاء ولكن هذه الأوامر لم تتبع قط . فقد كان تنظيم القضاء فى مصر على شكل مستويات هرمية لا تربط كل منها صلة بالمستوى الذى يليه الا صلة جمع المال . فعندما سأل قادة الحملة الفرنسية الشيخ أحمد العريشى قاض القضاء عن عدد النواب فى النواحي عجز عن الاجابة وقال : « وأما النواحي المتعلقة بكل منصب فكثيرة ، لكل منصب نواحي معلومة مقيدة فى سجلات عندهم » ثم أردف قائلا « وأما عدد رجالهم (رجال القضاء) ومعاونيهم ومن فى كل بندر من أهل العلم والشريعة فهذا أمر لا يعلمه الا الله سبحانه وتعالى » (٩٥) .

وتظهر نظرة تشكك العثمانيين فى نواب القضاء فى أنه عندما أتى سليم الأول الى مصر جمع قضاة المذاهب الأربعة « وأغلظ فيهم القول فاقتصر قاضى القضاء الشافعى على خمسة عشر نائبا . . . وأما القاضى الحنفى فانه عزل نوابه واقتصر على اثنين . . . وأما القاضى المالكى فاقتصر على سبعة نواب ، وأما القاضى الحنبلى فاقتصر على سبعة نواب أيضا . . . فمقت (السلطان سليم) القضاء بسبب نوابهم وما يفعلونه وقال لهم : اعزلوا نوابكم المناجيس » (٩٦) .

وفى جمادى الآخرة عام ٩٢٨ هـ . مايو ١٥٢٢ م . أصدر العثمانيون مجموعة قرارات بهدف عثمانة القضاء المصرى منها إيقاف

جميع النواب عن ممارسة القضاء عدا من اختير للعمل مع قاضي
العسكر العثماني مباشرة الا أن الأمر لم يدم كما أراد العثمانيون
اذ عاد النواب يمارسون وظائفهم القضائية في انحاء مصر . وعادت
مرة أخرى سنة بيع وظائف النواب الأمر الذي أدى الى تدهور نظام
القضاء نتيجة لممارسته بواسطة غير المؤهلين له .

وفي هذا الشأن تطالعنا بين آونة وأخرى أوامر صادرة بمنع
بيع وظائف نيابة القضاء . ولعل أهم هذه الأوامر ما ورد بنصوص
قانون نامه مصر وهي كالتالي :

م ٤١ : « . . . بان من عريضة مقدمة لنا أن بعض القضاة في
الديار المصرية يقدمون محاكمهم الى نواب لقاء « مقطوع » وعليك
يا أمير الأمراء أن تهتم بما يقتضيه الوضع ، فان ظهر لديك بعد
التفتيش أن أحد القضاة باع نيابة محكمته لقاء « مقطوع » ، فلا تترك
له مجال الافلات بل زج به السجن ، وابحث لنيابة المحكمة عن أحد
أهل العلم من المسلمين . وارض الأمر على العتبة العالية حتى
يجيء اليك أمرى تنفذ ما يقتضيه » (٩٧) .

الا أن هذا الأمر لم ير اطلاقا التطبيق في العمل . فقد استمر
تعيين النواب لقاء « مقطوع » سمة مميزة للنظام القضائي العثماني ،
اذ كان من غير المنطقي أن يطلب في شأن النواب ما لم يطلب في
شأن رؤسائهم وما لم يطلب في شأن قاضي عسكر نفسه (٩٨) .
أعوان القضاء :

وهم من كان يستعين بهم القضاة والمتقاضون للقيام بوظيفته
سواء بالفصل في المنازعات أو في توثيق التصرفات القانونية .

وهؤلاء الأعوان هم الشهود . والمحضرون أو الرسل ، والخبراء
والوكلاء وسنعرض لكل منهم فيما يلي :

١ - الشهود :

كان نظام الشهود أو العدول من الأنظمة الرئيسية المساعدة للقضاء في مصر العثمانية . فقد كانوا بمثابة الساعد الأيمن للقضاة والنواب في ذلك الوقت . اذ كانت تقع عليهم مجموعة من الالعبء الهامة تبدأ باستقبال المتداعين وتحضير الدعوى ، وحضور جلسات المحاكمات وتسجيلها وكتابة الحجج الشرعية وتوثيق التصرفات القانونية ، والقيام بأعمال الخبرة والشهادة ، والتحقيق فيما يطلب منهم التحقيق فيه من وقائع الدعوى .

وواضح من سردنا السابق لعمل الشهود أن هذا العمل كان يخرج عن الوظيفة التقليدية للشهود وهي الادلاء بما يعلمونه عن وقائع الدعوى . وواقع الأمر أن هذا المجال الواسع لعمل الشهود كان ثمرة لتطورات متصلة في النظام القضائي الاسلامى عامة والقضاء المصرى على وجه الخصوص .

فمن المعروف أن الشهادة أو البينة هي الدليل الأول المعتمد في نظام القضاء الاسلامى ولم تكن الأدلة الكتابية تصلح بمفردها وسيلة مستقلة للاثبات ان جردها الطرف المدعى عليه ، ففي هذه الحالة لا يقبل الدليل الكتابى ما لم يكن مدعما بشهادة شاهدين على الأقل على صحته . ويصدق ذلك على المستندات الرسمية والمستندات العرفية على حد سواء .

وقد وجد القضاء في مصر خاصة ، أنه درءا للآثار السيئة التي قد يحدثها خراب الذمم بين العامة من الشهود ، فإنه يحسن أن يعين القاضى لنفسه شهودا ثابتين ممن اشتهر عنهم العدل والورع من أهل الاقليم الذى يمارس القضاء فيه ، يكونون عوناً للقاضى فى الاثبات والتحقيق . وهؤلاء الشهود تقبل شهادتهم دون منازعة أو

تشكيك . وكان قرار تعيين أحد هؤلاء الشهود يسمى رسماً
بالشهادة (٩٩) .

على أن قيام القاضي بتعيين شهود ثابتين بالمحكمة لم يكن
بطبيعة الحال يبطل حق المتقاضين في الاستعانة بشهود آخرين لاثبات
ما يدعونه ، وان كانت الثقة في هؤلاء الشهود وفي عدلهم محلاً
للفحص والتمحيص .

ويخبرنا الكندي أن أول قضاة مصر الذين عينوا شهوداً ثابتين
لهم هو القاضي المفضل بن فضالة (١٧٤ هـ / ٧٩٠ م) ، وقد أثار
قراره موجة من السخط والاستياء ولما ينطوى عليه من إيثار فئة
قليلة من الناس بصفة العدل . . ومنذ هذا الحين تواتر العمل بين
القضاة بهذا التقليد . ورغم أن عدد الشهود المعينين كان قليلاً في
بداية الأمر ، إلا أن هذا العدد أخذ في التزايد بمرور الزمن ، حتى
وصل في أوائل القرن الخامس عشر الهجري إلى حوالي ألف
وخمسمائة شاهد (١٠٠) . وهكذا ، فعندما أتى العثمانيون إلى
مصر كان نظام الشهود كأعوان للقضاة قد استقر تماماً وتحددت
خصائصه . وثمة إشارات متعددة إلى الوثائق العثمانية إلى هؤلاء
الأعوان ، فتارة كانت تلقبهم بالكتاب عندما يتعلق الأمر بكتابة
الوثائق ، وتارة أخرى كانت تلقبهم بالشهود والعدول .

وفيما يتعلق بالدعوى القضائية ، كان عمل الشاهد يبدأ
بمجرد أن يتوجه المدعى بدعواه إلى المحكمة . إذ يقوم الشاهد
بسماع دعوى المدعى شفاهة وتدوينها في صورة دقيقة تصلح
لتقديمها إلى القاضي . فعمله هنا أشبه بعمل قاضي التحضير .
ويخبرنا لين في مرحلة لاحقة أن الشاهد كان مخولاً الفصل في
المنازعة إذا انطوت على حق تافه القيمة سهل الإثبات . وهو بهذا
يدرأ عن القاضي مشقة الفصل في القضايا المتراكمة ، إذ لا يحيل

اليه الا القضايا التي تنطوى على قدر من الأهمية وجديده
المنازعة (١٠١) .

واذ تعقد المحكمة جلساتها لنظر الدعاوى يقوم الشهود بدور
هام فى هذا الشأن . وأول واجباتهم هو حضور الجلسات وتسجيل
ما يدور بها فى السجلات المعدة لذلك . وتشير سجلات محكمة
الباب العالى الى أن ثلاثة عشر شاهدا كانوا يأخذون مكانهم بالجلسة
خلف رئيسها قاضى العسكر واثنان خلف النائب الحنفى ، واربعة
خلف النواب الثلاثة الآخرين (١٠٢) .

وأثناء سير الدعوى كان الشهود عوناً للقاضى فى اجراء
ما يتطلبه الفصل فى الدعوى من تحقيق خارج المحكمة . وكان ذلك
يحدث فى الدعاوى المدنية والجنائية على حد سواء .

اذ تشير سجلات المحاكم الشرعية الى أن القاضى كان يندب
الشهود لمعاينة الأبنية التى يدعى مخالفتها للمواصفات القانونية أو
العرفية . وكانت هذه المعاينة تتم بالاستعانة بأهل الخبرة من طائفة
البنائين (١٠٣) .

وفى المسائل الجنائية كان الشهود يندبون لمعاينة مكان الجريمة
والتأكد من وقوعها ومن فاعلها ، ولهم فى ذلك حق سؤال المشتبه
فيهم وسلطة التحقيق والتفتيش وكان تقرير الشهود عن مهمة
التحقيق التى ندبوا لها هو دائما الفصيل فى النزاع ، تطمئن اليه
المحكمة ، وتقيم عليه حكمها بالادانة أو البراءة (١٠٤) .

واذ تنتهى المحكمة من نظر الدعوى وجمع الأدلة التى تجعلها
صالحة للفصل فيها تصدر حكمها لصالح أحد الخصوم . وهنا تبدأ
مهمة جديدة للشهود فى اصدار حجة شرعية لمن يطلب ذلك من
المتقاضين . وتبدأ الحجة بذكر اسم القاضى الذى نظر الدعوى وفصل
فيها ، ثم تورد مضمون الدعوى واجابة المدعى عليه وشهادة

الشهود وان وجدوا واليمين ان وجد ثم منطوق الحكم . وكانت الحجة
تذيل بتوقيع اثنين من الشهود على الاقل . وقد ذيلت بعض الحجج
بتوقيع اثني عشر شاهدا .

والسبب في توقيع الشهود على الحجة ، هو أن هؤلاء الشهود
كان يستعان بهم بواسطة المحكوم لصالحه لاثبات صحة ما ورد
بالحجة ان قامت منازعة جديدة ، اذ ان الحجج الشرعية شأنها شان
كافة المستندات الكتابية لم تكن تصلح بمفردها وسيلة للاثبات اذ
كانت تلزم الشهادة على صحتها عند انكارها من المدعى عليه .
فان تعذرت شهادة الشهود محرري الحجة لوفاتهم مثلا كن على
المدعى أن يحضر شهودا آخرين تطمئن اليهم المحكمة (١٠٥) .

وبالاضافة الى وظيفة الشهود في تحرير الحجج الشرعية
المثبتة للأحكام القضائية ، كانت لهم وظيفة أرحب في تحرير الحجج
الشرعية المثبتة لكافة أنواع التصرفات القانونية من زواج وطلاق
وبيع واجارة وهبة ورهن واسقاط وشركة وغير ذلك .
وكان يصدق على حجية هذه الوثائق نفس ما يصدق على
حجية الأحكام .

وكانت الموارد المالية للشهود تتمثل في حصتهم من حصيلة
الرسوم القضائية بالمحكمة التي يعملون بها ، يعطيهم اياها قاضي
المحكمة . وبالاضافة الى ذلك كان الشهود يحصلون على مال من
الترددين على المحكمة على سبيل (الاكرامية) وتحفل الوثائق
وكتابات المؤرخين والرحالة بالاشارات المتعددة الى هذه الظاهرة .
وصدرت كثير من الأوامر تمنع الشهود وغيرهم من أعوان القضاء
من تقاضي هذه الأموال الا انها كانت أوامر عديمة الفعالية (١٠٦) .

وكان الشاهد يخضع رئاسيا لسلطة قاضي المحكمة التي يعمل
بها ولسلطة القاضي الأعلى وصولا الى قاضي القضاة . وهو بالاضافة

الى ذلك يخضع لسلطة والى مصر باعتباره رئيس جميع الموظفين بالدولة . وكان لهؤلاء جميعا حق توقيع الجزاء على الشاهد ان خرج عن جادة الصواب فى عمله (١٠٧) .

وهناك اشارات متعددة فى كتابات مؤرخى هذا العصر الى قيام الوالى بعقاب شهود المحاكم والتشهير بهم جزاء لهم على مخالقات ارتكبوها فى عملهم . كما تخبرنا السجلات عن أن قاضى القضاة كان يوقع عقوبة العزل على الشاهد الذى تثبت عليه تهمته الانحراف (١٠٨) .

٢ - المحضرون او الرسل :

وهم الذين كان يناط بهم احضار من تتطلب اجراءات الدعوى حضوره الى المحكمة لسماع أقواله . وهؤلاء تذكرهم السجلات والأوامر المعنية باسماء المحضرين (١٠٩) ، كما تذكرهم كتابات المؤرخين باسماء الرسل (١١٠) .

وكان هؤلاء المحضرين يعينون بصفة دائمة فى محاكم مصر العثمانية ويختارون من بين الجند المتقاعدين .

وكانت نظرة المشرع العثمانى الى المحضرين ملؤها الشك فيهم والريبة فى نزاهتهم . فقد وردت الأوامر الى القضاة فى بداية الحكم العثمانى لمصر بأن يصرفوا الرسل عن أبوابهم (١١١) .

كما أن قانون نامه مصر تضمن قواعد تشدد على نزاهة المحضرين فى أداء عملهم . اذ نصت المادة ٤٢ من هذا القانون على ما يلى :

« وبالإضافة الى ذلك ، فان لدى القضاة الشرعيين بعض النواب والمحضرين الأشرار يرتكبون التزوير ويلبسون الحق ثوب الباطل

ويفعلون الباطل على أنه الحق فيظلمون المسلمين ويعتدون عليهم .
ولا بد من إبعاد مثل هؤلاء . فلا يقدم قاض من اليوم على أن يلحق
بخدمته نوابا ومحضرين من هذا النوع » (١١٢) .

وكانت إيرادات المحضرين تأتي من حصتهم من حصيلة الرسوم
القضائية بالإضافة إلى رسم عرف في ذلك الوقت باسم حق الطريق .
وهو رسم كان يفرضه المحضر على المتهم أو المدعى عليه الذي
يحضره إلى المحكمة جبرا . وقد فتح ذلك بابا أمام الراغبين في
التنكيل بخصومهم عن طريق الادعاء أمام المحكمة بادعاءات يعلمون
زيفها لمجرد إلزام خصومهم بتأدية « حق الطريق » للمحضر . وقد
تنبه القضاة إلى هذه الحيلة فأصبحوا يحكمون بإلزام المدعى بأن يدفع
للمدعى عليه حق الطريق في حالة رفض الدعوى أو الحكم بالبراءة .
وعلى أي حال ، فقد درج المحضرون شأنهم شأن كافة أعوان
القضاء على الحصول على أموال من المتقاضين خلاف المقرر لهم بحكم
القوانين والأوامر . والدليل على ذلك تلك التعليمات التي نطالعتها
بين آونة وأخرى في السجلات تنبه عليهم بضرورة التزام جادة
الصواب . من ذلك ، الأمر الصادر من قاضي القضاة شيخ الإسلام
الذي ينص على ما يلي :

« . . . ولا يقبض المحضرون المعينون بالمحاكم شيئا
من الأخصام إلا على المقبوض المدعى به على حكم العادة القديمة لمحضر
باشي المشروح ببراءته . فالقصد من همهم العلية وكمالاتهم السنية
التقيد بما شرح أعلاه وبعدم الخروج عن مقتضاه ومعناه . » (١١٣) .

٣ - الخبراء :

كان اللجوء إلى الخبراء من الأمور الشائعة في محاكم مصر
العثمانية . وكانت وظيفة الخبراء هي إمداد المحكمة بالرأى فيما
يستغلق عليها من أمور تتطلب خبرة فنية خاصة في وقائع الدعوى .

وكان شيوخ الطوائف الحرفية واعضاؤها يقومون بدور هام
في امداد المحاكم بخبرتهم فيما يطلب رأيهم فيه .

من ذلك على سبيل المثال أن المحاكم كانت تستعين بأفراد
طائفة البنائين للتأكد من أن البناء قد بنى وفقا للمواصفات الفنية
والعرفية وأنه لم يعتد على حق المرور المكفول للغير وأنه لا يمتد
اعتداء على خصوصية الجيران .

كما كانت المحاكم تستعين بأفراد طائفة الجراحين للدلاء برأيهم
في المسائل الطبية . ففي دعوى رفعها مشتر لعبد على تاجر العبيد
(البائع) يطلب فيها فسخ العقد لعيب خفي في العبد وهو إصابته
بمرض الجدام ، نذبت المحكمة أحد الجراحين لفحص العبد من الناحية
الطبية (١١٤) : وفي دعوى أخرى أذنت المحكمة بتأديب زوج لما ثبت
في حقه أنه « جسر جريدة ذراع زوجته المدعية » بناء على شهادة
شيخ الجراحين (١١٥) .

كما كان يستعان أيضا بأهل الخبرة من مختلف الطوائف
لتقدير قيمة التركات عند اجراء قسمتها على الورثة . وكانت حرفة
هؤلاء الخبراء تختلف باختلاف موضوع اعيان الشركة . وفي هذه
الحالة كان الخبراء يحصلون على نسبة من قيمة الشركة التي صار
تقسيم أعيانها .

وكانت المحاكم أيضا تستعين بخبرة النساء في المسائل التي
لا يقدر على العلم بها والاطلاع عليها غيرهن . ومثال ذلك أن رجلا
قد ادعى على زوج ابنته أنه اذ زوجه اياها فقط اشترط ألا يعاشرها
لمدة ثلاث سنوات لصغر سنها ، إلا أن المدعى عليه قد خالف هذا
الشرط مما سبب للزوجة أضرارا جسيمة ، وانتهى في دعواه الى
طلب الحكم بتطليق ابنته لما أصابها من ضرر . وقد أجاب المدعي
عليه على الدعوى بإقراره حصول المعاشرة وانكاره الضرر ، ولأن

هذا الشرط من الشروط الفاسده التي تبطل ويصح العقد بدونها ،
فقد رأت المحكمة أن تتأكد من حدوث الضرر ، فندبت لذلك ، بناء
على طلب المدعى ، احدى النساء . وقد أكدت الخبيرة صحة ما يدعيه
المدعى فامثل المدعى عليه وأوقع الطلاق على امرأته (١١٦) .

٤ - وكلاء الدعاوى :

وهم (المحامون) الذين كانوا ينوبون عن أحد المتقاضين لرفع
الدعوى ومتابعة سيرها نيابة عنه . وهؤلاء لا يمكن اعتبارهم من
أعوان القضاء وان اعتبروا من أعوان المتقاضين .

والواقع أن نظام المحاماه وان لم يجد أصولا راسخة في التنظيم
القضائي الاسلامي الا أن ثمة آراء في الفقه على اجازة الوكالة في
الخصومة وفقا لقواعد موضوعه وضوابط معينة .

فقد أجاز مالك والشافعي ومحمد وأبو يوسف التوكيل في
المطالبة بالخصومة (أى في رفع الدعوى) وفي المحاكمة فيها (أى في
السير في اجراءاتها) ، واشترط أبو حنيفة لجواز التوكيل في
الخصومة رضا الخصم الآخر به . ويتفق الفقهاء على أنه لا تجوز
الوكالة في الخصومة الا حيث تكون الدعوى . فتجوز الوكالة اذا
تعلق الأمر بحدود السرقة والقتل لأن الدعوى شرط فيها (١١٧) .
أما الحدود التي لا تكون الدعوى فيها شرطا لتعلقها مباشرة بحق الله
كحد الزنا وشرب الخمر والردة فلا تجوز فيها الوكالة (١١٥) .

وقد وقف العثمانيون غداة فتحهم لمصر موقف العداء والريبة
من وكلاء الدعاوى . وتشير المصادر الى أن هؤلاء الوكلاء كانوا قد
احترفوا مهنة الوكالة في التداعى وانهم كانوا يقفون بأبواب المحاكم
يعرضون خدماتهم على أرباب الدعاوى . وعندما أتى سليم الأول الى
مصر أمر القضاة بأن يصرفوا الوكلاء والرسل عن أبوابهم (١١٨) .

وقد تضمن قانون نامة مصر حكما خاصا بوكلاء الدعاوى هذا نصه :

م ٤٢ و ٠٠٠ وكم من مدع مقيم بالغ وعاقل لا يحضر الجلسات الشرعية ويوكّل أحدا من هؤلاء الأشرار حين نظر بعض الدعاوى الشرعية . وعلى القاضي الشرعى أن يطلب الوكيل الذى حضر الى المجلس الشرعى عن طريق الوكالة بدعوى أنه شخص كفاء . فان صح لديه أن الموكل اختاره لترويج دعوى باطلة لا أساس لها فى الشرع ، فعليه أن يعرض الأمر على أمير الأمراء لكى يوقع الجزاء الرادع على الوكيل والموكل ٠٠٠ ، (١١٩) .

ويبين من هذا النص أن المشرع العثمانى قد أقر نظام الوكالة فى الدعاوى الذى كان قائما قبل فتح مصر وان وضع ضوابط تكفل عدم الانحراف به بترويج الدعاوى الباطلة . فاذا ثبت لدى المحكمة تواطؤ الموكل والوكيل على ترويج مثل هذه الدعاوى عرض الأمر على أمير الأمراء (الوالى الباشا) لتوقيع الجزاء عليهما معا . والسبب فى تجريم ترويج الدعاوى الباطلة فى حالة الوكالة فى التداعى فقط دون امتداد هذا التجريم الى المدعى الذى يحضر بنفسه بغير وكيل يرجع كما نطن الى أن وكلاء التداعى يتمتعون بخبرة وكفاءة قانونية تجعل ترويج الدعاوى الباطلة على درجة من الاتقان يصعب على المحكمة اكتشافه . وعن هذا عبرت نفس المادة بقولها ان الوكيل يحضر الى المحكمة بدعوى أنه شخص كفاء . فالنص هنا منصرف الى الوكالة الصادرة الى المحترفين ولا يمتد الى صور الوكالة القانونية عن القاصرين وعديمى الأهلية ، ولا يمتد أيضا الى الوكالة عن الأقارب كوكالة الزوج عن زوجته والأب عن ابنه والأخ عن أخيه (١٢٠) .

وعلى أى حال ، فان الأمثلة كثيرة فى سجلات المحاكم طوال العصر العثمانى على أن نظام الوكالة فى التداعى كان ممارسا فى

المسائل المدنية والأحوال الشخصية ولم نعثر على ما يفيد حضور الوكلاء عن المتهمين في المسائل الجنائية . كما أننا لم نعثر على حالات كان الوكيل فيها عن المدعى عليه فجميع حالات الوكالة في التداعى كان الوكيل يحضر فيها عن المدعى . وهذا كله يدفع الى افتراض أن الوكالة في التداعى كانت مقصورة في محاكم مصر العثمانية على المسائل المدنية دون الجنائية وأن الوكالة كانت عن المدعى فقط دون المدعى عليه أى وكالة في المطالبة والاقتضاء (١٢١) . غير أنه لا يوجد ما يستبعد القول ان الوكالة كانت جائزة عن المدعى في المسائل الجنائية التي تجوز فيها الدعوى كمسائل السرقة والقتل ، وهذا على أى حال هو موقف فقهاء المسلمين الذى أشرنا اليه .

٥ - المفتون :

عرف نظام الافتاء في مصر (أى التخصص في اعطاء الراى الشرعى فيما يلتبس على المسلمين من أمور) في العصور السابقة على العصر العثمانى . ففي العصر المملوكى كان في مصر أربعة مفتين ، واحد عن كل مذهب من المذاهب الأربعة .

ورغم أن المذهب الرسمى للدولة العثمانية كان هو المذهب الحنفى الا أن العثمانيين قد سمحوا في الاقاليم التي فتحوها (ومنها مصر) بوجود مفتين عن المذاهب الثلاثة الأخرى الى جوار المفتى الحنفى حتى يقدمون الفتيا لأتباع المذهب الذى ينتمون اليه من أهالى الاقليم . .

وواقع الأمر أن نظام الافتاء في مصر العثمانية شأنه شأن الحال في كل المجتمعات الاسلامية في ذلك العصر قد غلب فيه التقليد على التجديد نتيجة لما عرف بالغلاق باب الاجتهاد في القرن الرابع

الهجرى / العاشر الميلادى . ومن هنا كان عمل المفتين فى ذلك العصر تقديم اجابات عن أسئلة تقدم اليهم بالرجوع الى ما هو مدون فى كتب المذهب الذى ينتمون اليه .

وقد تعدد المفتون فى مصر بتعدد الاقاليم القضائية الرئيسية فيها . فكان يوجد فى كل اقليم رئيسى أربعة مفتين (١٢٢) . وكان المفتى يعين مدى الحياة ولا يترك أحدهم منصبه الى منصب آخر . فلم توجد مراتب لترقى المفتين كما كان الحال بالنسبة للقضاة . وقد تحدث حسين أفندى الروزنامجى عن العلماء ومنهم المفتون ووظائفهم ومواردهم قائلا

« . . . العلماء هم المحققون العارفون بالله منهم أربعة مفتيون ، يفتون باقامة الحق وابطال الباطل ، وكبراء العلماء والعارفين هم المدرسون بالمساجد يعلمون الناس العلم بمعرفة الله تعالى ومعرفة دينهم ، وباقى الفقهاء هم المقيمون بالأزهر لطلب العلم ، ورتب لهم (السلطان) تراتيب عظيمة وخبرات كثيرة من جانب مال الميرى ، وغلال الميرى فى كل سنة ، ولهم على الباشا فراوى وأصناف جيب حين حضوره بمصر (١٢٣) .

وكان للمفتين نوعان من الأعمال يدخلان فى وظيفتهم العامة فى الفتيا الشرعية ، العمل الأول وهو الفتيا العامة أى بذل المشورة الشرعية لمن يطلبها من المسلمين فى مسائل العقائد والعبادات والمعاملات ، والعمل الثانى هو الفتيا القضائية أى بذل المشورة فى مسألة من مسائل المعاملات بمناسبة نزاع معروض على القضاء .

وأحيانا ما كانت تكتسب وظيفة المفتين فى الفتيا الشرعية العامة طابعا سياسيا . اذ تحكى روايات مؤرخى العصر عن حالات كان زعماء بيوت المال يك يلبأون فيها الى المفتين والعلماء لاصدار فتوى بعزل الباشا ، ثم يعزلونه بالقوة ، ويتوجهون الى العاصمة بالفتوى طالبين اقرار العزل وتعيين وال جديد (١٢٤) .

أما عن الفتيا في المنازعات القضائية فقد كانت المحاكم تلجأ في طلبها في الحالات التي لا يوجد فيها رأى فقهي واضح • وفي بعض هذه الحالات كانت المحكمة تطلب من المدعى أن يلجأ الى المفتي يسأله الرأى ويعود برأيه موثقاً الى المحكمة • وفي حالات أخرى تنطوى على أهمية خاصة كانت المحكمة تدعو المفتي لحضور جلساتها للاستئارة برأيه • ومن الناحية النظرية كان رأى المفتي يعد في جميع الحالات استشارياً ، للقاضي أن يأخذ به وله أن يطرحه ، إلا أنه من الناحية العملية كانت المحكمة تأخذ برأى المفتي وتقيم عليه حكمها (١٢٥) •

المبحث الرابع

القضاء والمتغيرات الاجتماعية الجديدة

التغير الاجتماعى فى أواخر القرن الثامن عشر وأثره على القضاء :

لم يعد مقبولا بين كثير من الباحثين القول بأن التحولات الاجتماعية فى تاريخ مصر الحديث تبدأ بالحملة الفرنسية وما أحدثته من هزة عقلية بالمجتمع نتيجة للاحتكاك المفاجئ بين الثقافة المصرية والثقافة الأوروبية .

ولم يعد مقبولا أيضا القول بأن تاريخ مصر الحديث يبدأ بعصر محمد على باشا (١٨٠٥ م) لما أحدثه هذا الحاكم العظيم من تحولات اقتصادية واجتماعية وفكرية ذات طابع جذرى فى الحياة المصرية .

فالتحولات الاجتماعية الأساسية فى حياة الشعوب والأمم ليست نتيجة حدث واحد ينعطف بمسار التاريخ ، بل أصبح أنها نتيجة تغيرات اجتماعية هادئة قد يكون هذا الحدث الواحد نتيجة مباشرة لها وكاشفا عن تأثيراتها المتتالية فى نفس الوقت .

لذا فنحن أكثر ميلا الى التسليم بوجهة النظر الشائعة والتي يمثلها بيتر جران والتي ترى أن ارهاصات مغادرة مصر لحقبة التنظيم

الاجتماعى للعصور الوسطى واطلالها على مشارف العصر الحديث
بآلياته ونظمه انما بزغت فى رحم المجتمع المصرى مع حلول القرن
الثامن عشر .

حتى أنه لم يأت عام ١٧٦٠ الا وكان هناك حدثان هامان
يسيطران على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمصر
العثمانية ، أحدهما دولى والآخر داخلى . فقد انتهت حرب السنوات
السبع بين انجلترا وفرنسا الى هزيمة فرنسا والى ادراكها ضرورة
الاعتماد فى الحصول على الموارد الأولية على مصادر بعيدة عن تلك
التي كشفت عنها الكشوف الجغرافية ، ولم تكن هذه المصادر سوى
ساحل شمال أفريقيا ومصر . أما عن الحدث الداخلى فقد تمثل فى
تآكل القوة العسكرية لبيوت أمراء المماليك بفعل الصراعات العسكرية
التي استمرت طوال هذا القرن والقرن السابق عليه . وقد تمثلت
صحة الموت بالنسبة للقوة العسكرية للمماليك فى انتفاضة على بك
الكبير ومحاولته الاستقلال بمصر . تلك الانتفاضة التي ما أن
انضمت حتى انصرف المماليك الى استثمار فوائضهم الرأسمالية مع
التجار الأجانب وخاصة الفرنسيين وكانوا بذلك نواة للطبقة الوسطى
المصرية التي مثلت سندا اجتماعيا للتغيرات المتلاحقة فى ذلك
العصر (١٢٦) .

والتأمل فى المصادر التاريخية لهذا العصر سرعان ما يلحظ
ظهور التراكم الرأسمالى لدى طبقة التجار والمستثمرين الأجانب فى
أواخر القرن الثامن عشر . وسرعان ما يلحظ أيضا ارتباط الطبقة
الوسطى المصرية بعلاقات تجارية معقدة مع الجاليات الأجنبية وخاصة
الجالية المغربية التي كانت تقوم بأعمال الوساطة التجارية بين
هوانى الشرق وهوانى أوروبا (١٢٧) . ويحدثنا أحمد شلبي بن
عبد الغنى أن التاجر المغربى محمد دادة شرايبي قد ارتهن كثيرا من
أراضى مصر نظير أموال كان يقرضها للمدينين الراهنين أصحاب

التزامات هذه الأراضي (١٢٨). ٠ وظهرت أسر مصرية رافلة في
ثرائها كآسرة المحروقي والبكري وغيرهما من أسر كبار العلماء
والتجار ٠

وكان طبيعيا مع هذه التغيرات الاجتماعية التي استجدت على
بنية المجتمع المصري أن يتغير مضمون العلاقات القانونية في ذلك
الوقت ، فلم تعد القضايا التي تدونها سجلات المحاكم ، والوثائق
التي تتضمنها مقتصرة على مجرد النزاعات البسيطة كمنازعات
الأحوال الشخصية والجرائم التافهة والديون قليلة الأهمية ، بل لقد
بدأت ترد في هذه السجلات قضايا وتصرفات من النوع الذي يمكن
أن يطلق عليه اسم القضايا والتصرفات الرأسمالية (١٢٩) ٠ وبالرغم
من أن الدولة العثمانية كانت قد بدأت تتوسع في اتفاقيات الامتيازات
الأجنبية على غرار الاتفاقية التي عقدت مع فرنسا عام ١٥٣٣ إلا أن
أسماء التجار الأجانب قد بدأت تبرز على صفحات سجلات المحاكم
الشرعية ٠

وقد ترتب على نمو حجم الطبقة الوسطى التجارية في المجتمع
المصري في ذلك الوقت أمران ٠

أولهما : انتشار ظاهرة الفساد في القضاء الشرعي حتى
أصبحت ظاهرة يؤرخها مؤرخوا المرحلة ويرصدها الرحالة ويشكو
منها المتقاضون ٠

وثانيهما : عجز النظام القانوني الموضوعي نتيجة لغلبة طباع
التقليد وعدم الاجتهاد وتولى القضاء ممن هو غير أهل له عن مسايرة
التطورات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة ٠

أما عن انتشار الفساد في القضاء المصري في ذلك الوقت فهو
أمر ساعد عليه تنظيم القضاء نفسه الذي يقسوم على شراء وظائف
القضاة والتعيش من الرسوم القضائية : وهو أمر تحدثنا عنه

تفصيلا فيما مضى . وهذا التنظيم كان قد وضع لحكم مجتمع بسيط في علاقاته بسيط في منازعاته . حقيقة أن ظاهرة الفساد كالرشوة والحيدة عن الحق كانت موجودة في المراحل الماضية ، ولكن وجودها كان يمثل استثناء على قاعدة عامة أن البناء التنظيمي للقضاء والقواعد التي تحكمه كانا مناسبين لحكم الرعايا الفقراء . أما وقد ظهرت الطبقة الوسطى التجارية وولجت منازعاتها باب القضاء ببنائه ونظمه التقليدية ، فقد كان ذلك مدعاة لانتشار الفساد وتغليب الهوى والتجاوز عما يمليه الشرع والعدل (١٣٠) .

وثاني مظاهر تأثير التغير الاجتماعي في هذه الحقبة على القضاء هو وقور القضاء عاجزا عن ملاحقة التطورات الاجتماعية في هذه المرحلة . ويرجع ذلك كما ذكرنا الى سيادة نزعة التقليد والجمود منذ اغلاق باب الاجتهاد في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) والى أنه أصبح يتولى القضاء غير المؤهلين لتبعاته . ويرجع ذلك أيضا الى الفوضى التي ضربت بجذورها في جميع مظاهر الحياة في الدولة العثمانية في ذلك الوقت الأمر الذي جعل من القضاء الشرعي في نهاية الأمر ملاذا أخيرا لا يلجأ اليه الا حيث لا ينفع السيف . وتظهر مظاهر تخلف القضاء عن ملاحقة التغيرات الاجتماعية في ذلك العصر سواء في مجال القانون الجنائي أو في مجال المعاملات (القانون المدني) .

ففي مجال القانون الجنائي كادت ولاية القضاء الشرعي في القرن الثامن عشر أن تنحصر في تحقيق الاعتداءات البسيطة المتبادلة بين الأفراد . والمتابع لتاريخ مصر في هذه الفترة سرعان ما يصاب بالدهشة لأنه في حين أن الصراعات الدموية بين مختلف جماعات الصفوة كانت ظاهرة عادية في الحياة الاجتماعية المصرية ، فإن القضاء الشرعي كان بمعزل تام عن هذه الصراعات بحيث غابت كليمته في انزال حكم الشرع والقانون على الجاني وحماية المجنى عليه : بحيث

أنه يستطيع المرء أن يقرر ودون تجاوز أنه في مجال التجريم والعقاب ساد في مصر في ذلك الوقت نوع من القضاء الخاص الذي مؤداه أن القوة وحدها تنشيء الحق وتحميه (١٣١) .

وفي مجال المعاملات نتج عن كثرة الأموال وانتشار الشركات أن انتشرت عادة الاقراض بالربا على نطاق واسع . وكان المتعاقدون يلجأون إلى حيلة الصورية في التصرف القانوني توصلًا إلى اسباغ الشرعية على تصرفات باطلة ومحرفة شرعا . والصورة التي كانت شائعة في ذلك الوقت أن يقوم الملتزم المقترض باسقاط التزامه أي التنازل عنه إلى المقرض لمدة محددة مقابل مبلغ محدد يدفعه المقرض المسقط له مرة واحدة . ثم يقوم المقرض مرة أخرى (وقد أصبح صاحب الحق في الالتزام) بإيجار الأرض محل الالتزام للملتزم الذي سبق أن أسقط حقه له فيها . وكانت مدة الإجارة هي نفس مدة اسقاط الالتزام . وكانت القيمة الإيجارية تعادل ثمن الاسقاط (ثمن بيع حق الانتفاع) وتربو عليه بل قد تصل إلى أضعافه . والمدهش في الأمر أن كلا التصرفين القانونيين كانا يوثقان في مجلس واحد للقضاء وبصورة متتالية بل وأحيانا كانا يأخذان شكل عقد واحد مما يفضح صورتيهما ويكشف حقيقتيهما كعقد قرض ربوي ودون أن يتدخل القضاء في ذلك الوقت لإبطال مثل هذه التصرفات (١٣٢) .

وهكذا وقف القضاء في ذلك الوقت عاجزا عن التصدي . للمشكلات القانونية التي أتى بها الواقع الجديد .

التنمية والشرعية وقضاء المجلس في القرن التاسع عشر :

وأطلت مشارف القرن التاسع عشر على مصر لتتحول حركة التغيير الاجتماعي بها من نسمة رقراقة تداعبها إلى رياح عاتية تذر

أمامها كل عناصر البناء الاجتماعي التقليدي . فقد تحولت طموحات فرنسا في مصر والشرق من مجرد بعثات تبشيرية أو رحلات تجارية لتأخذ طابع الاحتلال العسكري المباشر . وقادت الطبقة الوسطى المصرية الجديدة أولى معارك نضالها الثوري ضد محتل أجنبي سافر في عداوته لا يخفى وجهه وراء رداء الدين وأن حاول التمسح به . وتفتح العقل المصري على علوم العصر أتى بمناهجها ومنجزاتها علماء وجنود الحملة .

وعندما تولى محمد علي حكم مصر كانت إعادة تشكيل الصيغ السياسية والقانونية بما يتلاءم مع التغيرات الاجتماعية الجديدة أمرا لا مفر منه ، وهكذا ففي نفس الوقت الذي تبنى فيه محمد علي باشا مشروعا حضاريا هائلا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، تبنى أيضا مشروعا قانونيا يهدف الى إعادة الصياغة التدريجية لعناصر النظام القانوني والقضائي .

ففي مجال التنمية الاقتصادية أقام محمد علي نظاما احتكاريًا صناعيًا وزراعيًا . فأقام المصانع الكبرى وجمع بها أعدادا هائلة من الحرفيين . وبذلك أحل الانتاج الكبير محل الانتاج الصغير ووضع أسس العلاقات الانتاجية الرأسمالية في مجال الصناعة . كما اهتم بتطوير نظم الري وبمسح الأراضي الزراعية وتسجيلها وتوزيعها على الفلاحين لزراعتها لحساب الدولة . ثم انه خطا خطوة حاسمة في المساعدة على دفع الطبقة الوسطى نحو النمو سواء بمنحه أراضي الشفالك والأبعاديات على سبيل الملكية الخاصة للمقربين له أو بادخال المحاصيل ذات القيمة النقدية المرتفعة الى تركيب الزراعة المصرية (١٣٣) . الأمر الذي أسهم فيما بعد في الزيادة الهائلة في كمية النقود السائلة لدى الطبقة الوسطى ابان الحرب الأهلية الأمريكية حين ارتفع ثمن القطن المصري ارتفاعا كبيرا .

ومن الناحية الاجتماعية والسياسية فقد خطت مصر في عهد محمد علي خطوات كبيرة نحو أن يصبح التنظيم الاجتماعي قائماً على فكرة الدولة الحديثة تقوم فيها العلاقات السياسية بين الدولة والمحكومين مباشرة دون وساطة الجماعات الاجتماعية الفرعية . وهكذا أخذت الأدوار الاجتماعية والقانونية لجماعات مثل الأحياء والطوائف والجماعات الدينية في الثلاثي ليحل محلها الفرد والدولة كوحدات قانونية أساسية لا واسطة بينها (١٣٤) .

ومن الناحية العلمية والثقافية فقد واكبت حركة التنمية الاجتماعية والاقتصادية حركة أخرى للتفتح الثقافي والاطلال على علوم ومعارف العصر . فقد نتج عن البعثات التي أرسلها محمد علي باشا الى أوروبا ، وعن المدارس والمعاهد التي أنشأها على الطراز الغربي أن ظهرت ونمت بذور المثقفين المصريين ذوي التوجهات الغربية الذين لعبوا في الحقب التاريخية اللاحقة أخطر الأدوار في (تحديث) العقل القومي العام وفي طرح قضايا الثورة والكفاح والاستقلال والدستور والمسئولية الوزارية على ساحة النضال الوطني المصري .

اذن لقد كفت الدولة عن عاداتها العثمانية القديمة في التلهي عن مصالح الأمة في التنمية والتقدم ، وانصرفت الى تحقيق هذه المصالح بما يعنيه ذلك من انعكاس مباشر على النظام القانوني والقضائي ما دام أن هذا النظام في نهاية الأمر ليس سوى الاطار القاعدي الذي يحكم التغيرات الاجتماعية .

وبوسعنا لأهداف البحث أن نقسم قواعد القانون الموضوعي الى شقين متميزين وفقاً لنمط العلاقات الاجتماعية محل التنظيم . الشق الأول يتعلق بالعلاقات الاجتماعية التقليدية كمنازعات الأسرة والأحوال الشخصية وجرائم الاعتداء البسيطة والمنازعات المالية قليلة

الأهمية وهذه تركت وشأنها لتخضع للتنظيم القانونى للشرعية
الاسلامية . والجديد الذى أدخله محمد على فى هذا الصدد هو أنه
ألغى تعدد المذاهب الاسلاميه فى القواعد القانونية المطبقة وجعل
المذهب الحنفى هو المذهب الوحيد المطبق (١٣٥) .

والشق الثانى هو العلاقات القانونية المستحدثة ، وهذه
تمثلت اما فى مجال المعاملات المالية نتيجة للسياسة الاقتصادية
الجديدة ، واما فى مجال التجريم والعقاب بأسباب الحماية الجنائية
التي نتجت عن تطبيق هذه السياسة ، واما فى مجال تنظيم الادارة
بهدف انشاء ادارة حديثة تستطيع ان تقوم باعباء السياسة
التنموية .

ففى مجال المعاملات أصدر محمد على تشريعات الغاء الالتزام
ومنح الابعاديات والشفالك . كما قام بأول محاولة لانشاء بنك
تجارى على غرار البنوك الأوروبية يقوم بكافة المعاملات
المصرفية (١٣٦) . وفى مجال التنظيم الادارى أصدر عام ١٨٠٨
تشريعا بتقسيم البلاد الى ولايات ومراكز واخطاط . وفى عام ١٨٣٨
أصدر قانون السياسة نامه بتنظيم السلطة التنفيذية وانشاء
الدواوين .

وفى مجال القانون الجنائى أصدر محمد على عام ١٨٣٠ قانون
الفلاح وهو خاص بجرائم الفلاحه وشئون الزراعة كما أصدر عام
١٨٤٤ قانون سياسة اللائحة وهو خاص بجرائم الموظفين وقد جمعت
هذه التشريعات فى قانون جنائى واحد سمي بقانون
المنتخبات (١٣٧) .

ورغم أنه لا يهمنى الآن استعراض التطور التشريعى فى عصر
محمد على الا بقدر ما ينعكس هذا التطور على التنظيم القضائى
(الذى هو موضوع بحثنا) ألا أنه تجب الاشارة الى أن تقييم

التشريعات الجنائية التي صدرت في عهد محمد علي يجب ألا يسم
بمنأى عن معايير العصر وتقاليد الحكم فيه . حقيقة لقد تضمنت
هذه التشريعات عقوبات لا انسانية تأبأها وتنفر منها السياسة
الجنائية الحديثة ، كعقوبة الارسال للجهادية على الفلاح الذي يكسر
ساقه أو على الاعرابى الذى يخفى فلاحا هرب من أرضه ، تم تعديل
هذه العقوبة الأخيرة بتقرير عقوبة الاعدام صلبا على جريمة ايواء
الفلاحين المتسحبين ، وعقوبة الضرب بالكرباج على الفلاح الذى يهمل
تخضير أرضه ، والحبس والغرامة للموظف الذى يعطل الأعمال
المصلحية أو « يصدع دماغ الحكام بالشفاعة لغيره » الى غير ذلك .
وانما يكفى محمد علي فضلا أنه قنن الجرائم والعقوبات التى كانت
تسمى بالجرائم « سياسة » تميزها لها عن الجرائم « شرعا » ، وبهذا
أرسى محمد علي لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث مبدأ أنه لا جريمة
ولا عقوبة الا بنص أيا كانت قسوة هذا النص . على أن القول
بقسوة النصوص الجنائية فى ذلك الوقت يجب ألا يؤخذ على اطلاقه .
فقد صدرت هذه النصوص فى وقت كانت فيه عقوبات الخوذة
والتوسيط والتمثيل والجلد والتشهير هى العقوبات المعتمدة لدى
« حكام السياسة » .

وعلى أى حال ، فقد كان لا بد ان يواكب الاتجاه التشريعى
لتنظيم العلاقات الاجتماعية اتجاه آخر فى القضاء باستحداث جهاز
قضائى يطبق هذه التشريعات الجديدة اذ بدا للحكام فى ذلك الوقت
ان التنظيم القضائى التقليدى للمحاكم الشرعية غير مؤهل لذلك .

وهكذا ، فبينما أبقي على الاختصاص الموضوعى للمحاكم
الشرعية فى المجال التقليدى السابق ، أنشئت مجالس مستحدثة ذات
تشكيل علمانى تطبق تشريعات الوالى ، فاختصت فى مجال المعاملات
والادارة بتطبيق التشريعات الادارية والتجارية الجديدة ، واستأثرت

فى المجال الجنائى بمجال العقاب سىاسة وفقا للتشريعات الجنائية
الصادرة .

فتم انشاء المجلس الملكى العالى عام ١٨٢٤ م . وكان اختصاصه
خليطا من الاختصاصات الادارية والمالية والقضائية والعسكرية
وهذه على كل حال صفة مميزة لكل المجالس فى هذا العصر حيث
لم يكن قد استقر بعد مبدأ الفصل بين القضاء والادارة (١٣٨) .
وفى عام ١٨٣١ م . أنشأ مجلس تجار الاسكندرية « لنظر القضايا
التجارية بين الأهالى والأوروبيين وبين الأهالى بعضهم مع بعض » .
وكانت تلزم موافقة مدير الديوان على رفع الدعوى الى هذا المجلس .
وكانت أحكام هذا المجلس تستأنف أمام الوالى ولى النعم . ثم انشأ
مجلس تجار مصر على غرار المجلس السابق (١٣٩) .

وفى عام ١٨٣٧ أنشأ مجلس جمعية الحقانية وتقرر له حق
التشريع وسن القوانين واللوائح فوق اختصاصه « بنظر جميع
القضايا الخاصة بالعسكرية أو بالأهالى التى تقدم اليها من الدواوين
ذات الشأن (أى القضايا التى ترفعها الادارة على الأفراد) ثم اعادة
النظر فى القضايا التى يأمر ولى النعم بنظرها ثانية ثم بنظر التهم
الموجهة الى كبار الموظفين (١٤٠)

وكان هذا المجلس يعتبر بمثابة درجة عليا للخصومات وقد
ظل قائما تحت اسم مجلس الأحكام الى أن انشئت المحاكم الأهلية
عام ١٨٨٣ .

الطريق الى انشاء المحاكم الأهلية :

ورغم أن محمد على باشا كان مولعا بالنموذج الأوروبى فى
التنمية والتحديث الا أنه لم يكن ناقلًا لكل ما تفتق عنه العقل
الأوروبى دون وعى أو بصيره . لقد تضمنت القوانين التى أصدرها

اشادة بالعقل القانونى الأوربى (١٤١) . ومع ذلك فقد حرص محمد على التمسك باعتبارات الأصالة القانونية وجعل من أعضاء جمعية الحقانية عالمان أحدهما حنفى والآخر شافعى .

الا أن الأمور بعد هزيمة محمد على باشا عام ١٨٤١ ثم بعد تولى خلفائه خاصة بدءا من عباس الأول انطلقت من عقائدها نحو التغريب دون حدود .

ولم تكن حركة التغريب هذه مجرد حركة ثقافية ذات انعكاسات قانونية بل انها ضربت بجذورها فى ارتباط الاقتصاد المصرى بالاقتصاد الرأسمالى العالمى وبالطموح المتزايد للمغامرين الأجانب فى نهب مصر (١٤٢) . وقد انعكس ذلك فى المجال القانونى على الاستشراء المهين للكرامة الوطنية لظاهرة الامتيازات الأجنبية .

وعلى أى حال ، فإن المتتبع لمسار التطور القانونى والقضائى فى هذه المرحلة سرعان ما يلحظ على المستوى الوطنى الظواهر التالية : الاستمرار فى حركة التغريب التشريعى والابتعاد عن المجال التقليدى للشريعة الإسلامية ، الاستمرار والتوسع فى تشكيل المجالس القضائية العلمانية حتى كادت هذه المجالس تصبح قبل انشاء المحاكم الأهلية بمثابة الجهة القضائية ذات الاختصاص العام فى منازعات الوطنيين ، تصاعد نضال الطبقة الوسطى المصرية التى كانت قد نمت واشتد عودها وتبلور فكرها الوطنى الليبرالى ، فى سبيل الغاء الامتيازات الأجنبية وانشاء القضاء ممثلا فى المحاكم المختلطة والمحاكم الوطنية .

أما عن التغريب التشريعى فى مصر فقد كان بمثابة صدى ثابتا لا يتأخر لحركة التغريب التشريعى التى بدأت فى تركيا منذ صدور خط شريف جملخانه عام ١٨٣٩ (اعلان حقوق الانسان والمواطن العثمانى) . فقد التزمت مصر بمقتضى معاهدة لندن سنة

١٨٤٠ بتطبيق التشريعات العثمانية التي صدرت بدورها من أثره بالتشريعات الغربية . فطبق قانون التجارة العثماني والقانون الجنائي العثماني . ثم اعتبر القانون المدني الفرنسي واجب التطبيق في حالة عدم وجود نص في القوانين النافذة .

ويحدثنا حسين باشا فعزى ناظر الحقانية في مذكرته المرفوعة الى مجلس النظار عن عموم قضاء المجالس قبل انشاء المحاكم الأهلية قائلا « المجالس الأهلية الموجودة الآن بالقطر المصري خمسة وهي مجالس الدعاوى ، والمجالس المركزية ، والمجالس الابتدائية ، والمجالس الاستئنافية ، ومجلس الأحكام » .

فمجالس الدعاوى والمجالس المركزية كانت أشبه بالمحاكم الجزئية ، تفصل في القضايا المدنية والجنائية قليلة الأهمية ، وتوجد في الوجه البحري ، ويقابلها في الوجه القبلي أقلام الدعاوى بالمديريات والمحافظات .

والمجالس الابتدائية عددها ثمانية ، ووجدت في العواصم الكبرى بالوجهين البحري والقبلي ، كانت تختص ابتداء بنظر القضايا المدنية والجنائية الهامة ، كما تختص انتهاء بالفصل في الطعون (الأبلو) التي ترفع اليها عن أحكام المجالس الجزئية .

وتأتى في المرتبة الثالثة مجالس الاستئناف وقد كانت ثلاثة : في مصر وطنطا وأسيوط . وتختص بنظر الطعون في أحكام المجالس الابتدائية وبالتصديق على الأحكام الجنائية لهذه المجالس الأخيرة متى كان الحكم زائدا على شهرين حبسا . وكافة أحكامها ما عدا ما دخل في اختصاصها الانتهائي قابلة للاستئناف أمام مجلس الأحكام .

وكان مجلس الأحكام هذا هو الدرجة النهائية للقضاء ، وقد اختص بالتصديق على الأحكام الصادرة من مجالس الاستئناف .

المواد الجنائية المتعلقة بالقصاص والحبس مدة تزيد عن ثلاث سنوات ، وبالتصديق على أحكام المجالس الابتدائية بالزام جهة الادارة بدفع مبلغ من المال وفى الطعون المرفوعة اليه عن المسائل الجائز الطعن فيها قانونا (١٤٣) .

هذا على وجه الاجمال هو بيان للنظام القضائى للمجالس قبل انشاء المحاكم الأهلية مباشرة ؛ وهو نظام يفصح عن قدر من النضج القانونى ورشد للتنظيم القضائى ظن غائبا قرونا طويله عن القضاء المصرى طوال العصر العثمانى .

وعندما صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية عام ١٨٨٣ كانت الأرضية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المصرى ممهدة لقبولها بل وتلح فى طلبها ، وكان الواقع القانونى المصرى مرحبا بها . وبدأت مرحلة جديدة للقضاء المصرى الحديث يؤثر فى المجتمع المصرى ويتأثر بمعطياته وهو الأمر الذى سيكون محلا لدراسات مقبلة باذن الله .

الملاحق

ملحق (١)

ردود الشيخ أحمد العريشي قاضي عسكر مصر على علماء الحملة
الفرنسية ، المتعلقة بتنظيم القضاء المصري (١) .

هذا دفتر علم وبيان طريق القضا واسماؤهم بمصر المحروسة
واقاليهم كما هو مبين في باطنها والله الموفق للصواب واليه المرجع
والمآب والحمد لله وحده .

أحمد الله تعالى حمدا وافرا يدوم بدوام فردانية سلطانه وأشكره
على نعمائه المتواترة في جميع أزمانه .

معجزات الله التي لم يسمح الزمان بأمثالهم . ودوحة المجد
الأنيق تتشبه بأذيالهم . وكوكب السعد المضي على هامات الناس
وتيجان الاقبال المختصة بالوضع على الرأس . ابتداء الشرف منسوب

(١) الأصل مودع بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٥١ تاريخ . وقد اعتمدنا على
النسخة المصورة عن النسخة المحفوظة بالجامعة العربية التي قدمها اليها مشكورا
الأستاذ الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم أستاذ التاريخ الحديث
بجامعة الأزهر .

اليهم • وغايته مع لواء العدل منشور عليهم • عين أعيان جماهير
من مضى من الأمم • وخير خيار من ولي السياسة والحكم والحكم •
ابتهج الزمان بوجودهم وطرب ودارت عليه كؤوس حانات العز
فشرب • والسعد نادى على أبوابهم بذلك حضرت • أنا مقيم هنا
وخادم لرحابهم أخص • من تشرفت الأنظار بمطالعة أسمائهم وتزينت
بنات الأفكار بحلية تصور مسمياتهم أحبابنا وأعزأؤنا الحكيم الماهر
فوريه ، والعامل الفاضل • وبوضو • والرئيس اللبيب رانيه •
لا زالت زواجر الفخر تتناثر من شمائلهم وجواهر المجد تتفاخر
بالاندراج في سلك فضائلهم آمين • أما بعد فنهدى اليكم من التحيات
أعلاها ومن التسليمات أعزها وأعلاها • تحيات مع تسليمات لا يفة
بالمقام • يضيق عن حملها بطون الدفاتر وبكل منها السنة الاقلام
ونبت اليكم من الأشواق ما يوجب علينا في كل زمان حسن التلاق •
هذا وقد حضر الينا شريف الكتاب فحظيت الآفاق بلذيد الخطاب
وعلمنا منه أن نية الحكم • نظم الرعايا في سلك الراحة والسلام •
وتهذيب من حاد عن جادة الطريق ورده على يد خدمة الشريعة
والحكم • وكان قصد أمير الجيوش الحاكم الأولى • رد ما كان ترتب
الى حاله الأصلي لراحة القبائل والأفخاذ والبطون والشعوب والاتحاد
بزوال أسباب الهموم والكروب فحينئذ أقام اناسا بالفضل والعقل
والتدبير موصوفون وعلى انتاج نتائج العدل من قياسات الأشكال
قادرون • وقد خصهم وأحظاهم بأكرم دستور عن أمثال هذه الأمور
فنخصهم بمزيد التحيات الثنية والتسليمات الزكية العطرية • ونرجو
من الله الواحد الأحد المنان والصمد الأبدى الديان تحقيق المطالع
والمقاصد على يد من شاءه من نوع الانسان كيف لا وهذه المقاصد
بإشارة العظيم المعظم والكبير المشير المتفخم من منحه الله بالسيف
والقلم وملكه رتب المهابة والمكارم والنعمة صاحب السيف المهند
والقوة النافذ المسدد والعز المؤبد ، حبيبنا قرة العين سري العسكر
الكبير أمير الجيوش عبد الله مينوه • • وفقه الله تعالى وأحبابه وولاة

أموره لما فيه راحة الناس • ولو زال كل هم وغم وبأس • نستعطر
الله له ولهم عزا مكيئا وحفظا آمينا وكنفا مبيينا ولطفا شاملا وعمرا
كاملا وسعدا أبيدا ومجدا حميدا وعيشا رغيدا وقولا سديدا وأمرا
رشيدا وكان الله له عوناً ومعيناً وحفظه بعين عنايته وحفه بمزيد
لطفه ورعايته آمين • وها أنا أصرح لكم بجواب ما أعلمه من
المطلوبات • ومبلغ علمي في هذا الشأن • ما أذكره وعلى كل حال
فالأمر راجع إليكم والفضل لكم والمعول عليكم •

السؤال الأول :

عدد البنادر التي يقيم بها القضاء محل الشرع والمحاكم بكامل
الأقاليم • الجواب عنه • المناصب المصرية ستة وثلاثون منصبا
ستاتيك مفصلا كل ذلك محل شرع بكامل الأقاليم •

السؤال الثاني :

عدد البنادر الكبار وما يتعلق بها من النواحي لهذا المقصد
بتعيين المحل المختص بإقامتهم ثم وتاريخ وقت لبسهم على هذه
الوظيفة مع صفات وكيفية لبسهم ثم ان كان جميع هؤلاء لبسوا من
اسلامبول أو منهم كذا ومنهم خلافه وان كان فيهم من كان قد حضر
من هناك وفي انتهاء سنته تقررها هنا أم فيهم من ليس من قاضي
مصر حالا •

الجواب عن ذلك البنادر الكبار من المناصب المصرية أولها مصر
المحروسة وتابعتها بولاق ومصر القديمة ثم ثغر الاسكندرية ثم ثغر
رشيد ثم ثغر دمياط ثم المنصورة ثم المحلة الكبرى ثم منف العليا
ثم ما سوى مصر المحروسة تسمى باصطلاح القضاة رتبة ستة فهذه
هي المناصب الكبرى وتحتها أدون منها الجيزة • ودمنهور • وبني

سوييف • وبلبيس الشرقية • والفيوم • وابيار • وتسمى في اصطلاح القضاة رتبة موصلة وتحتها أدون منها وهي المرتبة الثالثة أولها الخانقاه وتسميها العامة الخانكة ومنية ابن خصيم • ومنفلوط وجرجا • ورفته • والمنزلة ورتبة رابعة وهي أسبوط وتذمنت وشلشمون • والبهنسا • وسنديون والنحارية • وبعدها رتبة خامسة وهي سنبو ودلجا مع أشمونين • والفشن ومحلة أبا علي الغربية • ومحلة مرحوم • وفوة • وأنزل من الكل رتبة سادسة ويقال لها باصطلاح القضاة رتبة دخول أولى لأن القضاء لا ينوصلون الى ما فوقها إلا بعد الدخول فيها فهي بمنزلة الباب الى مناصب القضاء ويسلكون في ذلك سبل الترقى من الأعلى الى الأدنى أولها طهطا والمنشية • وقنا وقوص • وأبو تيج • والواح • والبرلس • وتقدم مصر المحروسة كماله الستة والثلاثين منصبا بالأقاليم اليوسفية • وبعض هذه المناصب عاطل وانما هي رسم قديم فهذه المواضع محل اقامة القضاء قديما •

وأما النواحي المتعلقة بكل منصب فكثيرة لكل منصب نواح معلومة مقيمة في سجلات عندهم واقامة القضاء في هذه المناصب المذكورة أعلاه وأما تاريخ وقت لبسهم وتقديرهم في هذه المناصب ليست مؤقتة بوقت فمنهم من وقت تقليدنا ولبسنا بالقضاء بمصر المحروسة ومنهم بعد ذلك وأما صفات وكيفية لبسهم هما كما كنايتان عن اذن كبير القضاة لهم بسماع الدعاوى وفصل الخصومات وكتابة الوقايع الشرعية وقيدتها في السجلات المحفوظة ويكون المأذون نائبا عن موليه وأما صفات القضاة فهم ناس فقرا أصحاب عيال مستحقون لهذه الخدمة الشريفة فيأذنهم لفضيلة العلم والمقل وراحة الناس وأما من كان مقلدة من اسلامبول قبل حضور الجمهورية الفرنسية بأوراق وسندات تأتي اليهم من اسلامبول فهم خمسة أنفار موجودين منهم على أفندي نجم الدين قاضي المحكمة الكبرى

حالا والحاج موسى أفندى قاضى المنصورة حالا والسيد على أفندى
الحلبى قاضى رشيد حالا والحاج مصطفى أفندى الجبerty قاضى ثغر
اسكندرية حالا القاطن بمصر حالا وموكل عنه غيره والسيد محمد
أمين أفندى البرلى قاضى الجيزة حالا فهؤلاء الخمسة لابسين ومقررين
من طرفنا الآن وان كانت توليتهم من اسلامبول قبل حضور الجمهور
وأما باقى المناصب قررنا فيها من كان أهلا لها من أولاد العرب
المصريين المستحقين لذلك وفقهم الله .

السؤال الثالث :

من كان من القضاة قبل حضور الجمهور الفرنسية وأين كان
مقيما وهل كان من أهالى اقليم مصر أم غريبا من تلك النواحي وكم
رجلا هم كل قاضى اقليم والكتبة المنوطون به وكذلك عدد نوابه
الموجهة منه بالنواحي المتعلقة بالاقليم وان أمكن لديكم ولو وجه
تخمينى وعدد من يقال بقول العلم عنهم ويعدون من أهل الشريعة
وايمة الهدى فهم مصرفون بالعمل باذن من القاضى .

الجواب عن ذلك أما قاضى مصر المحروسة حين دخول الجمهور
الى المحروسة فاسمه السيد محمد أفندى يشمقجى زادة ونايبه طاهر
أفندى وولده السيد محمد أفندى زكى كان كتخدائيه وبقية أتباعه
لا نعرفهم وأما باقى القضاة فى الأقاليم والكتبة المنوطون بهم وعدد
وكلائه ونوابه الموجهة منهم وأهل العلم الى آخر السؤال فلا نحيط
بكلهم علما فمن تولى من طرفنا نعلمه ومن كان بعيدا عنا
لا نعلمه وان تفحصنا عنهم فيحتاج الحال الى سفر بعيد ووقت
واسع حتى تقيده ونتبينه لكم فان كان ولا بد فمعرفة من ذكر
بطريق سهل عليكم فترسلوا أوامر شريفة من عندكم خطابا لكل
بندر واقليم حتى ينضبط المطلوب لمرامكم ومطلوبكم ولا يتصور الا

إذا كان كذلك فالذى أحاط علمنا به ومن وجدناهم في مدتنا
أخبرناكم بها والله الموفق للصواب .

السؤال الرابع :

تعيينوا لنا المحلات الحالية الآن من القضاة في الأقاليم المصرية .
الجواب عن ذلك ليس فيها خال سوى المعطل منها مثل البرلس
والمنزلة والنحارية والبهنسا ودلجا وطهطا وأبو تيج وقنا وقوص
والواح وتعطيلها بحسب علمنا وأما في الواقع يتباعد البلاد عنا فلا
نعلم أما المحلات الباقية ليست خالية من القضاة .
فكل قاض منهم له نواب من محلاته المتعلقة بمنصبه يعقدون
لهم عقودهم ويكتبون لهم ما ينبغي كتابته شرعا طبق الشرع
الشريف هكذا قاعدة مصر من قديم الزمان .

السؤال الخامس :

اسما قضاة البنادر بعدد رجالهم ومعاونيهم ومن هناك من
أصحاب علم وهم ائمة شريعة .
الجواب عن ذلك قاضى اسكندرية مصطفى أفندى الجبرتى ،
وقاضى رشيد السيد على أفندى الحلبي وقاضى دمياط ابراهيم أفندى
الشهير بابن الرسول . وقاضى المنصورة موسى أفندى . وقاضى
المحلة الكبرى على أفندى نجم الدين . وقاضى منف العليا الشيخ
عابدين . وقاضى زفته السيد على الشهير بالحياط تابع شيخ الاسلام
العلامة الشيخ الشرقاوى . وقاضى سمند الشيخ عابد الراشدى
الشافعى وقاضى محلة أبا على الشيخ محمد البراوى . وقاضى دمنهور
البحيرة الشيخ محمد البوليني . وقاضى شلشمون الشيخ أحمد

السنانري . وقاضى بلبيس الشيخ ابراهيم ر كحثث . وقاضى الجيزه
السيد محمد أمين أفندى البرلى الحنفى .

جانب (وقاضى ابيسار مولانا الشيخ عبد الرحمن الجبرتى
الحنفى) . وقاضى بنى سويىف الشيخ محمد الغمراوى . وقاضى
منية ابن خصيم السيد محمد الصواف . وقاضى منفلوط رجل من
طلبة مولانا الشيخ محمد الأمير غفلبا عنه اسمه فى هذا الوقت
(جانب فقاضى منفلوط اسمه الشيخ محمد تحققنا ذلك صح) .
وقاضى أسىوط الشيخ اسماعيل جوده . وقاضى جرجا أحمد أفندى
العنانى . هذا ما انتهى اليه علمى فى هذا الوقت . وأما عدد
نوابهم ووكلائهم وعدد رجالهم ومعاونيهم - ومن هناك من أصحاب
علم وهم أئمة شريعة الجواب عن ذلك كل بندر من البنادر الكبار
فيها قاضى معين من طرفنا وقد سميناه لكم وذلك معد لفصل
الخصومات بين العباد على ما يرضى الله تعالى طبق الشرع الشريف .
وأما عدد رجالهم ومعاونيهم ومن فى كل بندر من أهل العلم والشريعة
فهذا أمر لا يعلمه الا الله سبحانه وتعالى فان احتاج الأمر الى ذلك
فأمره يسهل عليكم دوننا فترسلوا من طرفكم مشرفات لكل بندر
خطابا لصاحب الحل والعقد فيها يفيد لكم ويرسل علمها .

السؤال السادس :

تعيينوا لنا ما بمصر المحروسة خاصة من المحاكم وبمصر
القديمة وبولاق بأسمائهم وصفاتهم وحال لبسهم فعدد المحاكم بمصر
المحروسة اثنتا عشرة منها المحكمة الكبرى وهى معلومة لكم وهى
خاصة بكل قاصد عظيم القدر يأتى من اسلامبول من أبناء الترك
والثانية منها محكمة جامع الزاهد بخط باب الشعرية والثالث محكمة
باب الشعرية والرابع محكمة جامع الحاكم والخامس محكمة الصالحية
بخط النحاسين والسادس محكمة باب زويلة والسابع محكمة باب

الخرق والثامن محكمة قوصون والتاسع محكمة طولون والعاشر
محكمة قناطر السباع والحادي عشر محكمة مصر القديمة والثاني
عشر محكمة بولاق المحروسة . وقضاة مصر من أهلها ما عدا قاضي
المحكمة ، سبى و نل محله فيها ، نائب او اثنان او ثلاثة ولا زيادة
على ذلك لاستغناء الناس بالمحكمة الكبرى توليتهم من كل قاض
يأتى الى مصر وأما لبسهم منه وهو كناية عن اذنة لهم بسماع
الدعاوى فهم فى الحقيقة نوابه وأما أسماؤهم فمحكمة الزاهد قاضيها
السيد محمد خطاب . ومحكمة باب الشعرية قاضيها الشيخ عامر
البوهيمى . وأما محكمة جامع الحاكم فأحمد شرف الدين . وأما
محكمة الصالحية الشيخ على محمد المرزوقى . وأما محكمة باب زويلة
السيد عبد الرحمن الحموى ومحكمة باب الخرق الشيخ وهبة البكرى .
ومحكمة قوص قاضيها الشيخ اسماعيل الزرقانى . ومحكمة
طولون الشيخ حسن جوده . ومحكمة قناطر السباع الشيخ أحمد
الصيرفى . وأما محكمة مصر القديمة الشيخ صالح المالكى . ومحكمة
بولاق السيد مصطفى جعفر . فهذه نواب مصر . والله سبحانه
وتعالى يلهمنا وإياكم الصواب والرشد والسلام ختام الى هنا تم
الكلام .

الفقير الى رحمة مولاه القدير
أحمد العريشى قاضى عسكر
مصر المحروسة حالا عفا الله عنه

أحمد العريشى
قاضى العسكر

الهوامش :

(١) خطاب مجلس النظار الى ناظر الحقانية في ديسمبر ١٨٨٢ . منشور في الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية ، الجزء الأول ١٨٨٣ - ١٩٣٣ م ، المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٩٣٧ م . ص ١١٩ .

(٢) الكتاب الذهبي للمحاكم ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

(٣) ستم الامشارة الى كل مصدر من المصادر بالتفصيل في موقعه من البحث .

(٤) راجع في هذا المعنى

Martin Shapiro, Courts, A Comparative and political analysis, The university of Chicago press, Chicago and London, 1982, pp. 1-6.

(٥) راجع على سبيل المثال في التفرقة بين وظيفة المحتسب ووظيفة القاضي ، الماوردي (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب) الأحكام السلطانية والولايات الدينية (طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٤٢ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .

J.S. Shaw Financial and administrative organisation and (٧) development of Ottoman Egypt (Princeton, N. J. 1982).

(٨) انظر على سبيل المثال ، عبد الرحمن الجبرتي . عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، طبعة دار الفارسى ، بيروت ، المجلد الأول ، ص ١٦٢ - ١٦٤ ، المجلد الثالث ، ص ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ .

(٩) هو خاير بك أول وال عثمانى على مصر وكان من المماليك واليا على حلب وجوزى على خيانتة لبنى جلده بتعيينه واليا على مصر .

(١٠) ابن اياس ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، طبعة بولاق ، الجزء ٣ ، ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(١١) نفس المرجع .

(١٢) راجع المواد : ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، من قانون نامه مصر . وثبت الطبع الآن نسخة ترجمها د . أحمد فؤاد متولى وحققها وضبطها د . عبد الرحيم عبد الرحمن

عبد الرحيم . وقد استعنا بالنسخة المنسوخة على الآلة الكاتبة التي أهداها متذكورا
د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم .

(١٣) راجع في ذلك ، سجلات محكمة الباب العالي : سجل رقم ١٢٥ ، وثائق
٧ ، ١٨٧ ، ٤١٤ ، سجل ١٢١ ، وثيقة ٢٠٦ ، سجل ١٢٣ ، وثيقة ١٥١٦ .

(١٤) سجلات الباب العالي ، سجل ١٢٣ وثيقة ٧٠٩ .

(١٥) سجلات الباب العالي ، سجل ١٢٣ . وثيقة ١٨٤٩ .

(١٦) سجلات الباب العالي ، سجل ١٠٦ ، وثيقة ٧١٦ .

(١٧) أحمد شلبي بن عبد الغنى المصرى . أوضح الاشارات فيمن تورى مصر
القاهرة من الوزراء والباشوات الملقب بالتاريخ العينى ، تقديم وتحقيق وضبط ،
د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٣٧٤ - ٣٧٥ .

(١٨) ابن اياس ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

وقد كتب الشيخ بدر الدين بن الزيتونى عن ايقاف فضاة مصر قائلا :

منعنا الحكم والاشهاد أيضا فياسنة الكرى عينى فزورى

منعنا كلنا من غير ذنب كائنا قد آتيناهم بزور

راجع ، عبد الرحيم عبد الرحمن ، القضاء فى مصر العثمانية ، (فى كتاب

بحوث فى التاريخ الحديث ، مطبعة جامعة عين شمس ١٩٧٦) ، ص ١٧٢ .

(١٩) ابن اياس ، المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .

(٢٠) ابن اياس ، المرجع السابق ، ص ٢٩٤ - ٢٩٥ .

وكان العثمانيون قبل ذلك بأربعة سنوات قد قاموا على استحياء بمحاولة للتدخل
فى أعمال القضاة المصريين بتعيين قاض عثمانى يزاحمهم فى اختصاصهم دون أن ترقى
هذه المحاولة الى ابطال عملهم . وعن هذا يتحدث ابن اياس أنه فى عام ٩٢٤هـ .
« وأن شخصا من أمراء ابن عثمان صار يجلس على دكة بباب الصالحية يسمونه المحضر
وحوله جماعه من الانكشارية فكان لا يقضى أمر من الأحكام الشرعية حتى يعرض
عليه ، فكان يقف بين يديه الشاكى والمشتكى ويخاطبونه بترجمان بينهما عن أمر
الشكاية .. وكان يزعم أنه مستوفى على القضاة فى الأمور الشرعية ، وكان يضرب

من يستحق الضرب ويسجن من يستحق السجن ولا يراجع القضاة في ذلك ،
ابن اياس ، المرجع السابق ، ص ١٥٦ - ١٥٧ .

(٢١) ابن اياس ، المرجع السابق ، ص ٢٩٦ .

(٢٢) وقد استقبله المصريون عند حضوره الى مصر استقبالا غير ودي محاطا
بالشك والكراهية وقال عنه ابن اياس « وقد فتك قاضى العسكر بالناس فى هذه
الايام فتكا ذريعا ، وقد جمع بين قبيح الشكل والفعل ، فانه كان أعور بفرد عين .
بلحية بيضاء ، وقد طعن فى السن وكان قليل الرسمال من العلم ، أجهل من حمار ،
لا يدري شيئا فى الأحكام الشرعية وقدمت اليه فتاوى ، فلم يجب عنها بسىء . وقد
هيجته الناس هجوا فاحشا فى مدة اقامته بمصر ، فقالوا فيه عدة مفاطيع . فمن جملة
ذلك قول بعض الشهود ، وهو قوله فيه :

رأينا مسيخا أعورا قبل موتنا .. أنى من بلاد الروم يمنع رزونا
ويقدم فانونا على نزع أحمد .. فنسأل رب العرش أن يكشف كربنا

انظر ، عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، القضاء فى مصر العثمانية
(١٥١٧ - ١٧٩٨) ، فى كتاب بحوث فى التاريخ الحديث مهداة الى الأستاذ الدكتور
أحمد عزت عبد الكريم ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٧٦ ، ص ١٧٧ ، هامش ٤ .

(٢٣) المرجع السابق ، ص ٢٢٩ - ٢٠١ .

(٢٤) راجع ، أحمد العريشى قاضى عسكر مصر المحروسة ، رسالة فى علم
وبيان طريق القضاة وأسمائهم بمصر المحروسة وأقاليمها كما هو مبين فى باطنها ،
مخطوطة تحت رقم (١٥١ تاريخ ، دار الكتب المصرية) فى حوزتى الخاصة نسخة
مصورة عن النسخة التى فى حوزة الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم
والتي أهدالى اياها مشكورا .

(٢٥) الشيخ أحمد العريشى ، رسالة فى علم وبيان طريق القضاة وأسمائهم ،
سابق الاشارة ، السؤال السادس .

(٢٦) راجع ، محمد المحبى ، خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر ،
خمس أجزاء ، بيروت ١٩٦٦ ، الجزء الأول ، ص ٦٦ ، الثانى ، ص ١٧٥ - ١٧٦ .
٢٢٥ ، الثالث ، ص ٢٣ ، ومن الأمثلة التى يذكرها أن يحيى بن زكريا قاضى
عسكر مصر عام ١٠٠٩ - ١٠١٠هـ عندما نقل الى قضاء دمشق أخذ معه اثنى عشر

نائباً من تلاميذه وعندما نقل الى القاهرة أخذ معه منهم ستة ، الجزء الرابع ،
ص ٤٦٧ - ٤٧٢ .

(٢٧) سجلات محكمة الباب العالي ، السجل رقم ١٤٣ ، الصفحة الأخيرة .

(٢٨) وقد عبر الشيخ أحمد العريشى عن مفهوم الانابة القضائية هذا بقوله عن
تقليد القضاة « وأما صفات وكيفية لبسهم فهما كنايةتان عن اذن كبير القضاة لهم
بسماع الدعاوى وفصل الخصومات وكتابة الوقايع الشرعية وقيدها فى السجلات
المحفوظة ويكون المأذون نائباً عن موليه . » . راجع أحمد العريشى رساله فى علم
وبيان طريق القضاة ، سابق الاشاره ، السؤال الثانى .

(٢٩) المرجع السابق ، السؤال السادس .

(٣٠) نفس المرجع .

(٣١) ومن أمثلة ذلك : وقف أربعين فدانا طينا كائنة بأراضى ناحية أخميم
بالوجه القبلى (سجل باب على رقم ٣٢٦ وثيقة ٦٦١) ، سرقة أحمال دخان بمدينة
شزة (سجل باب على رقم ٣٧٢ ، وثيقة ١١٧١) ، اسقاط حق فى رزقة بناحية
ثمرة البصل تابع ولاية الغربية (سجل باب على رقم ٣٧٢ وثيقة رقم ٨) .

(٣٢) أما انشاء الأوقاف فقد ميزت خطابات فاضى العسكر بين ما أسمته
بالأوقاف الكلية والأوقاف الجزئية فجعلت الأولى من اختصاص محكمة الباب العالي فى
حين جعلت الثانية من اختصاص محاكم النواحي والأحياء . وهذه التفرقة بين نوعى
الأوقاف غير معروفة فى الفقه الاسلامى ويبدو أنها تفرقة ابتدعها قاضى العسكر تبعاً
لقيمة عين الوقف فهو نوع من الاختصاص القيمى .

(٣٣) E.W. Lane, An Account of the manners and customs of the
modern Egyptians, London, 1875, p. 127.

(٣٤) سجل محكمة قناطر السباع رقم ١٢٦ ، ص ٦٤٥ .

(٣٥) سجل محكمة الصالحية النجمية ، رقم ٤٢٩ ، ص ١ .

(٣٦) سجل محكمة الصالحية النجمية ، رقم ٥٠٨ ، ص ١ .

(٣٧) سجل محكمة الصالحية النجمية ، رقم ٥١٩ ، ص ٢ ، سجل محكمة بولاق
رقم ٦١ ص ١ ، سجل محكمة مصر القديمة رقم ٩٨ ص ٢ ، ٣ . سجل محكمة
قوصون ، رقم ٢٤٦ ص ١ .

القضاء الشرعى - ١١٣

(٣٨) سلوى ميلاد ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ .

(٣٩) انظر سجل محكمة الباب العالي رقم ٦٩ وثيقة ٨٥٣ ، ورقم ٦١ وثيقة ١٦٣٤ ورقم ١١٦ وثيقة ٧٢٧ ورقم ٣٨٠ وثيقة ٢٦ ورقم ٤٩٨ وثيقة ٣٣١ .

(٤٠) سجل محكمة جامع الصالح رقم ٣٦١ ص ٢ .

(٤١) من ذلك ما يذكره الباحث الأمريكي Martin Shapiro متأثراً بأراء ماكس فيبر من أن النظام السياسى الاسلامى فى مجمله يقوم على الولاء للفرد الذى لا راد لكلمته وهو الخليفة ويتدرج هذا الولاء فى المسويات الدنيا فكل حاكم أدنى فى موقعه يمثل سلطة لا مراجعة عليها . وقد ناقشنا هذا الرأى عند تعرضنا لطبيعة القضاء .^١

راجع M. Shapiro. Court, op. cit., 203 esq. ومع ذلك فهناك اسارات عديدة فى الحوليات على مراجعة الولاة للقضاء فى أحكامهم .

راجع على سبيل المثال : أحمد شلبى بن عبد الغنى ، أوضح الاشارات ، سابق الاشارة ، ص ٣٨٠ - ٣٨١ .

(٤٢) أحمد العريشى ، رسالة فى علم وبيان طريق القضاء ، سابق الاشارة . السؤال السادس وقد حدد الشيخ العريشى أسماء قضاء محاكم القاهرة فى وقته على النحو التالى : « محكمة الزاهد وقاضيه السيد محمد خطاب . ومحكمة باب الشعريه وقاضيه الشيخ عامر البرهمى ، ومحكمة جامع الحاكم وقاضيه أحمد شرف الدين ، ومحكمة الصالحية وقاضيه الشيخ على محمد المرزوفى ، ومحكمة باب زويلة وقاضيه السيد عبد الرحمن الحموى ، ومحكمة باب الخلق وقاضيه الشيخ وهبه البكرى ، ومحكمة قوصون وقاضيه الشيخ اسماعيل الزرقانى ، ومحكمة طولون وقاضيه الشيخ حسن جودة ، ومحكمة قناطر السباع ، وقاضيه الشيخ أحمد الصيرفى ، ومحكمة مصر القديمة وقاضيه الشيخ صالح المالكى ، ومحكمة بولاق وقاضيه السيد مصطفى جعفر . فهذه التواب مصر » . ولم يذكر الشيخ العريشى محكمة البرمسية التى وردت لها سجلات واستمرت حوالى ثلاثمائة سنة فى حين ذكر محكمة لم نعث لها على سجلات هى محكمة باب زويلة الامر الذى يجعلنا نفترض أن محكمة باب زويلة هذه هى محكمة البرمسية وليست محكمة جامع الحاكم على ما ذكرت الدكتور لىبلى عبد اللطيف ، راجع ، الادارة فى مصر العثمانية ، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة عين شمس ، ١٩٧٥ ، ص ٢٥٨ هامش .

(٤٣) سجلات محكمة الباب العالي ، سجل رقم ٣١٧ ، ص ١ ، سجلات باب سعادة رقم ٤٢٤ ، ص ١ ، سجلات جامع الصالح ، رقم ٣٦١ ، ص ٢ .

(٤٤) راجع على سبيل المثال ، سجلات محكمة الاسكندرية ، السجل الاول من ٧٢ ، وثيقة ٢٤٣ ، ص ٧٢ . وثيقة ٢٤٦ ، ص ٩٢ وثيقة ٢١٠ وهي كلها منشورة بالمجلة التاريخية المغربية ، السنة السادسة . العدد ١٥ ، ١٦ .
د. عبد الرحيم عبد الرحمن ، وثائق عن دور المغاربة في مجتمع الاسكندرية في العصر العثماني على ضوء وثائق السجل الاول من سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية .

(٤٥) أحمد العريشي ، « رسالة في علم وبيان طريق القضاء » سابق الإشارة .
السؤال الثاني .

(٤٦) الا أن الشيخ أحمد العريشي في اجابته على السؤال الخامس المنعلق بأسماء قضاة البنادر ذكر بنادر أخرى بها قضاة معينون من طرفه لم يذكرها عند تعداد المحاكم البنادر الكبار في اجابته على السؤال الثاني وهذه هي بنادر سمود وذكرها تابعة للمحلة الكبرى وابيار وجرجا ولا نعرف ان كان فاضى ابيار وقاضى جرجا تابعين لقضاة محاكم من التي ذكرها الشيخ في اجابته على السؤال الثاني أم غير ذلك والراجع هو غير ذلك لأن الشيخ العريشي كان يتحدث عن قضاة البنادر الكبار الذين يعينون من الأستانة أو الذين يقوم هو بتعيينهم أما نوابهم فلا يعلمهم (كل بنادر من البنادر الكبار فيها قاضى معين من طرفنا وقد سميناكم لكم ٠٠ وأما عدد رجالهم ومعاونيهم ٠٠ فهذا أمر لا يعلمه الا الله) . ولكن ما موقع هذه المحاكم الثلاث من الترتيب القضائي لمحاكم مصر ، هذا ما لم تجب عنه رسالة الشيخ .

(٤٧) المرجع السابق ، السؤال الخامس .

(٤٨) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الزيف المصرى ، سابق الإشارة .
ص ٤٠ .

(٤٩) أحمد العريشي ، المرجع السابق ، السؤال الثاني .

(٥٠) علي مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، ج ١٦ ، بولاق ١٣٦٠ هـ . ص ١٦ .

(٥١) مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة رقم (١) ص ٥٣ ، مذكور في عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

- (٥٢) سجلات محكمة المنصورة • سجل رقم ٢ ، ص ٩ . سنة ١١٥٤هـ / ١٧٤١م •
مذكورة في ليل عبد اللطيف ، سابق الاشارة ، ص ٢٦٧ •
- (٥٣) سجلات محكمة المنصورة ، سجل رقم ٣ ، ص ١١٢ ، مذكوره في المرجع السابق ، ص ٨٦٨ •
- (٥٤) قانون نامة مصر ، سابق الاشارة ، ص ٥٧ •
- (٥٥) المرجع السابق ، ص ٥٨ •
- (٥٦) سجلات محكمة المنصورة ، سجل ٤ ، ص ١٥٦ ، مذكور في عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، القضاء في مصر العثمانية ، سابق الاشارة ، ص ١٨٢ •
- (٥٧) مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة ٣ ، ص ٢٠ ، مذكور بالمرجع السابق ، ص ١٨٢ •
- (٥٨) مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة ١ ، ص ١٠٨ ، مذكور في المرجع السابق ، ص ١٨٢ •
- (٥٩) سجلات محكمة المنصورة ، سجل رقم ١ ص ١٤١ • مذكور في ليل عبد اللطيف ، سابق الاشارة ، ص ٢٦٥ •
- (٦٠) ناظر الأموال (الدفتردار فيما بعد) وأمين الجمر ك •
- (٦١) قانون نامة مصر ، سابق الاشارة ، ص ٤٤ •
- (٦٢) المرجع السابق ، ص ٤٥ •
- (٦٣) قانون نامة مصر ، سابق الاشارة ، ص ٤٦ - ٤٧ •
- (٦٤) ابن اياس ، بدائع الزهور ، سابق الاشارة ، ص ٢٩٤ - ٢٩٥ •
- (٦٥) تبدأ سجلات محكمة القسمة العسكرية عام ٩٦١هـ / ١٥٥٣م حتى ١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م • وتبدأ سجلات محكمة القسمة العربية عام ٩٧٠هـ / ١٥٦٢م حتى ١٢٩٨هـ / ١٨٨٠م •
- (٦٦) وكان حصر التركة وتقسيمها يبدأ بمثل العبارة التالية :

« دفتر مبارك ان شاء الله تعالى ، علم ما وجد وضبط أو بيع من مخلفات
المرحوم فخر الأكابر والأعيان مصطفى أفندي بن المرحوم حسين أفندي من أعيان أمراء
الجراكسة بمصر بمعرفة الأغاوات مولانا علي أغا من أعيان الأغاوات بدار السعادة
ومباشرة فخر الأعيان علي أغا أمين بيت المال الخاص بمصر وبأذن من سيدنا ومولانا
جمال قضاة الاسلام مولانا عبد الوهاب أفندي القسم العسكري (سجلات محكمة
القسم العسكرية ، سجل رقم ٨٣ لسنة ١٠٥٠ هـ ، ص ٢١٢) . فقد كان القاضي
القسم يندب أحد القادة الوجاهة الذي ينتمي اليه المتوفى ويصحبه أمين بيت المال
ويقومان بجرد أعيان التركة وقسمتها على الورثة وبيع ما لا يقبل القسم منها واقتضاء
حق بيت المال . وتعرض هذه اللجنة عملها على القسم فيصدر به حجة شرعية .

أما عن محاسبة الأوصياء فنورد بصدها للوثيقة التالية :

« محاسبة فخر الأمائل والأعيان رضوان عبد الله الينكجری (أى الذى ينتمى
الى الانكشارية) من طائفة مستحفظان قلعة مصر المحروسة القاطن بشفر دمياط الوصى
الشرعى على مصطفى حلى و فاطمة القاصرین يتيمى المرحوم حسن بلوكباشى من
الطائفة المذكورة » سجلات القسم العسكرية . سجل ٤٨ ، ص ١٣ . ١٠٤٩ هـ .

(٦٧) أى كتبة محكمة الباب العالى .

(٦٨) سجل باب سعادة رقم ٤٢٤ ص ١ ، سجل جامع الصالح ، رقم ٣٦١
ص ٢ .

(٦٩) الأتجه عملة عثمانية تساوى خمس درهم .

(٧٠) قانون نامه مصر ، سابق الإشارة ، ص ٦٣ .

(٧١) انظر على سبيل المثال : سجلات محكمة الاسكندرية ، سجل رقم ٤ ،
ص ٣٥ ، مادة ١١٠ ، عشرين ذى القعدة ٩٦٥ هـ ، ١٥٥٨ م :

« لدى مولانا أفندي أيده الله . ادعى الحاج على بن أحمد بن محمد الموصلى
على النورى على بن المرحوم الشمس محمد الملتزم بجهة بيت المال الحشرى بالشفر
السكندري ، أن الحرمة عائشة توفيت الى رحمة الله وانحصر ارثها الشرعى فى
جهة بيت المال المذكور تحدث النورى على المذكور وانه يستحق فى ذمتها عشرة
دنانير ذهباً جديداً . . . » .

(٧٢) ونورد للدلالة على ذلك نص الوثيقة رقم ٦ بسجل محكمة الباب العالي رقم ٣١١٧ ربيع الأول عام ١٠٤٦ هـ . « سبب تحريره هو أنه بالديوان العالي بالديار المصرية لما اتصل لمسمع حضرة الوزير المعظم ، والمشير المصنم ، والدستور المكرم . ناظم مناهم العلم . مصلح مصالح الأمم . منقذ المظلوم من ظلم . مؤسس قواعد الدولة والاقبال بالرأى الصائب . منيد عنوان العبادة والاحلال بالفكر الثاقب . مولانا حسين باشا . يسر الله له من الخيرات ما يشاء . محافظ الملكة الشريفة الاسلامية بالديار . دامت سعادته . وأبدت سيادته بحضور سيدنا افتخار القضاة والحكام . اختيار ولاية الأناط . معدن الفضل والكلام . محرر القضايا والأحكام . مميز الحلال من الحرام . مولانا قاضى الديوان . أن جماعة بيت المال يتعرضون لورثة المتوفين بالديار المصرية من متروكات مورثهم ويمنعونهم منها التصرف بغير طريق شرعى . وتقرر لدى حضرته العلية باختيار الثقة فى العسكر المنصور وغيره . برز أمره المطاع الواجب القبول والاتباع لفخر أرباب الكمالات موسى أغا بيت المال الخاص بمصر حالا وفخر الأعيان أحمد جاويش ملتزم بيت مال العامة بأن لا يتعرض أحد منهما بالممالك المحروسة المصرية لورثة أحد ممن يتوفى من طوائف العسكر المنصور ولا من غيرهم من عامة الرعايا . » .

Inalick, Halil, The Ottoman Empire, the classical age, (٧٣) 1300-1600, Translated by N. Itzakowitz and Imber, N.Y. 1973, pp. 170-172, Lyber, op. cit., p. 127.

(٧٤) وفى العصور الأولى للدولة العثمانية كان تعيين قضاة المدن الهامة يتم بناء على اقتراح قاضى عسكر الأناضول . الا أن حق الاقتراح قد انتقل مع نهاية القرن السادس عشر الى شيخ الاسلام نفسه (El-Nahal, op. cit., N. 19) وكان الاختيار كما ذكرنا يتم من بين كبار العلماء العثمانيين ، ولم يتم تعيين مصرى قاضى للعسكر لمصر الا إبان الحملة الفرنسية (الشيخ أحمد العريشى) . ولم يمنع عدم تولي المصريين لمنصب قاضى القضاة فى مصر من توليتهم مناصب قضائية ودينية هامة فى مناطق أخرى من الامبراطورية . فقد شغل وظيفة مفتى الآستانة . كما أن كثيرا من المصريين شغلوا وظيفة قاضى عسكر دمشق . (محمد المحبى) خلاصة الأثر ، سابق الإشارة ، الجزء الثانى ، ص ١٢٠ - ١٢٢) .

(٧٥) ويذكر محمد المحبى أمثلة كثيرة على تدخل اعتبارات القرابة والوساطة لتعيين فى هذا المنصب . من ذلك مثال عبد الله بن عمر (قاضى عسكر مصر عام ١٠٤٦ - ١٠٤٧ هـ) الذى ارتقى الى هذا المنصب بسرعة فائقة لأن أباه كان مربيا

للسلطان عثمان الثانى (المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٢٧ - ١٢٩) ويقرر شو
أن قاضى عسكر مصر كان عليه أن يدفع سنويا مبلغ ١٢٣٥٠٠٠ ربا إذا أراد
الاحتفاظ بمنصبه
Shaw, Ottoman Egypt, in the age of French revolution Harvard,
1964 p. 97.

(٧٦) فعندما توفى قاضى العسكر عبد الباقى طومسون عام ١٠١٦ هـ - ١٦٠٧ م .
قام الوالى حسن باشا بتعيين القاضى عبد الجبار قائما لمقام العسكر . ثم ثبت السلطان
هذا الاخير فى وظيفة قاضى عسكر مصر (أمين سامى . تقويم النيل . الجزء الثانى ،
القاهرة ١٩٢٨ ، ص ٣٦) .

(٧٧) ليلى عبد اللطيف ، سابق الاشارة .، ص ٢٣٧ .

(٧٨) سجلات الديوان العالى ، سجل رقم ٢ ، ص ٢٢ لسنة ١١٧٨ هـ .
مذكور فى ليلى عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٢٣٧ .

(٧٩) المرجع السابق ، ص ٢٣٦ .

(٨٠) ابن اياس ، المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(٨١) راجع ، أحمد شلبى بن عبد الغنى ، أوضح الاشارات ، سابق الاشارة ،
ص ١٢٢ ، ١٣٢ ، ١٤٣ ، ليلى عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٢٤٥ .

(٨٢) أوضح الاشارات ، ص ٢٠٨ .

(٨٣) راجع : سجلات الديوان العالى ، سجل رقم ٢ ص ٩٢ سنة ١١٨٧ هـ ،
ص ٧٤ سنة ١١٨٣ هـ ، سجل رقم ١ ، ص ١ ، سنة ١١٥٤ هـ ، ص ٣١٢ سنة
١١٥٧ هـ . ص ١٧ سنة ١١٥٤ هـ ، ص ١٣٤ - ١٣٥ سنة ١١٥٥ هـ .

(٨٤) حسين أفندى الروزنامجى فى اجابته على أسئلة علماء الحملة الفرنسية ،
الباب الرابع ، السؤال الأول ، ١٥ - ١٦ . وقد ضبط المخطوط وحققه د . محمد
شفيق غربال ونشره تحت عنوان مصر عند مفترق الطرق - ترتيب الديار المصرية ،
مجلة كلية الآداب الجامعة المصرية ، ١٩٣٦ ، المجلد الرابع .

(٨٥) ليلى عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٢٥١ .

(٨٦) الشيخ أحمد العريشى ، رسالة فى علم وبيان طريق القضاة ، سابق
الإشارة ، السؤال الثانى .

(٨٧) نفس المرجع ، السؤال الثانى .

(٨٨) نفس المرجع .

(٨٩) El-Nahal, Judicial administration, op. cit., p. 17.

(٩٠) أحمد العريشى ، رسالة فى علم وبيان طريق القضاة ، سابق الإشارة ،
السؤال الثانى .

(٩١) د. شفيق غربال ، مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨ - ١٨٠١) ، المقالة
الأولى ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندى أحد
أفندية الروزنامة فى عهد الحملة الفرنسية ، مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول ،
العدد الرابع ، ١٩٣٦ ، ص ٢٣ ، هامش ١ .

Gibb and Bowen, Islamic Society, v. I parti, 7th ed. London,
1969 p. 125. Show, Financial and administrative development, op.
cit., p. 60. E.W. Lane manners and customs, op. cit., p. 127.

ليلى عبد اللطيف ، الإدارة فى مصر ، سابق الإشارة ، ص ٧٢٣ . عبد الرحيم
عبد الرحمن عبد الرحيم ، القضاء فى مصر العثمانية ، سابق الإشارة ، ص ١٨٣
وما بعدها .

(٩٢) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ١٨٣ . ليلى عبد اللطيف ،
المرجع السابق ، ص ٢٧٤ .

(٩٣) فقد توفى سيد حسين الأسمر دون وريثة وترك ما قيمته ٥٠٠ فندقلى صرف
منها على الجنازة ٢٣٠ فندقلى وحصل القاضى على ٨٠ فندقلى وبيت المال على ١٨٠ فندقلى
(ليلى عبد اللطيف ص ٢٧٤) . كما توفى جلاب الرقيق برجد من دارفور وترك
اثنين وخمسين فندقليا خرج منها أربعة واستأثر القاضى بستة عشر والباقى لبيت المال
(عبد الرحيم ، ص ٨٣) .

(٩٤) E.W. Lane, op. cit., p. 128.

(٩٥) الشيخ أحمد العريشى ، المرجع السابق ، السؤالان الثانى والخامس .

(٩٦) ابن اياس ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

(٩٧) قانون نامة مصر ، سابق الإشارة ، ص ٦٨ .

Shaw, Ottoman Egypt op. cit., p. 97. (٩٨)

وقد تحدث الجبرتي عن حالة صارخة من حالات شراء وظائف القضاة قائلا ان « السيد نجم الدين بن صالح بن أحمد بن محمد بن صالح بن محمد بن عبد الله التمرتاشي الغزي الحنفي سافر الى اسلامبول ، وتداخل في سلك القضاء ، ورجع الى مصر ومعه نيابة أبيار بالمنوفية ، ومرسومات بنظارات أوقاف ، فأقام بأبيار قاضيا نيفا وعشرين سنة ، وهو يشتري نيابتها كل دور ، وابتدع فيها الكشف على الأوقاف القديمة ، والمساجد الخربة التي بالولاية وحساب الواضعين أيديهم على أرزاقها وأطيانها متى جمع من ذلك أموالا ، ثم رجع الى مصر ، واشترى دارا عظيمة بدرب فرمز بين القصرين ، واشترى الممالك والجواري ونرون حاله ، واشتهر أمره ، وركب الخيول المسومة ، وصار في عداد الوجهاء ، ثم تولى نيابة القضاء في مصر في سنة ست وثمانين فازدادت وجاهته وانتشر صيته وابتكر أمورا منها الشهود ، وغير ذلك ، ووصل به الأمر الى حد أنه جعل مملوكه على أفندي ينولي نيابات القضاء في المحلة ومنوف وغيرها » ، الجبرتي ، عجائب الآثار ، سابق الإشارة ، أحداث عام ١٢٠٠ هـ .

ed. M. Kaddury and J. Liebesny Washington D.C. 1955 p. 253. (٩٩)
E. Tayan, Judicial Organization, in, law in the mid. East,

Ibid. p. 254. (١٠٠)

E.W. Lane, Customs and manners, op. cit., p. 127. (١٠١)

(١٠٢) سجلات محكمة الباب العالي ، سجل رقم ١٤٣ ، الصفحة الأخيرة .

El-Nahal, op. cit., p. 22. (١٠٣)

(١٠٤) ونورد في ذلك الوثيقتين التاليتين :

الوثيقة الأولى : (سجلات محكمة الباب العالي ، سجل رقم ١٠٦ ص ٦٦ ، وثيقة رقم ٢٠٢ ، في ١٤ رجب سنة ١٠٣٤ هـ) :

« لدى قايمقام أحمد أفندي حضر الحاج صابر بن عبيد بن عبد النبي التراس القاطن بمحلة رحبة التبن بالقرب من باب اللوق وأنهى أن سيف الدين مقدم درك باب اللوق المذكور أوقع القبض عليه أمس تاريخه ومسكه وأدخله لبيت السوباشي بالقاهرة بغير طريق شرعي وسأل من حضرة مولانا أفندي قايم مقام المومي اليه

تعيين شاهدين من الباب العالي للكشف عن سيرته بين أهل محلته المذكورة واستفسارهم عما يعملونه من حاله فأجابه الى سؤاله وعين شاهدين لذلك » .

الوثيقة الثانية : (سجلات الباب العالي ، سجل رقم ١٢٢ ، وثيقة ١٢٢٣ ، ص ٢٢٨ ، ٨ رمضان ١٠٥٦هـ) « لدى مولانا الحاكم الحنفى حضر كل من المحرم على وأحمد ولدى المرحوم سالم من أهالى ناحية منية روينه وطلبا من الحاكم المسار اليه أن يوجه معهما شاهدين بسبب ما يذكر فيه ووجه معهما كاتب الاسرف ورفيقه ... » .

(١٠٥) انظر على سبيل المثال : سجلات محكمة الباب العالي . سجل رقم ١٢٣ ، ص ١٩١ ، وثيقة ١٠١٧ فى ٢٧ رجب ١٠٥٦هـ .

(١٠٦) فكثيرا ما صدرت الأوامر للقضاء بالحذر من الوفوع فربسة لحيل الشهود وعمليات التزوير التى يقومون بها (راجع عبد الرحيم عبد الرحمن ، القضاء المصرى ، سابق الاشارة ، ص ١٨٥) كما تضمنت سجلات المحاكم وثائق تثبت ما اعترى الشهود من فساد . من ذلك الوثيقة المؤرخة فى آخر ذى الحجة ١٠٨٦هـ . من أن « الشيخ على المنوفى وولد عمه الشيخ محمد المنوفى الشاهدين بهذه المحكمة قد تعديا الحدود فيما فعلاه من أنهما دلسا وكتبا تواجر طويل مدة تسعين سنة باذن المولى من غير علمه ولم يكن بيدهما اذن فى ذلك وكتبا فى الحجة تسعة سنوات هروبا من المحصول » (سجل رقم ١٥٧ مكرر ، ص ٦) كما كان الشهود فى أواخر القرن الثامن عشر يحبسون لديهم العقسود الكبيرة القيمة لا يعرضونها على القاضى ثم يلوحون له بها قبل انقضاء ولايته بفترة قصيرة حتى يسامونه على حصته وحصتهم من الرسوم أقلها له وأكثرها لهم (راجع ، ليلى عبد اللطيف ، الادارة فى مصر ، سابق الاشارة ، ص ٢٧٥) .

وقد حرص قانون مصر على النص على زجر الموظفين القضائيين والتنبية عليهم بمراعاة جادة الحق والصواب ، كما صدرت كثير من التعليمات من شيخ الاسلام (قاضى القضاة) للشهود والأعوان بالامتناع عن الرشوة والمغالاة فى الرسوم (راجع ، سجل الصالحية النجمية ، رقم ٤٢٩ ، ص ١) .

(١٠٧) ، (١٠٨) راجع سجلات محكمة الباب العالي ، سجل رقم ١٢٣ ، وثيقة ١٠٩٧ ، ص ٣٥٧ ، بتاريخ ٢٥ الحجة عام ١٠٥٦هـ ، وفيها وقع القاضى على شاهد بمحكمة القسمة عقوبة العزل من الوظيفة « عزلا مؤبدا لأجل أفعاله وسوء حاله » .

- (١٠٩) راجع سجلات محكمة الصالحية النجمية ، سجل رقم ٤٢٩ ، ص ١ ،
وقانون نامه مصر م ٤٢ ، ص ٦٨ .
- (١١٠) ابن اياس ، بدائع الزهور ، سابق الاشارة ، ص ٢٩٦ .
- (١١١) نفس المرجع .
- (١١٢) قانون نامه مصر ، سابق الاشارة ، ص ٦٨ .
- (١١٣) سجلات محكمة الباب العالي ، سجل رقم ١٢٧ ، وثيقة رقم ١٧٤٧ .
- (١١٤) سجلات محكمة الصالحية النجمية ، سجل رقم ٤٧٩ ، ص ١ .
- (١١٥) سجلات محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء ، سجل رقم ٤٣ ، ص ٧٩ ،
م وثيقة ٢١٠ . منشور في : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المغاربة في
مصر في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨) ، منشورات المجلة التاريخية
المغربية ، تونس ١٩٨٢ ، ص ١٤٠ .
- (١١٦) سجلات محكمة الباب العالي ، سجل ١٢٢ ، وثيقة ١٣٨ .
- (١١٧) راجع ، سامح عاشور ، حول حق استعانة المنهم بمحام في التشريعات
العربية المقارنة ، مجلة الحق ، يصدرها اتحاد المحامين العرب ، السنة ١١ العدد
الأول ، ١٩٨٠ ، ص ١٩٧ .
- (١١٨) ابن اياس ، بدائع الزهور ، سابق الاشارة ، ص ٢٩٦ .
- (١١٩) قانون نامه مصر ، النسخة الموجودة لدينا ، ص ٦٩ .
- (١٢٠) راجع على سبيل المثال في الوكالة عن الأقارب ، سجلات محكمة
الاسكندرية والجزيرة الخضراء ، سجل رقم ٤٢ ، ص ٥٧ ، وثيقة ١٨٢ ، منشور
في د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المغاربة في مصر في العصر العثماني ،
سابق الاشارة ص ١٣٧ ، وراجع أيضا ، سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية ،
سجل رقم واحد ، وثيقة رقم ٢٦٧ ، ص ٧٦ ، منشور في : د . عبد الرحيم
عبد الرحمن ، وثائق دور المغاربة في مجتمع الاسكندرية في العصر العثماني ،
المجلة التاريخية المغربية ، السنة السادسة ، العدد ١٥ ، ١٦ ، ص ١٢٣ .
- (١٢١) راجع في ذلك ، سجلات محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء ،
سجل رقم ٤٣ ، ص ٤٥٣ ، وثيقة ١٨٢ (منشور في ، المغاربة في مصر ، سابق

الإشارة ، ص ١٤٢٠) والسجل السادس وثيقة رقم ١٤٤ ، (المجلة التاريخية المغربية ، سنة ٨ ، عدد ٢٣ - ٢٤ ، ص ٣٧٨) والسجل الثالث ، وثيقة ٢٦ (نفس المصدر ، سنة ١١ ، ص ٢٠٥) والسجل الأول ، وثيقة ٤٧٥ ، (نفس المصدر ، سنة ٩ ، ص ١٢٧) والسجل الثالث ، وثيقة رقم ٧٣٠ ، (نفس المصدر ، سنة ٧ ، ص ٣٠٦) والمصدر مجموعة مقالات نشرها د. عبد الرحيم عبد الرحمن في الأعداد المذكورة بعنوان وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية المتعلقة بالمالية المغربية .

(١٢٢) راجع ، ليلى عبد اللطيف ، الإدارة في مصر العثمانية ، سابق الإشارة ، ص ٢٧٨ .

(١٢٣) حسين أفندي الروزنامجى ، سابق الإشارة ، ص ١٦ - ١٧ ، ومذكور أيضا في مصر عند مفترق الطرق ، سابق الإشارة ، ص ٢٣ - ٢٤ .

(١٢٤) من ذلك الاستفتاء الذى وجهه زعيم الماليك عام ١١٣٧هـ . محمد بك جركس . الى العلماء ونصه كالتالى :
« ما قولكم دام فضلكم فى نايب السلطان أراد فى مملكة سلطانه فسادا من قتل وسلب ونهب وتسليط البعض على البعض وتقول عليه الفتن من أجل قتل بعضهم بعضا ؟ » وكان الجواب : يجب عليهم أن ينزلوه لأجل حقن دماء المسلمين ويعرضون أمرهم الى صاحب المملكة » . راجع ، أوضح الإشارات ، سابق الإشارة ، ص ٤٤٩ .

(١٢٥) راجع فى استعانة المحاكم برأى المفتين ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، سجل رقم ١٥٢ ، ص ٢٤١ - ٢٤٣ ، وثيقة رقم ٤٠٦ (منشور فى المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى ، سابق الإشارة ، ص ١٧٠ - ١٧٦) حيث استفتت المحكمة مفتيى المذاهب الأربعة فى حكم البراءة العامة (ابراء الدائن لمدينه من كافة ما قد يكون عليه من دين حتى تاريخ ابراء) وحكم الدفع بصدور البراءة تحت ضغط الاكراه .

(١٢٦) راجع Peter Gran, Islamic Roots of Capitalism, Austin, London, 1979, pp. 3-4.

(١٢٧) راجع ، د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى ، سابق الإشارة ، ص ٥٥ وما بعدها .

(١٢٨) راجع ، أوضح الاشارات ، سابق الاشارة : نص ٤٤٣ - « وراجع في نفس المعنى ص ٤٤٤ ، ٤٤٥ » .

(١٢٩) راجع سجلات المحاكم الشرعية ، سجل اسقاط القرى ، رقم ٢ ، وثيقة ٢٥٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ وسجل رقم ٣ وثيقة رقم ١٣ ورقم ٢٤٧ ورقم ٤٠٦ منشور في ، المغاربة في مصر ، سابق الاشارة ، ص ١٦٢ - ١٧٦ .

(١٣٠) راجع ، الجبرتي ، المجلد الثالث ، ص ٥١٢ الذي يتحدث عن الرشوات الخفية والمصالحات السرية . وراجع أحمد شلبي بن عبد الغنى ، ص ٣٨٠ عن حكم قاضى القضاة بتطلق امرأة على خلاف مذهبه لأنه أرسته بكيس من المال . ونفس المرجع ص ٤١٨ عن قيام الوالى بدس السم لقاضى القضاة لاكتشافه انحرافه . وراجع أيضا ، عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، القضاء في مصر العثمانية ، سابق الاساره ، ص ١٨٤ - ١٨٧ ، وليلى عبد اللطيف ، الادارة في مصر العثمانية ، سابق الاشارة ، ص ٢٧٥ - ٢٧٦ . وادوارد ويليام لين ، عادات وأخلاق أهل مصر ، سابق الاشارة ، ص ١٢٧ والذي يروى حادثة قيام القاضى بتوريث من لا يرث ارضاء لشهبندر تجار مصر الشيخ أحمد المحروقى ، وتدخل المفتى الورع الشيخ المهدي لدى الباشا لابطال هذا الحكم .

(١٣١) راجع على سبيل المثال ، الجبرتي ، المجلد الأول ، ص ٥٨٣ (فعل بالناس ما لا يوصف من البلاء الا من تداركه الله برحمته أو اختلس من حقه ، أحداث ١١٩٦هـ) ، المجلد الثالث ، ص ٥٦٦ - ٥٧٦ ، نفس المعنى ، أحمد شلبي ابن عبد الغنى ، ص ٣٦٦ (نهب الجنود لأموال نساء الأكابر) ، ص ٣٧٥ (قتل الجنود من يحمل سلاحا) ، ص ٣٧٧ (نهب الأغوات للأسواق) . وغير ذلك في مواطن متفرقة كثيرة .

(١٣٢) راجع ، أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة ، سجل اسقاط القرى ، رقم ٢ ، ص ٩٥ ، مادة ٢٥٩ ، ص ١٠٩ ، مادة ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، سجل رقم ٣ ، ص ٦ ، مادة ١٣ ، ص ٨٧ ، مادة ٢٤٧ ، منشورة في المغاربة في مصر ، سابق الاشارة ، ص ١٦٢ - ١٧٠ .

(١٣٣) راجع التغيرات الاقتصادية في عهد محمد على : على الجريتنلى ، تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن ١٩ ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٧٠ - ٧١ .

J.C.B. Richmond, Egypt 1897-1952, New York, 1977, pp. 62-63.

(١٣٤) انظر

G. Baer, Social change in Egypt, 1800-1914, In Holt, political and social change in modern Egypt, ed. p.M.Holt., London, 1968, p. 138.

(١٣٥) الجبرتي ، عجائب الآثار ، المجلد الأول ، ص ٥١٢ .

(١٣٦) الوقائع المصرية ، ٢٥ ذى الحجة عام ١٢٥٨ هـ .

(١٣٧) راجع بالتفصيل : شفيق شحاته ، تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ عصر محمد علي ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية . القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٤٨ - ٤٩ . عزيز خانجي ، التشريع والقضاء قبل انشاء المحاكم الأهلية . الكتاب الذهب للمحاكم الأهلية ، سابق الإشارة ، ص ٦٢ وما بعدها . J. Anderson, Law reform in Egypt : 1850-1950, in Holt, political and social change, op. cit., p. 210. F. Ziadeh, Lawyers, the rule of law and liberalism in modern Egypt, Stanford, 1968, p. 10.

أحمد فتحي زغلول ، المحاماة ، القاهرة ، ١٩٠٠ ، ص ٢٠٣ .

(١٣٨) عزيز خانجي ، التشريع والقضاء ، سابق الإشارة ، ص ٧٢ وما بعدها .

(١٣٩) المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(١٤٠) المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(١٤١) وعلى سبيل المثال ورد بقانون انشاء جمعية الحقانية ما يلي : « وحيث أن الأوروبيين هم رجال قد دبروا أشغالهم ووجدوا السهولة لكل مصلحة ونحن مجبورون على تقليدهم .. ان جميع الأحكام السياسية (مقابلا اياها بالأحكام الشرعية) تنظر في هذه الجمعية ويلزم الحكم فيها وبعد العلم بما يقدم لدى نجاتكم تستعملون وتستهلكون من المترجم بك عما هو جارى في أوروبا » . عزيز خانجي ، المرجع السابق ، ص ٩٢ - ٩٣ .

(١٤٢) فضلا عن الكتابات التقليدية في هذا الموضوع ككتاب روزنشتين « نهب

مصر » اللورد كرومر نحيل في هذا الصدد الى كتاب صدر حديثا :

J. Marlowe, Spoiling the Egyptians, London, 1974.

(١٤٣) مذكرة حسين فخري باشا ناظر الحقانية بمجلس النظار ، الكتاب الذهبي

للمحاكم الأهلية ، سابق الإشارة ، ص ١٠٧ وما بعدها .

فهرس

تقديم	٥
تاريخ القضاء المصرى قبل انشاء المحاكم الأهلية	٧
توطئة	٩
فى فلسفة الحكم والحدود الموضوعية	١٤
المبحث الأول : خطوات أصلاح القضاء	٢٣
المبحث الثانى : تنظيم المحاكم فى مصر العثمانية	٢٩
١ - محكمة الباب العالى	٣١
٢ - محاكم مصر المحروسة	٤١
٣ - محاكم الأقاليم	٤٦
٤ - المحاكم ذات الاختصاص النوعى	٦٢
المبحث الثالث : القائمون بالقضاء وأعوانهم ومواردهم المالية	٦٧
المبحث الرابع : القضاء والمتغيرات الاجتماعية الجديدة	٨٩
ملحق	١٠٢
الهوامش	١١٠

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الأيداع بدار الكتب ٤٢٤٣ / ١٩٨٨

ISBN -- ٩٧٧ -- ٠١ -- ١٨١١ -- ٧

في هذا الكتاب حاول الدكتور محمد نور الدين فرحات ربط الظاهرة القانونية بجذورها الاجتماعية ، بعد أن لاحظ أن إنشاء المحاكم الأهلية المصرية في يونيو ١٨٨٣ لا يعد وأن يكون تنويجا ظاهرا لنضال البورجوازية المصرية التي بدأت بدورها في النمو في عهد محمد علي باشا من ملاك الابعاديات والجفالك ، وقد رأى أن نقطة البداية في دراسة التاريخ الاجتماعي للقضاء المصري يجب أن تكون بدراسة القضاء الشرعي في العصر العثماني وهو القضاء السابق مباشرة على القضاء الأهلي الحديث - لأن نظام القضاء شأنه في ذلك شأن كافة النظم الاجتماعية لا يفهم حاضرة على وجهه الصحيح دون فهم ماضيه القريب والمباشر .

90
103
16

Elphinstone University



0334470

مطبع الهيئة المصرية العامة

١٠٠ قرش